جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم اقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة ماستر مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي الميدان: علوم اقتصادية ،علوم التسيير،علوم التجارية

تخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

مدى فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا

–دراسة تقييمية بين مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة–من 2017الى2022

من إعداد الطالبتين: غزايلي إيمان و قريدة أم الخير.

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 28 ماي 2025.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ./..دشاش عبد القادر(أستاذ– جامعة ورقلة) رئيسا.

أ./كيحلي عائشة سلمة (أستاذ– جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا.

أ./...قريشي محمد الأخضر(أستاذ محاضر"أ" – جامعة ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية: 2025/2024

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفي أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى محملة إلى الوالدين الكريمين حفظها الله وأدامهما نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من أخ وأخت، حفظهم الله.

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته رعاهم الله ووفقهم:

أم الخير و هدى.

إلى كل قسم المالية والمحاسبة وجميع دفعة 2025م

جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي، وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

إيمان غزايلي

إهداء

أهدي تخرجي هذا إلى من علمني العطاء وإلى من احمل اسمه بكل افتخار وأرجو من الله أن يمد في عمرك لترى لما را قد حان قطافها بعد طول انتظار "والدي العزيز"

وإلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والحنان والتفاني وإلى بسمة الحياة وسر الوجود وإلى كم كان دعائها سر نجاحي أغلى الحبايب "أمي الحبيبة"

وإلى من له الفضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي ومن منه تعلمت المثابرة والاجتهاد وإلى من بهم أكبر وعليهم اعتمد وإلى من بوجودهم اكتسب القوة ومحبة لا حدود لها

إلى الذين عرفت معهم معنى الحياة "إخوتي وأخواتي"

وإلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير "أصدقائي الأعزاء"

أهدي تخرجي لكل صديق ورفيق درب في مختلف مراحلي الدراسية عامة وصديقاتي "ايمان، امال، سندس، هدى، بلقيس، زهرة، نسيمة رانية" خاصة أهدي تخرجي هذا إلى أساتذتي في طور الابتدائي والإعدادي والثانوي

إلى دكاترة الجامعة الذين تعلمنا منهم الكثير الكثير جدا، ليس فقط بالعلم بل بالأخلاق والمحبة والتسامح والتفاني والجد

بقى سوى خطوات قليلة لإنهاء مسيرتي الدراسية شكرا لكل من مدى في يد العون

قريدة أم الخير

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتيسر الخطى وتتحقق الغايات,

نتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير الى كل من ساهم في انجاز هذا العمل، وأخص بالذكر أساتذتنا الأفاضل في قسم المالية والمحاسبة، الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وتوجيهاتهم القيمة طيلة سنوات الدراسة.كما لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة **كيحلي عائشة سلمة** ، على ما بذله من جهد وتوجيه مستمر، وصبر في مرافقتنا خلال إعداد هذه المذكرة. ولا يسعنا أيضًا إلا أن نعبر عن خالص امتناننا للمؤطرين: بن ربيعة الطاهر وغرياني سمير، بوزيدي عبد الحفيظ، وكل باسمه وجميل وسمه، لكل من وسعتهم الذاكرة، كما لا ننسى العيون الساهرة على هذاالعمل المبارك الذين طالما لم يحرمونا من الدعاء ، العائلة الكريمة، السند الدائم، على دعمهم المعنوي والمادي و تشجيعهم المتواصل لنا. كما نتقدم بشكر خاص لجامعة قاصدي مرباح ورقلة والطاقم الاداري كاملا.

لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، نقول:

جزاكم الله خير الجزاء، وجعل ما قدمتم في ميزانحسناتكم.

ملخص الدراسة:

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر داخل المؤسسات الاقتصادية، خاصة في ظل التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، وقد تم اختيار مؤسستين وطنيتين هامتين هما: اتصالات الجزائر وحد ة ورقلة وسونلغاز مديرية التوزيع ورقلة كنموذج للدراسة التطبيقية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام أدوات كالمقابلات الميدانية وتحليل وثائق مالية.

بينت الدراسة أن وظيفة التدقيق الداخلي ساعدت في مراقبة الالتزام بالإجراءات الصحية خاصة في ظل جائحة كورونا التي كشفت عن أهمية وجود نظام تدقيق داخلي فعال، قادر على متابعة التغيرات المفاجئة والتقليل من آثار الأزمات، وتحليل نقاط الضعف، وتقديم اقتراحات عملية لتحسين الأداء وضمان استمرارية النشاط.

وعليه فإن التدقيق الداخلي يمثل أداة استراتيجية في إدارة المخاطر، خاصة في الأوقات الحرجة. وقد أوصت الدراسة بضرورة دعم هذه الوظيفة وتطويرها لتكون أكثر استعدادا لمواجهة أزمات مماثلة لازمة كورونا.

الكلمات المفتاحية: تدقيق داخلي، إدارة المخاطر، جائحة كورونا.

Study summary:

This study aims to highlight the impact of the internal audit function on risk management within economic institutions, particularly in light of the challenges posed by the COVID-19 pandemic. Two major national institutions were selected as models for the applied study: Algeria Telecom, Ouargla Unit, and Sonelgaz, Ouargla Distribution Directorate. The study relied on a descriptive and analytical approach, employing tools such as field interviews and financial document analysis.The study demonstrated that the internal audit function helped monitor compliance with health measures, especially in light of the COVID-19 pandemic. This pandemic highlighted the importance of an effective internal audit system capable of monitoring sudden changes, mitigating the effects of crises, analyzing weaknesses, and providing practical suggestions for improving performance and ensuring business continuity. Therefore, internal audit represents a strategic tool in risk management, especially in critical times. The study recommended supporting and developing this function to be better prepared to confront crises similar to the COVID-19 crisis.

Keywords: Internal audit, risk management, COVID-19 pandemic.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات:

الإهداء	I
شكر والعرفان	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الرموز	VII
قائمة الملاحق	VIII
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي	**3**
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي	**3**
المطلب الثاني: مراحل التدقيق الداخلي	**5**
المطلب الثالث: أنواع ومعايير التدقيق الداخلي	**7**
المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر	**11**
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر	**11**
المطلب الثاني: أنواع إدارة المخاطر	**16**
المطلب الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا.	**19**

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.	**20**
المطلب الأول: الدراسات المحلية.	**20**
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.	**23**
المطلب الثالث: محل الدراسة الحالية من الدراسات السابقة مع إظهار القيمة المضافة للدراسة الحالية.	**26**
خلاصة الفصل	**30**
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة (دراسة تقييمية)	
تمهيد:	**32**
المبحث الأول: منهجية وأدوات دراسة أثر وظيفة التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا	**33**
المطلب الأول: مجتمع وعينة دراسة أثر وظيفة التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا.	**33**
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في دراسة وظيفة التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا .	**38**
المبحث الثاني: نتائج دراسة أثر وظيفة التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا الميدانية ومناقشتها.	**39**
المطلب الأول: نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة ببعض المخاطر التي واجهت المؤسسة محل الدراسة في ظل جائحة كورونا.	**39**
المطلب الثاني: دراسة تقييمية بين مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة.	**49**
خلاصة الفصل	**75**
خاتمة	**77**
قائمة المراجع	**82**
قائمة الملاحق	**85**

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان	صفحة
(1-1)	معايير التدقيق الدوليةISA	08
(2-1)	معايير التدقيق الجزائريةNAA	10
(1-2)	الميزانية المختصرة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة.	39
(2-2)	تطور نسب قياس مخطر السيولة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة خلال الفترة 2017-2022.	40
(3-2)	تطور مخطر أثر الرفع المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة خلال الفترة 2017-2022.	41
(4-2)	تطور نسب قياس مخطر المديونية لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة خلال الفترة 2017-2022.	42
(5-2)	الميزانية المختصرة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال الفترة 2017-2022.	43
(6-2)	تطور نسب قياس مخطر السيولة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال الفترة 2017-2022.	44
(7-2)	تطور مخطر أثر الرفع المالي لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال الفترة 2017-2022.	46
(8-2)	تطور نسب قياس مخطر المديونية لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال الفترة 2017-2022.	47
(9-2)	تقارب وظيفة التدقيق الداخلي لمتطلبات معايير التدقيق الجزائرية لدى كل مؤسسة.	50
(10-2)	جاهزية مؤسسة محل الدراسة لتطبيق إدارة المخاطر.	53
(11-2)	تطور نسبة السيولة العامة ومعدلات نموها لكل مؤسسة خلال الفترة 2017-2022.	57
(12-2)	تطور نسبة السيولة المختصرة ومعدلات نموها لكل مؤسسة خلال الفترة 2017-2022.	59
(13-2)	تطور نسبة السيولة الآنية ومعدلات نموها لكل مؤسسة خلال الفترة 2017-2022.	62
(14-2)	تطور مخطر أثر الرفع المالي ومعدلات نموه لكل مؤسسة خلال الفترة 2017-2022.	64
(15-2)	تطور نسبة الدين ومعدلات نموه لكل مؤسسة خلال الفترة 2017-2022.	67
(16-2)	تطور نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية ومعدلات نموها لكل مؤسسة خلال الفترة 2017-2022.	69

(17-2)	تطور نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول(نسبة الاستقلالية) ومعدلات نموها لكل مؤسسة خلال الفترة 2017-2022.	72

قائمة الأشكال:

رقم	عنوان	الصفحة
(1-1)	خطوات إدارة المخاطر.	14
(2-1)	منافع إدارة المخاطر.	15
(1-1)	أنواع المخاطر داخل المؤسسة الاقتصادية.	16
(1-2)	تمثيل بياني لمؤشرات قياس مخطر السيولة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة خلال سنوات الدراسة.	40
(2-2)	تمثيل بياني لمؤشرات قياس مخطر المديونية لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة خلال سنوات الدراسة.	42
(3-2)	تمثيل بياني لمؤشرات قياس مخطر السيولة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال سنوات الدراسة.	45
(4-2)	تمثيل بياني لمؤشرات قياس مخطر المديونية لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال سنوات الدراسة.	47
(5-2)	تمثيل تباين نسبة السيولة العامة ومعدلات نموها لكل من مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال سنوات الدراسة.	57
(6-2)	تمثيل تباين نسبة السيولة المختصرة ومعدلات نموها لكل من مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال سنوات الدراسة.	60
(7-2)	تمثيل تباين نسبة السيولة الآنية ومعدلات نموها لكل من مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال سنوات الدراسة.	62
(8-2)	تمثيل تباين مخطر أثر الرفع المالي ومعدلات نموه لكل من مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال سنوات الدراسة.	65
(9-2)	تمثيل تباين نسبة الدين ومعدلات نموها لكل من مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال سنوات الدراسة.	68
(10-2)	تمثيل تباين نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية ومعدلات نموها لكل من مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال سنوات الدراسة.	69

(11-2)	تمثيل تطور نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول ومعدلات نموها لكل من مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال سنوات الدراسة.	72

قائمة الرموز:

الاختصار	شرح باللغة الأجنبية	شرح باللغة العربية
ISA	**I**nternational **S**ociety of **A**utomation	معايير التدقيق الدولية
NAA	The **A**lgerian **N**omenclature of **A**ctivities	معايير التدقيق الجزائرية
IIA	The **I**nstitute of **I**nternal **A**uditors	معهد المراجعين الداخليين
COSO	**C**ommittee of **S**ponsoring **O**rganisations	لجنة المنظمات الراعية
RIMS	**R**isk and **I**nsurance **M**anagement **S**ociety	جمعية إدارة التأمين والخطر
(IIA-UK)	The **I**nstitute of **I**nternal **A**uditors in the **U**nited **K**ingdom and Ireland	معد المدققين الداخليين في المملكة المتحدة وايرلندا
EGA	**S**ociété **A**lgériennes d'électricité et de **g**az	الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز
CRMS	Systéme de collecte des clients à la Direction de la Distribution **S**onelgaz, Ouargla	نظام تحصيل من الزبائن في مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة

قائمة الملاحق:

رقم	عنوان	الصفحة
01	جدول حسابات النتائج لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة20222017.	87-85
02	جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة 20222017.	90-88
03	تقرير المدقق الداخلي لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة.	92-91
04	ملف المراقبة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة	93
05	جدول المعلومات لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة.	94
06	برنامج Oracle خاص بالنظام المحاسبي المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة.	95

07	برنامج الحساب خاص بالنظام الحاسبي المالي لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة.	96

المقدمة

مقدمة:

نتيجة التطورات الحاصلة في بيئة الإعمال وجراء الفضائح المالية التي شاهدها الواقع الاقتصادي، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان في الآونة الأخيرة آنذاك حظيت وظيفة التدقيق الداخلي باهتمام كبير من طرف المؤسسات باعتبارها من بين الأدوات المساعدة في تحقيق الأهداف المنشودة، واجتناب الوقوع في مختلف المخاطر المتزايدة سواء من ناحية الكم أو النوع، التي قد تواجه المؤسسة نتيجة تفاعلها مع بيئتها الداخلية والخارجية.

نرى اليوم أن التاريخ يعيد نفسه بانتشار فيروس كورونا المستجد (covid-19) في مختلف دول العالم، فالجزائر كبقية الدول تأثرت بهذه الجائحة من مختلف النواحي، خاصة الناحية الاقتصادية، ما جعلنا ندرك ونؤيد قطعا بأهمية التدقيق الداخلي البالغة، فانهيار شركات كبيرة وخروجها من السوق بعدما كانت تحظى بسنوات من الرواج والانتعاش اليوم لا نرى لها أية اثر، ما أكد أن لهذا الأخير دور مهما في جعل المؤسسة تتجنب هاته المخاطر أو على الأقل اقتراح حلول قد تزيد من فرص بقائها واستمرارها، وهذا ما وضع المؤسسة محل إلزام بانتهاج نظام لإدارة المخاطر هدفه التأكد من عدم تعرض نشاطات وعمليات المؤسسة لخسائر غير مقبولة، ومراقبتها ومتابعتها بغية الكشف المبكر عن أي انحرافات أو تجاوزات للأسقف المحددة من طرف الإدارة العليا والتقليل من هذه المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة الى ادني مستوى ممكن، وذلك من خلال الدور الأساسي الذي يلعبه المدقق الداخلي والمتمثل في تزويد المؤسسة الاقتصادية بالمعلومات والتقارير اللازمة، وتقديم الاستشارات والتوجيهات التي تساعد في إدارة المخاطر، بشكل يضمن إمكانية التحكم فيها والكشف عن الانحرافات محتملة الوقوع والتنبؤ بالمخاطر مستقبلا فبمجرد معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها تكون المؤسسة أمام أول خطوة نحو النجاح وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

الإشكالية:

بناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية: "**هل ساهم التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر خاصة المخاطر المالية في ظل جائحة كورونا التي واجهت المؤسسات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2017 الى غاية 2022؟**".

ولمناقشة هذه الإشكالية أكثر نتطرق للأسئلة الفرعية:

1- هل وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة او غير مستقلة في مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة؟
2- كيف ساهمت استراتيجية إدارة المخاطر في مؤسستي اتصالات الجزائر وسونلغاز مديرية التوزيع بورقلة في تعزيز دور التدقيق الداخلي خلال جائحة كورونا؟
3- الى أي مدى تم الاخذ بالتوصيات المدقق في مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة في ظل جائحة كورونا؟

فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات كحل مؤقت لها، وهي:

1- التدقيق الداخلي وظيفة غير مستقلة في المؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة.
2- تتمثل إدارة المخاطر في كونها وظيفة وقائية تساعد المؤسسة على تجنب المخاطر.
3- أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر بشكل ايجابي فكلما كان التدقيق الداخلي فعال أدى الى فعالية إدارة المخاطر خاصة في ظل جائحة كورونا في مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة.

دوافع البحث:

وقع اختيارنا على هذا الموضوع لأسباب موضوعية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ تزايد الازمات وتنوعها يفرض على المؤسسات الاقتصادية اعتماد اليات رقابية فعالة، وعلى رأسها التدقيق الداخلي، للحد من آثارها السلبية وضمان استمرارية النشاط.
- ✓ ضعف تفعيل وظيفة التدقيق الداخلي في بعض المؤسسات الجزائرية يستدعي دراسة دورها في إدارة المخاطر المالية وتقييم فعاليتها.
- ✓ الحاجة الى تحليل العلاقة بين نظام التدقيق الداخلي و مؤشرات المخاطر المالية، خاصة في ظل بيئة اقتصادية متقلبة.
- ✓ توفر أرضية معرفية وأكاديمية خصبة تتيح إثراء هذا الموضوع من خلال الدراسات السابقة والمراجع المتاحة.
- ✓ مساهمة البحث في تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق، تعزز من كفاءة إدارة المخاطر للمؤسسات الاقتصادية.

أسباب اختيار المؤسسة:

- ✓ تمثل المؤسسات محل الدراسة فاعلين رئيسيين في النسيج الاقتصادي الوطني، مما يجعلهما مناسبين للتحليل والمقارنة.
- ✓ توفر البيانات المالية والمعلومات الإدارية بشكل كاف يسمح بإجراء تحليل دقيق وموضوعي.
- ✓ وجود خصوصيات تنظيمية ورقابية داخل كل مؤسسة تتيح دراسة فعالية نظام التدقيق الداخلي في السياقات المختلفة.
- ✓ إمكانية تعميم نتائج البحث على مؤسسات اقتصادية أخرى ذات طابع مشابه، بما يعزز من القيمة التطبيقية للدراسة.

أهداف اختيار البحث:

تتلخص في:

- ✓ معرفة كيفية عمل وسير وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة محل الدراسة.
- ✓ تسليط الضوء على المعوقات التي واجهت المؤسسة في إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا.

- ✓ إبراز مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية في ظل جائحة كورونا.
- ✓ مقارنة بين ما تم تحصيله أكاديميا وبين ما يتم تطبيقه في المؤسسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تكوين وتدريب الطالب على ممارسة العمل وذلك من خلال التحكم في الوثائق المالية ومعرفة كيفية سير عمل المؤسسة، وعلى وجه الخصوص فإن هذه الدراسة تنمي قدرات الطالب في التحليل والتفسير والخروج بنتائج مبنية على أسباب موضوعية، كما تساعده في القيام بمقارنة حقيقة لمؤسسات قائمة بذاتها إضافة الى إثراء الرصيد المعرفي والعملي للطالب وتجهيزه نفسيا للحياة المهنية من خلال ربط معارفه الأكاديمية النظرية بالجوانب التطبيقية العملية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة أجريت فيها عملية التربص، بينما مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة قمنا فيها بدراسة حالة.

الحدود الزمنية: 2025/2024.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين نظرا لطبيعة الدراسة يتمثل كل منهما في:

1. **المنهج الوصفي:** الذي بدوره يخدمنا لسرد مختلف المعلومات في الجانب النظري.
2. **المنهج التحليلي:** الذي خدمنا بشكل أدق في الدراسة الميدانية باعتبارها دراسة حالة.

- أما بالنسبة للأدوات المستخدمة فاعتمدنا على **الملاحظة والمقابلات الشخصية**، وثائق المؤسسة.

صعوبات البحث:

- ✓ صعوبة وجود مؤسسة تحتوي على وظيفة التدقيق الداخلي.
- ✓ طول الإجراءات الإدارية وتعقيدها.
- ✓ مزامنة فترة التربص مع قيام المؤسسة بأعمال نهاية السنة.
- ✓ صعوبة فهم الموظفين لموضوع دراستنا وبالتالي عجز توفير المعلومات.

هيكل الدراسة:

تناولنا في هذه الدراسة فصلين أساسيين:

يندرج الفصل الأول تحت عنوان: الأدبيات النظرية للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وتم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان: ماهية التدقيق الداخلي وينقسم الى ثلاثة مطالب، المطلب الأول بعنوان :مفهوم التدقيق الداخلي، والثاني بعنوان: مراحل التدقيق الداخلي، والمطلب الثالث تمحور حول: أنواع ومعايير التدقيق الداخلي، أما بالنسبة للمبحث الثاني يندرج تحت عنوان: ماهية إدارة المخاطر الذي بدوره ينقسم الى ثلاثة مطالب، يتضمن المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر، والمطلب الثاني بعنوان: أنواع المخاطر، أما المطلب الأخير كان بعنوان: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا، أما بالنسبة للمبحث الثالث تناولنا فيه الدراسات السابقة انقسم الى ثلاثة مطالب، الأول بعنوان: الدراسات المحلية، والثاني بعنوان: الدراسات الأجنبية، بينما الثالث بعنوان: محل الدراسة الحالية من الدراسات السابقة مع إظهار القيمة المضافة للدراسة الحالية.

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة(دراسة تحليلية) المنقسم الى مبحثين أساسيين ، فالمبحث الأول تحت عنوان :منهجية وأدوات دراسة أثر وظيفة التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا، الذي ينقسم الى مطلبين، المطلب الأول تناولنا فيه: مجتمع وعينة دراسة أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا، المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في دراسة أثر وظيفة التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا ، بينما يتمحور المبحث الثاني حول :نتائج دراسة أثر وظيفة التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا الميدانية ومناقشتها، الذي بدوره ينقسم الى مطلبين,، المطلب الأول : نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة ببعض المخاطر التي واجهت المؤسسة محل الدراسة في ظل جائحة كورونا، المطلب الثاني: دراسة تحليلية بين مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

تمهيد

في ظل التغيرات المتسارعة التي تشهدها بيئة الأعمال، أصبحت المؤسسات عرضة للمخاطر المتعددة التي قد تؤثر على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، ومن هنا برزت أهمية التدقيق الداخلي كوظيفة رقابية واستشارية تسهم في دعم الإدارة العليا على اتخاذ القرارات المستنيرة وتقليل احتمالات الفشل أو الخسارة. وفي هذا السياق هدف هذا الفصل الى تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي لكل من التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وبيان علاقة التكاملية بينهما، من خلال عرض المفاهيم الأساسية، المراحل، الأنواع وأبرز المعايير التي تنظمه، إضافة الى توضيح دور المدقق الداخلي في تقييم أنظمة الرقابة والمخاطر واقتراح تحسينات التي تعزز من كفاءة الأداء المؤسسي.

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي بمثابة العمود الفقري في المؤسسات، لدوره الحيوي في تعزيز الكفاءة والشفافية، فهو يساهم في كشف المخاطر والانحرافات، ويدعم الإدارة بمعلومات دقيقة تساعدها على اتخاذ قرارات فعالة تضمن استقرارها وتحقيق أهدافها، من هذا المنطلق تم تقسيم المبحث الى ثلاثة مطالب أساسية بدء من مفهومه ومرورا بمراحله وأنواعه الى غاية المعايير التي تنظمه.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي

لقي مفهوم التدقيق الداخلي العديد من المبادرات لتحديد تعريف دقيق له, حيث حاولت عدة هيئات متخصصة تعريفه على غرار معهد المدققين الداخليين للتدقيق الداخلي أين عرفه بأنه:" نشاط مستقل وموضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها، ويساعد التدقيق الداخلي المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي ومنظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، الرقابة, وعمليات التحكم "[1], كما عرفه المعهد الفرنسي للتدقيق والمستشارين الداخليين بأنه:" نشاط مستقل وموضوعي يهدف الى إعطاء ضمانات للمنظمة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها مع تقديم نصائح للتحسين والمساهمة في خلق قيمة مضافة"[2], بالإضافة الى أن الاتحاد الدولي للمحاسبين قام بتقديم تعريف أخر له حيث يرى أن التدقيق الداخلي عبارة عن:" فعالية تقييميه مقامة ضمن المؤسسة بغرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار و تقييم ومراقبة وملائمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتهما". [3]

كما تناوله عديد الباحثين والمتخصصين, فقد يعتبره أعمر عبد الحميد **بأنه:** «وظيفة تقييم مستقلة تنشأ ضمن المنظمة لفحص وتقييم أنشطتها بهدف مساعدة الأفراد في أداء مسؤولياتهم بفعالية، ويتضمن المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي كونه نشاطه تقييمي ومستقل داخل المنشأة وكونها وظيفة استشارية، بالإضافة الى امتداد نشاطه الى جميع أنواع الرقابات الإدارية ومن هنا نجد أن وظيفة التدقيق الداخلي لا تقتصر على الرقابة الإدارية بل شملت الرقابة المحاسبية والضبط الداخلي، وهي وظيفة استشارية أكثر من كونها تنفيذية".[4]

---

[1]خلف عبد الله الوردات، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص74.

[2]شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين سير المؤسسة**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2004، ص71

[3]محمد فلاق، **مداخلة بعنوان التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة الايزو 9001**، جامعة 20 اوت 1955 بسكيكدة، ص05.

[4]اعمر عبد الحميد، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات، **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**، جامعة الجلفة، العدد01، 2023، ص197.

وعليه يمكن تعريفه بأنه:" نشاط موضوعي ومستقل يقوم به موظف داخل المؤسسة بغية فحص وتقييم مختلف عمليات المنظمة واكتشاف الانحرافات وتقييم نظام الرقابة والضبط الداخلي وبالتالي إبداء رأي فني محايد من خلال إعداده لتقرير يتضمن جملة من التوصيات، وعليه فالتدقيق الداخلي يعمل على إضفاء قيمة للمؤسسة".

بحيث تنتج عن هذا التعريف جملة من الخصائص الأساسية وأخرى ثانوية، فالأولى تتمثل في أن:[1]

التدقيق الداخلي وظيفة شاملة.-

فهي تطبق في المؤسسات وفي كل الوظائف، حيث تنصب على كل وظائف المؤسسة بهدف خدمة الإدارة.

- التدقيق الداخلي وظيفة دورية: حيث تخضع مختلف الوحدات والمصالح التابعة لها لعمليات الفحص والتقييم بصفة مستمرة.

- الاستقلالية: أي أن التدقيق الداخلي وظيفة من بين وظائف المؤسسة إلا أنها مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى فعلى المراجع أن يكون مستقلا حيث يتسم عمله بالموضوعية.

بينما الخصائص الثانوية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تختص وظيفة التدقيق الداخلي بمهمة فحص جميع الأنشطة في المنشاة.
- التدقيق الداخلي وظيفة استشارية أكثر منها وظيفة تنفيذية.
- يمتد نشاط التدقيق الداخلي الى جميع الرقابات الإدارية، بما فيها الرقابة المحاسبية، والضبط الداخلي.
- تعمل على تقييم الرقابة المحاسبية.
- المدقق الداخلي لا يجب أن يقوم بأي عمل من أعمال التنفيذ أو يشترك في أداء عمل سوف يقوم بتحقيقه.

وهذا ما يؤول لمعرفة [2]أهمية التدقيق الداخلي التي تكمن في مدى قدرة هاته الوظيفة على إضافة قيمة فقد نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح على أن قيام المراجع الداخلي بدوره الاستشاري والتأميني إنما يهدف بالأساس الى إضافة قيمة للشركة ووضعه المعهد كهدف استراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي, وأشار المعهد الى أن إضافة القيمة يتم من خلال تحسين وزيادة فرص انجاز أهداف المنظمة وتحسين الإجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر الى مستويات مقبولة, إن إضافة القيمة الى الشركة يتحقق من خلال قيامها بواجبها التقويمي والبنائي, ويؤكد أن إضافة القيمة تتحقق من خلال دعم قدرة إدارة التنظيم على تحقيق أهدافها الاستراتيجية وبما يتسق مع توقعات أصحاب المصلحة بأداء خليط من الأنشطة التأكيدية والتأمينية والاستشارية في إطار الاستقلال والموضوعية, كما تكمن أهمية التدقيق الداخلي في كونها رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء والمحافظة على الممتلكات وأصول المؤسسة, إضافة الى أنها تعتبر عين وأذن المدقق الداخلي, واهم آليات التحكم المؤسسي, لذلك فقد ظهرت وتطورت وزادت أهميتها نتيجة تضافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي:

- حاجة إدارة المؤسسة الى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط واتخاذ القرارات.

[1] ضحوة عبد الحليم، علواني ياسمينة، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص ص11،12.

[2] نفس المرجع السابق، ص07.

ـ كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها.

ـ حاجة إدارة المؤسسة الى حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش والسرقة والأخطاء.

ـ اضطرار الإدارة لتفويض السلطة والمسؤوليات الى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة.

ـ حاجة الجهات الحكومية وغيرها الى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي، والرقابة الحكومية والتسعيرة

وعليه فان لهذا الأخير مجموعة من الأهداف والمهام التي يجب على المدقق الداخلي القيام بها والتي يعمل على تحقيقها والمتمثلة في:[1]

- ✓ التأكد من مدى ملاءمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل والتحقق من تطبيقها.
- ✓ التأكد من التزام الإدارات والدوائربالقوانين والأنظمة المعمول بها من خلال مراقبة ممارسة أعمالها خلال فترة زمنية أو مالية معينة.
- ✓ اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية والأنشطة، تأكيدا للمحافظة على الممتلكات والموجودات.
- ✓ مراجعة إجراءات وأساليب إدارة المخاطر المعتمدة لتقييم المخاطر، وإعداد تقارير دورية مفصلة بخصوصها ورفعها الى أعلى سلطة تنفيذية.

المطلب الثاني: مراحل التدقيق الداخلي

يمر التدقيق الداخلي بعدة مراحل نوجزها كالتالي:[2]

1– **اختيار الجهة الخاضعة للتدقيق** : تبدأ مهمة التدقيق الداخلي باختيار النشاط الذي سيخضع لعملية التدقيق، إلا أنها لا تعتبر مرحلة بحد ذاتها، وتتم وفق ثلاث طرق : الاختيار المنظم (مخطط)، الاختيار بناءًا على طلب الإدارة العليا، الاختيار بناءًا على طلب الجهة الخاضعة للتدقيق.

2 –الأمر بالمهمة: هو عبارة عن تفويض يعطى من قبل الإدارة العامة للمؤسسة للمدقق الداخلي (موظف بالمؤسسة)، والذي يعلم المسؤولين المعنيين بقيام المدقق الداخلي بمهمة التدقيق، والأمر بالمهمة يتمثل في وثيقة مكتوبة في حدود صفحة تقريبا، أو قد يكون على شكل أمر شفهي، كما تجدر الإشارة إلى أن الطالب لخدمات التدقيق الداخلي يمكن أن يكون غير الإدارة العامة للمؤسسة.

3–**الدراسة والتخطيط:** تعتبر هذه المرحلة ضرورية وهامة جدا لإنجاح مهمة التدقيق الداخلي، حيث يجب على المدقق الداخلي وضع خطة مبنية على المخاطر، لتحديد أولويات مهمة التدقيق الداخلي بما يتناسب مع الأهداف المسطرة، ويتم تنفيذ هذه المرحلة من خلال الخطوات الآتية:

أ- **اجتماع الافتتاح:** يتم عقد اجتماع الافتتاح في مقر النشاط الذي سيتم تدقيقه، بين الفريق المكلف بالمهمة ومسؤولوا النشاط محل التدقيق.

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق، ص37.

[2] محمد لمين علون، الإجراءات العملية للتدقيق الداخلي في المؤسسة العمومية، **مجلة الحقيقة**، جامعة محمد خيضر، العدد43، 2017، ص557.

ب- **زيارة الموقع**: للتعرف على طبيعة العمل أو مناخ النشاط وعلاقته بالأنظمة الأخرى وأسلوب تدفق المعلومات.

ج- **التخطيط**: تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع الخطط المناسبة بما يحقق لها اتمم مهامها بنجاح، إلا أنها عند وضع خطة التدقيق، يجب أن تأخذ الإدارة في اعتبارها: أهداف التدقيق، نطاق مهمة التدقيق، تخصيص الموارد اللازمة لمهمة التدقيق.

د- **برنامج التدقيق الداخلي**: يقوم برنامج التدقيق بتقسيم أعمال بين مختلف أعضاء فريق التدقيق وفق لمؤهلاتهم وخبراتهم وحسب الزمن، تنظيم التنقلات الأعضاء، برمجة الاستجوابات واللقاءات، الخ.

4- **العمل الميداني**: يتم تنفيذ هذه المرحلة مباشرة بعد إعداد برنامج التدقيق واعتماده من الإدارة العليا، وتمر مرحلة العمل الميداني من خلال إجراءات التالية:

أ- **الإشراف على التدقيق**: يجب أن يتم الإشراف على كل مرحلة من التدقيق بالطريقة المناسبة بواسطة المدقق المسؤول ورئيس القسم ومدير إدارة التدقيق الداخليين، مع إلزام تقديم وثائق محددة وأوراق العمل كما هو مبين في سياسات إدارة التدقيق الداخلي، وتقديم التقرير للتدقيق في الموعد المحدد له واتخاذ أي إجراء بشأن أي تأخير.

ب- **تنفيذ برنامج التدقيق**: يقوم فريق التدقيق بتطبيق البرنامج على الواقع من خلال تجميع الأدلة الكافية والملائمة لملفات التدقيق، وإجراء الاختبارات، والكشف عن أي مشكل أو مخالفة أو انحراف قد يحدث، وتختلف هذه الإجراءات تبعا لاختلاف طبيعة نشاط المؤسسة ونوعية الصعوبات التي يمكن أن يصادفها، إلا أن هناك عناصر مرتبطة بأداء التدقيق كالفحص ، التحليل، التقييم، الالتزام، بالإضافة لذلك يجب على فريق التدقيق القيام بالتدقيق بتوثيق كافة أعمالهم، بأوراق عمل، وأدلة التدقيق، كما أنها تعتبر أدلة للمدقق للدفاع عن نفسه في حالة اتهامه بالإهمال، وللحصول على هذه الأدلة يتبع المدقق الداخلي مجموعة من التقنيات كالمستندات، الجرد الفعلي، تدقيق الحسابي، المصادقات، الاستفسارات من العميل، نظام المقارنات والربط بين المعلومات(الفحص التحليلي)، الفحص المستندي، الفحص ألانتقادي، إجراءات التحليلية، وإقرارات الإدارة.

ج- **التواصل مع إدارة قسم التدقيق الداخلي خلال العمل الميداني**: يجب أن يطلب رئيس القسم وبشكل روتيني من الموظفين ونائب المدير بتقرير عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التدقيق وأية مشكلة قد تتسبب في عدم تحقيق أي هدف من أهداف المهمة، ويمكن أن يتم ذلك خلال الاجتماعات الرصد الذي يتم عقده مع رئيس ومدير القسم ونائب المدير، أو عن طريق البريد الالكتروني أو الاتصال الهاتفي، فيجب أن يقوم رئيس ومدير القسم/ نائب المدير بتقديم التوجيهات اللازمة لحل أية مشكلات قد يوجهها فريق التدقيق.

د- **التواصل مع الجهة الخاضعة للتدقيق أثناء العمل الميداني**: وذلك من خلال:

- ينبغي على كل من رئيس القسم والمدق المسؤول جدولة اجتماعات دورية من الجهة محل التدقيق والتنسيق معها لتزويدهم بمعلومات كاملة عن التقديم المحرز في عملية التدقيق.

- ينبغي أن يكون فريق التدقيق على اتصال منتظم مع موظفي الأنشطة التي يتم تدقيقها يوم بيوم، وإجراء اجتماعات مخصصة لازمة لجمع المعلومات ومناقشة وحل المسائل، وتسهيل أعمال عملية التدقيق الداخلي.

هـ- الاجتماع النهائي: الغرض منه إعلام الجهة التي تمت تدقيقها بنتائج التدقيق، والوصول الى اتفاق بشأن النتائج والتوصيات، وعرض الإجراءات المخططة أو التصحيحية المتخذة لمعالجة أوجه القصور التي كشف عنها التدقيق الداخلي وتقديم المشورة للهيئة محل التدقيق عند عملية الإبلاغ.

5- التقرير عن المهمة ومتابعة التوصيات: هذه المرحلة تعتبر الأخيرة في انجاز المهمة وتتمثل في الخطوات التالية:

- التقرير الأولي للتدقيق.

- حق الرد من الأشخاص المدقق أعمالهم.

- التقرير النهائي والتوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات والاختلالات التي اكتشفت خلال عملية التدقيق الداخلي.[1]

المطلب الثالث: أنواع ومعايير التدقيق الداخلي

يعد التدقيق الداخلي من الركائز الأساسية لضمان فاعلية الأنظمة الإدارية والرقابية داخل المؤسسات، ومع تنوع مجالات العمل وتزايد التحديات، برزت الحاجة الى تصنيف أنواع التدقيق الداخلي وتحديد معايير واضحة تحكم ممارساته، بما يعزز دوره في حماية الموارد وتحقيق الأهداف بكفاءة وشفافية.

الفرع الأول: أنواع التدقيق الداخلي

للتدقيق الداخلي عدة أنواع يمكن تلخيصها كالاتي:[2]

1. التدقيق المالي:

تتميز المحاسبة عن تقنيات التسيير الأخرى الحديثة بتطبيقها منذ القدم، حيث كانت المؤسسات تقدم معلومات مالية على شكل قوائم حول نشاطها، يصادق عليها من طرف مختص ومستقل باعتماده على أدلة إثبات وقرائن يدعم بها رأيه، فعمل المدقق الداخلي يقتصر على فحص الحسابات والإدلاء برأيه حول نوعية القوائم المالية. وقد توجه التدقيق الداخلي إلى استعمال تقنيات السبر واختبار العينات، وذلك بالاعتماد على مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

2. التدقيق الإداري (المطابقة أو الالتزام):

[1] عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص521.

[2] فريدة امزال، عبد الكريم شناي، التدقيق الداخلي كأداة لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، جامعة محمد خيضر، العدد 01، 2022، ص519.

يهدف هذا النوع إلى تحديد مدى التزام المؤسسة محل التدقيق بالسياسات الإدارية المحددة والقوانين المعمول بها، وكذا المعيار المستعمل لقياس هذا الالتزام. وتعد مراجعة إقرارات ضريبة الدخل مثالا واضحا لتدقيق الالتزام، حيث بمقتضاها تحدد مصلحة الضرائب مدى الالتزام الذي تتحمله المؤسسات تجاه قوانين الضرائب.

3. تدقيق العمليات التشغيلية :

هو الفحص الشامل للمنشأة أو الوحدة التشغيلية ككل من أجل تقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي، وذلك تبعا لطرق القياس المحددة ضمن الأهداف الإدارية من أجل التحقق من كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية. وهو يهدف إلى اكتشاف الأخطاء، وأسباب حدوثها، وما يجب فعله التصحيح الوضع مستقبلا. ويطلق على التدقيق التشغيلي عدة مصطلحات كالتدقيق الإداري، وتدقيق الأداء، والتدقيق الوظيفي.

الفرع الثاني: معايير التدقيق الداخلي

قمنا بالتطرق الى معايير التدقيق الدولية ISA بشكل مختصر والتي تم تصنيفها من طرف الاتحاد الدولي للمحاسبيين حسب ارتباطها بمراحل عملية التدقيق، والتي طرأت عليها عدة تعديلات لكي تكون متوافقة مع متطلبات مهنة التدقيق على المستوى الدولي، وفيما يلي عرض لهاته المعايير:[1]

الجدول رقم (1–1): معايير التدقيق الدولية ISA

التصنيف	رقم المعيار	اسم المعيار
المبادئ والمسؤوليات العامة	200	الأهداف العامة للمدقق المستقل وإجراءات عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية.
	210	قبول شروط مهمة التدقيق.
	220	رقابة الجودة على تدقيق القوائم المالية.
	230	وثائق التدقيق.
	240	مسؤوليات المدقق المتعلقة بالغش في إعداد القوائم المالية.
	250	مراعاة القوانين والنصوص التنظيمية عند تدقيق القوائم المالية.
	260	الاتصال بالمكلفين بالحوكمة.
	265	إبلاغ المكلفين بالحوكمة والإدارة عن ضعف أو القصور في الرقابة الداخلية.
التخطيط وتقييم المخاطر والاستجابة لها	300	تخطيط تدقيق القوام المالية.
	315	تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال فهم المنشأة وبيئتها.
	320	الأهمية النسبية في تخطيط وتنفيذ التدقيق.
	330	استجابة المدقق للمخاطر المقيمة.
	402	الاعتبارات في التدقيق المتعلقة بمنشأة تستخدم خدمات من منشأة خدمية.

[1] بكيحل عبد القادر، أهمية تبني المعايير الدولية للتدقيقISA في البيئة الاقتصادية الجزائرية، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، جامعة الشلف، العدد 18، 2018، ص124.

	450	تقييم التحريفات المكتشفة خلال التدقيق.
أدلة التدقيق	500	أدلة الإثبات.
	501	أدلة التدقيق . اعتبارات خاصة حول بنود محددة ..
	505	المصادقات(التأكيدات) الخارجية.
	510	عمليات التدقيق الأولية . الأرصدة الافتتاحية.
	520	الإجراءات التحليلية..
	530	العينات في التدقيق.
	540	تدقيق التقديرات المحاسبية والا فصاحات المتعلقة بها.
	550	الأطراف ذات العلاقة.
	560	الأحداث اللاحقة.
	570	استمرارية المنشأة.
	580	التصريحات الكتابية.
استخدام أعمال الآخرين	600	اعتبارات خاصة عند تدقيق القوائم المالية للمجمعات بما فيها عمل مدققي الفروع.
	610	استخدام عمل المدقق الداخلي.
	620	استخدام عمل الخبير.
نتائج وتقارير التدقيق	700	تكوين الرأي وتقديم تقرير عن القوائم المالية.
	701	الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق في تقرير المدقق.
	705	تعديلات الرأي الوارد في تقرير المدقق المستقل.
	706	فقرات التأكيد وفقرات أخرى في تقرير المدقق المستقل.
	710	المعلومات المقارنة . مقارنة الأرقام والقوائم المالية المقابلة ..
	720	مسؤوليات المدقق عن المعلومات الأخرى المفصح عنها في القوائم المالية.
مجالات متخصصة (اعتبارات خاصة)	800	اعتبارات خاصة في تدقيق القوائم المالية المعدة وفقا لإطار عمل لأغراض خاصة.
	805	اعتبارات خاصة في تدقيق القوائم المالية المفردة وعناصر محددة أو عنصر مفرد من بنود القوائم المالية.
	810	تقرير المدقق عن القوائم المالية الملخصة.

حيث استوحت الجزائر من معايير التدقيق الدولية ISA معايير خاصة بها تحت تسمية معايير الجزائرية للتدقيق NAA لكي تتوافق مع النظام المالي المحاسبي، والتي قام بإصدارها المجلس الوطني للمحاسبة عن طريق لجنة المتابعة الجزائرية والتي بلغ عددها بداية سنة 2018 ستة عشر معيار مقسمة الى أربعة إصدارات، بحيث تعتبر خطوة هامة في ميدان تنظيم مهنة التدقيق محليا، والجدول الاتي يوضح هاته المعايير:[1]

الجدول رقم (1-2): المعايير الجزائرية للتدقيق NAA

رقم المعيار	تسمية المعيار	محتوى المعيار
210	اتفاق حول أحكام مهام التدقيق	تناول المعيار واجبات المدقق ومسؤولياته بالاتفاق مع الإدارة أو مع الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة، حول أحكام مهام تدقيق الكشوف المالية والتاريخية الكلية أو الجزئية، بالإضافة الى المهام الملحقة.
220	وثائق التدقيق	تضمن المعيار المسؤولية التي تقع على المدقق لإعداد وثائق تدقيق الكشوف المالية، وان تطبيق المعيار لا يبطل واجبات التوثيق الخاصة المذكورة في المعايير الجزائرية الأخرى للتدقيق ، ومن جهة أخرى يمكن للنصوص التشريعية والقانونية أن تفرض واجبات توثيق إضافية.
300	تخطيط تدقيق الكشوف المالية	يدرس المعيار التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية، كما يعالج المسائل الإضافية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في إطار مهمة التدقيق الأولية.
500	العناصر المقنعة	يوضح هذا المعيار واجبات المدقق فيما يتعلق بتصور ووضع حيز التنفيذ التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة تصل الى نتائج معقولة يستند عليها في تأسيس رأيه
501	اعتبارات خاصة	يعالج هذا المعيار مدى اعتبار المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة وكافية ومناسبة وفقا للمعياريين 330 و500 وكذلك المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى المعنية، وهذا فيما يخص جوانب محددة تمس المخزونات والقضايا والنزاعات التي تلزم الكيان، والمعلومات القطاعية في إطار تدقيق الكشوف المالية.
505	التأكيدات الخارجية	يعالج ها المعيار استعمال المدقق الإجراءات التأكيد الخارجية ووضع حيز التنفيذ هذه الإجراءات بهدف الحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة ومصداقية.
510	مهام التدقيق الأولية أرصدة الافتتاحية	يخص هذا المعيار واجبات المدقق المتعلقة بالأرصدة الافتتاحية في إطار مهنة التدقيق الأولية، تتضمن الأرصدة الافتتاحية المبالغ الواردة في الكشوف المالية والعناصر الموجودة في بداية الفترة، أما مهمة التدقيق الأولية فهي المهمة التي تتسم فيها

[1] قمازي نجوم، عميروش ايمان، معايير التدقيق الجزائرية ومدى توافقها مع المعايير الدولية للتدقيق، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، جامعة فرحات عباس، العدد 01، 2023، ص247.

		الكشوف المالية للفترة السابقة بأنها لم تكن موضوع تدقيق او تم تدقيقها من طرف المدقق السابق.
520	إجراءات التحليلية	يتناول هذا المعيار استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها، تسمح الإجراءات التحليلية الموضوعة حيز التنفيذ أثناء التعرف على المؤسسة ومحيطها باعتبارها إجراءات لتقييم المخاطر من حيث تحديد العمليات او الأحداث الغير اعتيادية قصد تعيين الواجبات المطلوبة.
530	السبر في التدقيق	يطبق هذا المعيار عندما يقرر المدقق استخدام السبر في التدقيق لإنجاز إجراءات التدقيق، ويعالج هذا المعيار طريقة استخدام السبر الإحصائي والغير إحصائي لتحديد واختبار عينة ما، ووضع فحوص لإجراءات الاختبار ومراجعات تفصيلية وتقييم نتائج السبر.
540	تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية، بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقة والمعلومات الواردة المتعلقة بها في إطار تدقيق الكشوف المالية، ويتضمن الواجبات المطلوبة التي تخص الاختلالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الفردية، وتقديم مؤشرات تحيز محتملة أدخلتها الإدارة.
560	الأحداث اللاحقة	يتطرق هذا المعيار الى التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار مراجعة الكشوف المالية، وتقع هذه الأحداث بين تاريخ إقفال الكشوف المالية وتاريخ إعداد تقارير المدقق مع ضرورة إجراء تعديلات على الكشوف المالية في حالة وجود هذه الأحداث
570	استمرارية الاستغلال	يتضمن هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق إطار لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوف المالية، بالإضافة الى مسؤولية المدقق حول تقييم قدرة المؤسسة على مواصلة نشاطها.
580	التصريحات الكتابية	تضمن هذا المعيار إلزامية تحصيل المدقق على تصريحات كتابية من طرف الإدارة في إطار مراجعة الكشوف المالية، من اجل التأكد من مدى قيام الإدارة بمسؤولياتها، بالإضافة الى تعزيز العناصر المقنعة الأخرى المتعلقة بالكشوف المالية أو بالتأكيدات الخاصة المتضمنة فيها.
610	استخدام أعمال المدققين الداخليين	يعالج هذا المعيار شروط وفرصة انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي، في حالة تبين ان وظيفة التدقيق الداخلي بإمكانها أن تكون ذات دلالة للقيام بمهمته.

620	استخدام أعمال خبير مهين كمن طرف المدقق	ركز هذا المعيار على واجبات المدقق عند استعانته بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والتدقيق، بالإضافة الى كيفية الأخذ باستنتاجات الخبير.
700	تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية	يعالج المعيار التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية، شكل ومضمون تقرير المدقق وفق للمعايير الجزائرية للتدقيق الذي أدى الى صياغة رأي غير معدل.

المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر

في ظل التحديات المتزايدة، أصبحت إدارة المخاطر ضرورة لضمان استقرار المؤسسات، فهي تسمح بالتعرف على التهديدات المحتملة واتخاذ خطوات استباقية لحماية الموارد وتحقيق الأهداف داخل المنظمة.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر

نظرا للأهمية البالغة التي حظيت بها إدارة المخاطر ولما لقيته من اهتمام خاصة في الآونة الأخيرة فقد سعت العديد من الهيئات المتخصصة واجتهد العديد من الباحثين في تقديم تعريف دقيق لها، فقد عرفها معهد المراجعين الداخلي (IIA,2001)بأنها:" مدخل منسق صارم للتقييم والتجاوب مع كل المخاطر التي تؤثر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمالية للتنظيم"[1].كما عرفتها لجنة COSO 2004 على أنها: " إجراء يعتمد على كل من مجلس الإدارة والمديرين والأفراد، ويطبق لتنفيذ الاستراتيجية خلال المنظمة، حيث يتم تحديد الأهداف المحتملة والتي من شانها أن تؤثر على الوحدة الاقتصادية، وفيه يتم إدارة المخاطر بينما يضمن أن تكون خلال المدى المرغوب فيه، وبالتالي التأكد من تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية"[2]. وقدمت لها جمعية إدارة التامين والخطر RIMS, 2011 تعريفا أخر يتضمن محتواه بأنها:" نظام لإدارة الأعمال التجارية استراتيجيا وذلك لتحقيق أهداف التنظيم من خلال معالجة كل المخاطر وإدارة الأثر المشترك بين الخطر وبين خطر محفظة الأوراق المالية"[3].كما تم تناولها من طرف عديد الباحثين والمتخصصين, فقد يعتبرها الدكتور شقيري نوري موسى و محمد إبراهيم نور وآخرون بأنها: عبارة عن تنظيم متكامل يهدف الى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل واقل التكاليف وذلك عن طريق:

- اكتشاف الخطر.
- تحليله.
- قياسه.

[1]هيا مروان إبراهيم لظن، **مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO**، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، 2016، ص42.

[2] مرجع سبق ذكره، ص42.

[3]ليلى محروس العقيلي، سلوى عبد الرحمان الدايم، أثر إدارة وحوكمة المخاطر على أداء البنوك التجارية والإسلامية في ظل الازمة المالية، **مجلة البحوث المحاسبية**، جامعة طنطا، العدد 01، 2015، ص 17.

- تحديد وسائل مواجهته ثم اختيار انسب وسيلة للمواجهة. [1]

وعليه يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها: «هي عملية منهجية لتحديد وتحليل وتقييم المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على أهداف المؤسسة ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من تأثيرها أو الاستفادة منها، وذلك بهدف حماية الموارد وتحقيق الاستدامة وتعزيز طرق النجاح".

ومن هذا المنطلق فقد تبرز أهمية إدارة المخاطر في كونها تعتبر من العوامل الأساسية التي تساهم في حماية المؤسسة وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها من خلال تطبيق منهجيات فعالة، حيث تكمن هاته الأهمية في:[2]

- ❖ تحديث وسائل اتخاذ القرار والتخطيط لها وتصنيف الأوليات من خلال الفهم الكامل والمنظم لفعاليات المؤسسات.
- ❖ كشف النقص والتعرف على الفرص المتاحة سواء كانت سلبية أم إيجابية للمشروعات، بهدف تجنب الخسائر مستقبلا، ووضع أداة لتنفيذ الاستراتيجية التي تعطي المؤسسة رؤية أوضح للمستقبل.
- ❖ قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالتزاماتها وذلك لعدم الوقوع في مخاطر نقص –السيولة.
- ❖ تساهم في اتخاذ القرارات.
- ❖ تطوير الميزات التنافسية والتحكم في المخاطر كونها عنصرا أساسيا في تحقيق الربحية وزيادة التنافسية.

تعتبر خطوات إدارة المخاطر عملية مهمة لتعزيز قدرة المؤسسة على مواجهة المخاطر التي يمكن ان تواجهها وفيما يلي شرح لهاته الخطوات التي يجب على المؤسسة القيام بها:[3]

1–**تحديد الهدف**: وهو بمثابة الهدف الأول ويقتضي ضمان تحقيق المؤسسة لجميع أهدافها وسلامة كافة أنشطتها بغية ضمان بقائها واستمراريتها وتجنب الخسائر الفادحة.

2–**اكتشاف الخطر**: ويتم تحليل ودراسة جميع أنشطة المؤسسة ابتداء من الإنتاج والتخزين والشراء الى غاية البيع والتمويل وغيرها، لاكتشاف الأخطار التي ستقع فيها المؤسسة إذا ما كانت قابلة للتامين أم لا.

3–**تقييم المخاطر**: بعد أن يتم اكتشاف الخطر يتم تقيميه عن طريق قياس حجم الخسارة المحتمل واحتمالية حدوثه، باستخدام عدة نماذج مثل: نموذج المخاطر والفرص، نموذج التحليل العاملي.

4– **تحديد البدائل**: انتقاء الوسيلة والاستراتيجية المناسبة لمواجهة جميع المخاطر المحددة وتعد هذه الخطوة من خطوات اتخاذ القرار فيما يخص اختيار أفضل وسيلة.

---

[1] شقيري نوري موسى، محمد إبراهيم نور واخرون، **إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2012، ص26.

[2] بوقلوط أسماء، غردة ريان، **دور وظيفة التدقيق في إدارة المخاطر بالمؤسسة**، مذكرة ماستر غير منشورة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، 2023، ص37.

[3] بوزرواطة أسماء، حمادي مليكة، دور اليات الحوكمة في إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، **مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة**، جامعة جيلالي ليابس، العدد02، 2024، ص208.

5-**تنفيذ القرار**: يتم تنفيذ القرار إما باختبار وسائل المنع والوقاية وتصميم برامج لها وتنفيذها، أو اختيار وسيلة تحويل الخطر ونقله من خلال التفاوض مع شركات التامين.

6-**التقييم والمراجعة**: مراجعة خطة إدارة المخاطر لاكتشاف الانحرافات وتصحيحها.

الشكل رقم (01): خطوات إدارة المخاطر

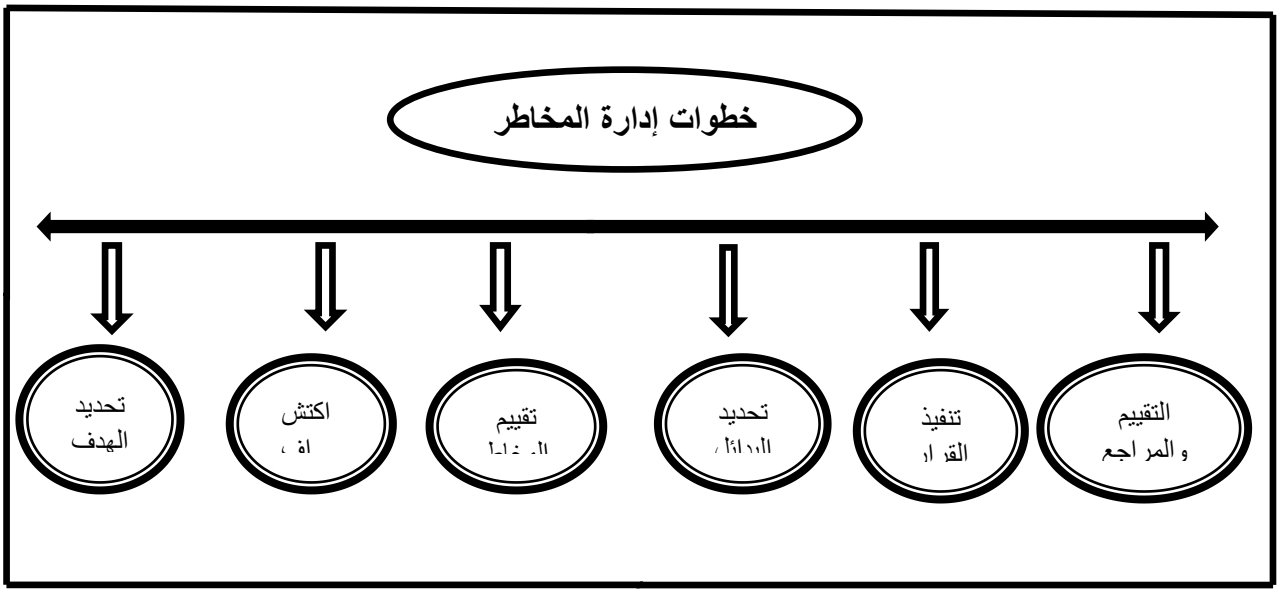

من إعداد الطالبتين.

وعليه فقد يترتب على هاته الأخيرة العديد من المنافع التي تعود على المؤسسة وتساعدها بشكل أو بآخر في التصدي ومجابهة كل المخاطر التي قد تواجهها مستقبلا أو تقع فيها أثناء ممارسة نشاطها وعليه يمكن تصنيف هاته المنافع الى منافع قبل وقوع الخسارة وذلك من اجل الوقاية وحماية المؤسسة من تحمل هاته الخسارة مستقبلا وأخرى بعد وقوع الخسارة والتي هي عبارة عن منافع علاجية لهاته الخسارة والشكل التالي يوضح هاته المنافع.[1]

[1] بن خالق سعيدة، لفقير كلثوم، دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة احمد دارية، 2017، ص12.

الشكل رقم (02): منافع إدارة المخاطر

منافع ما قبل الخسارة:

منافع ما بعد الخسارة:

–الاقتصاد: يترتب على المؤسسة إجراء تقديرات للمخاطر المحتملة بطريقة اقتصادية ممكنة، وهذا يتضمن تحليل لمصروفات برامج الأمان، أقساط التامين التكاليف المرتبطة بالاستراتيجيات المختلفة لمواجهة الخسائر، بمعنى آخر يؤدي إدارة المخاطر الى تقليل التكاليف المرتبطة بمواجهة المخاطر الى أدنى حد ممكن.

–تخفيض القلق: تتعرض الوحدات المحتملة للخسارة مما قد يتسبب في ضغط كبير على مدير المخاطر فمثلا الخوف من قضية كبيرة ومركزة في سوء المنتجات، يمكنان تسبب خوف كبير لمدير المخاطر، الذي يسعى جاهدا لتقليل هذا الضغط والمخاطر المرتبطة بالوحدات المعرضة للخسائر، وهذا هدف أكثر تعقيدا.

–مقابلة الالتزامات الخارجية المفروضة: هذا يعني أن المؤسسة يجب أن تلتزم بالمتطلبات المفروضة من قبل الجهات الخارجية مثل المتطلبات الحكومية التي تلزمها بتوفير وسائل الأمان لحماية العاملين من المخاطر.

–زيادة الوعي بالمخاطر: يتم من خلال القيام بصنع الثقافة تنظيمية داخل المؤسسة، حيث يتضمن جميع القرارات الإدارية الوعي بالمخاطر، ويكون جميع الموظفين على داريه بالتعامل مع مخاطر وبإدارتها الفعالة في مجالات التنظيمية.

–بقاء المنشاة: يعني استمرار المؤسسة بعد تحقيق خسارة، أنها قد تتمكن استعادة جزء من عملياتها خلال فترة زمنية قليلة إذا أرادت الاستمرار، يتعين على إدارة المخاطر وضع حد أقصى للاختلالات التي قد يتعرض لها المشروع، والتي تهدد بقائه إذا زادت عن ذلك.

–استمرارية العمليات: في بع المؤسسات فان القدرة على ممارسة العمل بعد تحقق خسارة شديدة يعتبر من أهم الأهداف، حيث تفقد المؤسسة جزء من عملائها وموردیها ونقل قدرتها التنافسية وبالتالي تراجع حصتها السوقية، بمعنى ضمان استئناف المؤسسة لعملياتها بكامل طاقتها الإنتاجية بعد تحقق الحادث، حيث تكون فترة التوقف قصيرة جدا.

–استقرار العوائد: المؤسسة تسعى للحفاظ على أرباحها على الأسهم بعد تحقيق خسائر، كما تهدف الى ضمان استقرار مستويات الدخل من خلال تحجيم الانخفاض في التدفقات النقدية أو الدخول، بسبب تحقق المخاطر عند حدود مقبولة، وهذا الهدف مرتبط كليا بهدف استمرارية العمليات.

–المسؤولية الاجتماعية: يمكن القيام بالالتزامات الاجتماعية واثبات الانتماء عن طريق تخفيض أثر هذه الخسائر على الأفراد الآخرين والمجتمع، بحيث أن الخسائر الجسيمة يكون لها أثار عكسية، على العاملين والمستهلكين والموردين والدائنين ودافعي الضرائب والمجتمع ككل بصفة عامة.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر

تواجه الوحدة الاقتصادية أثناء ممارسة نشاطها ونتيجة تفاعلها مع محيطها الداخلي والخارجي جملة من المخاطر التي قد تكون عائق أمامها في تحقيق استمرارها، ولتوضيح هاته المخاطر أكثر نقوم بعرضها في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): أنواع المخاطر داخل المؤسسة الاقتصادية

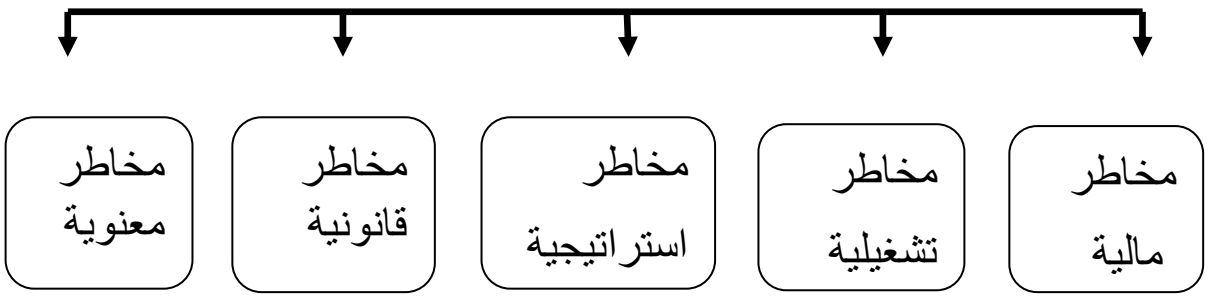

من إعداد الطالبتين.

وفي هاته الدراسة سيتم التركيز على المخاطر المالية نظرا لارتباطها بمجال التخصص، ومن خلالها سيتم التعرف على ماهية المخاطر المالية وكيفية قياسها وكل ما يترتب عليها.

1. **المخاطر المالية:** هي احتمالية تحمل المؤسسة لخسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لفشلها في تحقيق عائد مناسب على أنشطتها الاستثمارية أو الاستغلالية، حيث تعد من أهم المخاطر التي تواجه المؤسسة نظرا لارتباط باقي المخاطر بها، فالمخاطر المالية التي قد تواجهها المؤسسة عديدة ومتنوعة والتي تؤثر بشكل مباشر على وضعيتها المالية.[1]

ومن بين هاته المخاطر نذكر ما يلي:

1.1مخطر انخفاض السيولة: ويقصد به عدم قدرة المؤسسة أو تقصيرها أو عجزها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة وشبه السائلة كالأصول المتداولة دون تحقيق خسارة ولقياس[2]ذلك نقوم بحساب النسب التالية:

1.1.1نسبة السيولة العامة: وهي مدى قدرة المؤسسة على توليد أرباح كافية في المستقبل للوفاء بجميع الالتزامات عند استحقاقها فلكي تكون مقبولة ينبغي أن تفوق1.

[1]فاطمة بوهالي، إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة زيان عاشور، عدد 35، ص416.
[2]منصف شرفي، عميروش بو شلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة عبد الحميد مهري، العدد01 ، 2020، ص192.

ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

السيولة العامة =أصول المتداولة ÷ ديون قصيرة الأجل

2.1.1–نسبة السيولة الجاهزة: تعتبر مقياسا لقياس قدرة الإدارة في تسديد التزاماتها المستحقة، ويستحسن أن تكون هذه النسبة محصورة ضمن المجال[0.3 ؛0.2][1]، ويتم حسابها وفق القانون التالي:

القيم جاهزة÷ ديون قصيرة الأجل

3.1.1نسبة السيولة المختصرة: تأتي هذه النسبة التي تستبعد المخزونات من الأصول المتداولة باعتبارها أصول صعبة التحول الى السيولة، وتنحصر بين 0.3 كحد أدني و0.5 كحد أقصى.[2]

ويتم حسابها وفق العلاقة الآتية:

قيم جاهزة+ قيم غير جاهزة÷ ديون قصيرة الأجل

2.1مخطر أثر الرفع المالي:

يعرف الرفع المالي على انه: مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل استثماراتها، وهي تمثل النسبة من مجموع القروض الى مجموع الأصول.

ويمكن تعريفه أيضا بانه اعتماد المنشاة على الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية في سد احتياجاتها المالية، وبالتالي تكون التكاليف الثابتة لديها في هذه الفوائد المدفوعة، اما اذا كانت الشركة تطرح اسهما ممتازة لسد الاحتياجات فان التكاليف الثابتة هنا هي أرباح الأسهم الممتازة التي ستقوم الشركة بدفعها الى المساهمين الممتازين.[3]

ولقياس هذا المخطر علينا حساب النسب التالية:

1.2.1نسبة المردودية المالية: هي عبارة عن مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة من الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة الصافية.[4]
وتحسب وفق القانون التالي:

النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

[1]ابختي حنان، بورنب فطيمة، دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة08 ماي1945 ، 2019، ص40.
[2]نفس المرجع السابق، ص40.
[3] جمال معتوق، امين عويسي، اثر الرفع المالي على الربحية المالية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، جامعة عبد الحميد مهري، العدد01، 2018، ص05 .
[4]بن خالق سعيدة، لفقير كلثوم، مرجع سبق ذكره، ص48.

2.2.1نسبة المردودية الاقتصادية: وذلك من خلال قياس عائد أو مردودية كل وحدة نقدية مستثمرة من الأصول في تحقيق النتيجة الصافية، وتحسب وفق القانون التالي:

النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول

وبالتالي فان حساب هذا المخطر يقوم على الفرق بين المردودية الاقتصادية والمالية، بالشكل التالي:

مخطر الرفع المالي= المردودية المالية – المردودية الاقتصادية.

3.1مخطر المديونية: تشير هذه النسبة الى مدى اعتماد المنشاة على سداد التزاماتها من الديون من خلال الاقتراض من الغير ، **ولقياس هذا المخطر نقوم بحساب النسب التالية:**[1]

1.3.1– نسبة الدين: تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في تمويل أصول المؤسسة مقارنة بحقوق الملكية فكلما زادت نسبة الدين زادت كمية المبالغ التي تستخدمها المنشاة من أموال الجمهور لخلق الأرباح ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:[2]

نسبة الدين= إجمالي الديون ÷ إجمالي الأصول.

2.3.1– نسبة الاقتراض (الديون) الى حقوق الملكية: وهي نسبة تقيس مدى مساهمة الدائنين في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية وفي الغالب زيادتها قد تكون واحد من الأسباب المؤدية للإفلاس وكذلك تصفية المنظمة، فهي تقيس مقدار التمويل من الديون مقارنة مع تمويل المساهمين أو الملاك، فكلما كانت هذه النسبة اقل كانت أفضل بالنسبة للمؤسسة وقلت المخاطر المترتبة على الديون والتزامات عليها.

ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية= إجمالي الديون (القصيرة+ الطويلة) ÷ إجمالي حقوق الملكية.

3.3.1– نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول: هي عبارة عن مؤشر أمان للمنظمة تقيس مدي مساهمة الملاك من خلال حقوق الملكية في تمويل الأصول أي تقيس مقدار التمويل الذي تم عن طريق حقوق الملكية، فكلما كانت هذه النسبة أكبر كانت أفضل ولصالح المنظمة وقللت المخاطر التي قد تواجه المنظمة مثل العسر المالي.

وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول = إجمالي حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول.

[1] صافية بومصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، العدد02، 2021، ص225.

[2] منير مصلح الوصابي، محاضرات في التسيير المالي، 2021.

المطلب الثالث: إسهامات وظيفية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا[1]

تعتبر إدارة المخاطر جزء أساسي في الإدارة الاستراتيجية للمنشأة حيث برزت الحاجة الماسة لها خاصة في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد، فهي تعتبر مجموعة من الأساليب والإجراءات المتبعة لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها، والعمل على تحقيق قيم مضافة لها، تعبر استراتيجية المخاطر عن كيفية التعامل مع المخاطر في المنشأة وهي مهمة لتضمينها في ثقافتها، حيث يجب أن تكون هذه الاستراتيجية تتفق جنبا الى جنب مع استراتيجية عمل المنشأة، وجراء انتشار الأزمة الصحية ولما لها من اثأر اقتصادية أثرت في بيئة الأعمال بشكل عام وإدارة المخاطر بشكل خاص ونتيجة التطورات والتغيرات التي مست المناخ السائد توجهت أنظار المجتمع المالي الى وظيفة التدقيق الداخلي لما تلعبه من ادوار سعيا لتحقيق أهداف المنشأة والسهر على قوامة نظام الرقابة الداخلية، إضافة الى العمل على تعزيز إدارة المخاطر من اجل التحكم في المخاطر التي قد تواجه المنشأة، حيث شهدت الوظيفة تطورات بارزة خصوصا بعد صياغة معهد المدققين الداخليين IIA، لمفهوم جديد للوظيفة والذي تضمن مهمة تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، وعقب انتشار فيروس كورونا تأكد هذا الدور الفعال للتدقيق الداخلي، إضافة الى وجود توجه جديد لأعمال التدقيق وهو: التدقيق الداخلي القائم على المخاطر RBIA. ففي هذا المطلب سوف نعرض أهم الأدوار التي لعبها التدقيق الداخلي للمساهمة في إدارة المخاطر خاصة في ظل الجائحة.

الفرع الأول: مهام وادوار التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في ظل الجائحة

تلعب وظيفة التدقيق الداخلي في المنشأة دورا هاما في التعامل مع المخاطر التي تواجهها، فقد أشار معهد المدققين الداخليين IIA، على أن تقييم وإدارة المخاطر يدخل ضمن واجبات واختصاصات المدقق الداخلي، فقد نص المعيار 2120 على أنه: "**يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعاليات عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها**"، كما بين المعهد الدور الرئيسي لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر من خلال تقديم خدمات تأكيدية موضوعية للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول فعالية عملية إدارة المخاطر، من حيث:

- ✓ تقديم تأكيد موضوعي بأن المخاطر العمل الرئيسية تدار بشكل ملائم وصحيح.
- ✓ تقديم تأكيد بأن إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية يعمل بكفاءة وفعالية.

فقد حدد المعهد الإجراءات التي يجب أن يتجنبها وليس من اختصاصه وتأثر على استقلاليته وموضوعيته، كما قام معهد المدققين الداخليين في المملكة المتحدة وايرلندا(IIA-UK) بتوضيح الممارسات الضرورية للمدقق الداخلي في تعامله مع إدارة المخاطر حفاظا على استقلاليته وموضوعيته المطلوبة وفقا لما جاء في المعايير المهنية، حيث حددت ب 18 عنصرا ومقسمة الى ثلاثة مجالات وتتمثل في:

[1] خالد صلعودة، خير الدين برو، الملتقى العلمي دولي الأول حضوري، واقع تطبيق المحاسبة ومراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية، مداخلة بعنوان **دور التدقيق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر على ضوء معايير التدقيق الداخلي الدولية**، امعة الحاج لخضر، باتنة، 2022، ص14،15.

1) الدور الجوهري للمدقق الداخلي في إدارة المخاطر:

فهو يتمثل في ضمان أن وظيفة التدقيق الداخلي محددة وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وهي جزء من الهدف الأوسع نطاقا الذي يرتبط بتوفير ضمان كفاءة نظام إدارة المخاطر، وهي:

- ✓ إعطاء ضمانات بشأن سير عمليات إدارة المخاطر.
- ✓ إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر.
- ✓ تقييم عمليات إدارة المخاطر.
- ✓ تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية.
- ✓ تدقيق عمليات إدارة المخاطر الرئيسية.

2) الدور الوقائي والمنطقي للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

وهو تقديم ضمانات المحافظة على الاستقلالية والموضوعية بالإضافة الى الخدمات الاستشارية للتدقيق الداخلي التي يجب أن تؤثر في تحسين إدارة المخاطر وإدارة المشاريع وعمليات الرقابة، وهي:

- ✓ المساعدة في تحديد وتقويم إدارة المخاطر.
- ✓ تدريب الإدارة على كيفيات الاستجابة للمخاطر.
- ✓ تنسيق عمليات إدارة المخاطر.
- ✓ تعزيز الإبلاغ عن المخاطر.
- ✓ الحفاظ على الإطار العام لإدارة المخاطر والعمل على تطويره.
- ✓ دعم تكوين نظام لإدارة المخاطر.
- ✓ تطوير استراتيجية إدارة المخاطر.

3) ادوار ليست من صلاحيات المدقق الداخلي

تتمثل في الأنشطة التي تشكل تهديدات لاستقلالية المدقق وموضوعيته، وما إذا كان يحتمل تحسين إدارة المخاطر والرقابة عليها، حيث تكون هذه الأدوار من مسؤوليات وصلاحيات الإدارة، وتتمثل في:

- ✓ تحديد المستوى المقبول للمخاطر.
- ✓ تحديد مجالات عمليات إدارة المخاطر.
- ✓ اتخاذ قرارات بشأن الاستجابة للمخاطر.
- ✓ المسؤولية عن عمليات إدارة المخاطر.
- ✓ تقديم ضمانات إدارية متعلقة بالمخاطر.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات المحلية

أولا: دراسة بن لدغم محمد، سعيداني محمد، نمشة ياسين، تحت عنوان: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة، دراسة حالة بمؤسسة seror، بولاية تلمسان، مقال، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 01, العدد04, سنة 2017.

هدفت الدراسة الى التعرف على دور وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسة محل الدراسة (دراسة حالة بمؤسسة seror)، فوظيفة التدقيق الداخلي تعد من أهم الوظائف التي تتركز عليها المؤسسات والتي لا يمكن الاستغناء عنها، لما لها من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة والمساهمة في تقييم إدارة المخاطر وغيرها ...., **حيث قدمت الدراسة في الأخير بعض التوصيات هي:**

- ضرورة دعم مهنة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر من طرف الإدارة العليا، ونشر الوعي بأهميتها عند المسؤولين وإبراز دورها في تحقيق أهداف المؤسسة.
- وظيفة التدقيق الداخلي هي للمهارات الخاصة، والكفاءات ويعود تطور هذه الوظيفة في تغطية التدقيق التشغيلي، وتقيم المخاطر، وخدمات تكنولوجيا المعلومات وغيرها، وتوسع هذا الدور أدى الى زيادة أهمية وجود تدقيق الداخلي كجزء من الهيكل الإداري الرقابي للمؤسسة ونظام إدارة المخاطر.
- الاتصال بالإدارة العليا لتبليغ النتائج وتقديم رأي حول إدارة المخاطر والرقابة بشكل دوري.
- لا يجب النظر الى الملاحظات ونصائح التدقيق الداخلي على أنها انتقادات شخصية.

ثانيا: دراسة كلاش مريم، بهلول نور الدين، تحت عنوان: دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع صيدال، جامعة سوق أهراس، مقال، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 03، السنة 2021.

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى مساهمة إدارة المخاطر المالية في تقييم أداء الوضعية المالية للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية باعتبارها عملية معالجة البيانات من خلال تطبيقها على القوائم المالية بهدف الحكم على أداء المؤسسة، ولتحقيق هذه الأهداف تم جمع القوائم المالية لمؤسسة مجمع صيدال للفترة ما بين 2014،2019، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هاته الدراسة.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

إن المؤسسة استطاعت تحقيق خزينة موجبة كافية تدل على كفاءة استغلال الموارد المتاحة وهذا يعني أنها استطاعت تحقيق توازن مالي على المدى الطويل، كما أنها تتمتع بسيولة كافية تجعلها بعيدة عن المخاطر وبالتالي فهو مؤشر جيد لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في موعدها، على الرغم من اعتمادها على نسب المديونية المرتفعة، وبالتالي فهي بحاجة دائما الى مصادر تمويل خارجية لتمويل استثماراتها كما نجد إن اثر الرافعة المالية موجب وهذا يدل على أن المؤسسة تتمتع بكفاءة تحقيق الأرباح، ومن اجل إدارة المخاطر المالية وجب على المؤسسة تغيير استراتيجية الملكية والمتمثلة في رأس المال والخصوم بهدف التقليل من خطر الإفلاس.

ثالثا: دراسة قصابي اليأس، بن عمارة منصور، تحت عنوان: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية، جامعة باجي مختار، ولاية عنابة، مقال، مجلة أفاق للدراسات الاقتصادية، مجلد08، العدد 01، السنة 2023.

تهدف هذه الدراسة الى قياس وتحليل أثر أبعاد التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومن اجل تحقيق ذلك تم القيام بتوزيع استمارة دراسة على عينة مكونة من 120 من ممارسي وظيفة التدقيق الداخلي والوظائف المالية والمحاسبية، تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في هاته الدراسة واستخدام الاستبيان.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج نذكر من بينها:

-أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك اتجاه ايجابي لدى المؤسسات المدروسة نحو تطبيق أبعاد التدقيق الداخلي حيث كان متوسط الإجابات 3.577 وهذا المؤشر يدل على مستوى فوق المتوسط حسب مقياس الدارسة وهو ما يعكس اتفاق أفراد العينة اتجاه العبارات المتعلقة بأبعاد التدقيق الداخلي, وقد دعم ذلك قيمة الانحراف المعياري لإجمالي العبارات حيث قدر ب 0.188 وفق لقيم كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري يمكن الجزم بوجود اتفاق وايجابية من قبل أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بتطبيق أبعاد التدقيق الداخلي في المؤسسات المدروسة.

-بينت نتائج إحصاء بوجود علاقة تأثير معنوية بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر حيث بلغ معامل التحديد الكلي 0.393.

-بينت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة أثر معنوية لبعد كفاءة وخبرة المدقق المهنية في إدارة المخاطر حيث بلغ معامل التحديد الكلي 0.311.

رابعا: دراسة فاطمة بوهالي، تحت عنوان: إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بولاية الأغواط، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مقال، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 35.

هدفت الدراسة الى إسقاط الضوء على مختلف أنواع المخاطر المالية التي قد تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك من خلال استبيان تم توزيعه على عينة من المستثمرين بولاية الأغواط، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

-تتنوع المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية المدروسة خاصة مخاطر السيولة، مخاطر صعوبة تحديد التكاليف، مخاطر صعوبة تحصيل الديون.

-تعتمد المؤسسات المدروسة على سياسة المزج بين مختلف استراتيجيات إدارة المخاطر فأحيانا تلجأ الى استراتيجية التجنب وأحيانا للتحوط، وفي الكثير من الحالات فضلت استراتيجية التحويل خاصة عن طريق التامين كونها أحد الخيارات المتاحة أمام هذه المؤسسات على اعتبار أن هناك أنواع من التامين إجبارية من جهة وكذا انخفاض تكلفته وسهولة إجراءاته مقارنة بباقي الأدوات من جهة.

-تفتقد المؤسسات المدروسة لبعض المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر الفعالة على غرار عدم توفر مصلحة لإدارة المخاطر بها، وهو يؤثر سلبا على التحكم في إدارة المخاطر بالمؤسسة رغم قيامها بالعديد من إجراءاتها.

-تتنوع الأدوات التي تستخدمها المؤسسة للتحوط من المخاطر المالية خاصة التأمين، اللجوء الى تسهيلات الصندوق والتخفيضات في أسعار المخزونات للحصول على السيولة اللازمة، واختيار هذه لأدوات مرتبط أساسا بالوضعية المالية للمؤسسة من جهة وللمحيط التي تنشط فيه المؤسسة من جهة أخرى.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

أولا: دراسة احمد حلمي جمعة، سمير البر غوثي، تحت عنوان: دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان ، الأردن، سنة 2007.

هدفت الدراسة لقياس مدى قيام المدققين الداخليين بدورهم في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، واعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال عينة بلغت 138 مدقق داخلي واستخدام قائمة استبيان تضمنت ثلاثون عبارة، وبعد التحليل باستخدام برنامج spss.

توصلت للنتائج التالية:

-إن المدققين الداخليين يقومون بدورهم في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية لمستوى بلغ 91

كما أن أفضل النتائج لمتغيرات الدراسة كانت تلك المتعلقة بالتعرف على أنشطة الرقابة حيث بلغت مستوى 96 , ثم التعرف على بيئة الرقابة بمستوى 92 ,ثم تحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها بمستوى 91 ,ثم إجراء الاتصالات الفعالة وتجميع المعلومات بمستوى 89, وأخيرا الإجراءات اللازمة لمراقبة فعالية إدارة المخاطر بمستوى 88.

ثانيا: دراسة شادي صالح البجيرمي، تحت عنوان: دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، سنة2011.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي وفعاليتها في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة والخاصة، معرفة إذا كان نشاط التدقيق الداخلي يساهم بشكل فعال في إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة، معرفة ما إذا كان نشاط التدقيق الداخلي تساهم بشكل فعال في إدارة المخاطر في المصارف السورية الخاصة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت أداة الاستبيان.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- لا يوجد مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة.

- لا يوجد اختلافات جوهرية بين أراء العاملين في قسم التدقيق الداخلي وأراء العاملين في قسم المالية في كل من المصارف العامة والخاصة.
- يوجد عدد من المصارف العامة تأخرت في أحداث قسم مستقل للتدقيق الداخلي والفصل بينه وبين قسم الرقابة الداخلية.
- يوجد عدم اهتمام من قبل المصارف العامة والخاصة بأهمية حصول عامليها في قسم التدقيق الداخلي على الشهادات المهنية الدولية في هذا المجال.

ثالثا: دراسة راميار رزكار احمد، الجامعة اللبنانية الفرنسية، أربيل، إقليم كوردستان، العراق، تحت عنوان: أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر التشغيلية في ضوء معيار الأداء لممارسة تدقيق الداخلي، دراسة ميدانية على عدد من مصارف الأهلية في مدينة أربيل، مقال، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد09 ، العدد04، سنة2021.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر التشغيلية وفقا المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ومنها معايير الأداء في المصارف الأهلية في مدينة أربيل، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي واستخدمت أداة الاستبيان.

حيث تم توصل الى نتائج التالية لهذه الدراسة:

وجود دلالة إحصائية إيجابية بين الفرضية الأولى وهي (توجد علاقة معنوية بين أبعاد التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وبين معايير الأداء منفردة ومتجمعة).

وجود دلالة إحصائية إيجابية بين الفرضية الثانية وهي (توجد تأثير معنوي موجب بين أبعاد التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وبين معايير الأداء منفردة ومتجمعة، وبمعنى آخر ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر التشغيلية في التغيرات الحاصلة في أبعاد معايير الأداء؟)

وجود دلالة إحصائية إيجابية بين الفرضية الثالثة وهي (ضعف الإجراءات الإستراتيجية، السياسات المتبعة، مدى إدراك المدقق الداخلي) على معايير الأداء.

رابعا: دراسة نسرين منصور، تحت عنوان: مهنة تدقيق الحسابات في ظل تأثير فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الفلسطيني، مقال، مجلة التنظيم والعمل، مجلد10، العدد 03، السنة 2021.

هدفت الورقة البحثية الى تسليط الضوء على تداعيات مهنة تدقيق الحسابات في ظل احدث المستجدات العالمية المؤثرة على اقتصاديات العالم بأسره والمتعارف عليها بفيروس كورونا-19 covid- حيث تم اعتماد المنهج الوصفي بغية التعرف على مخاطر الفيروس على الاقتصاد الفلسطيني، وبعدها تم التدرج الى آلية عمل مدقق الحسابات في البيئة الافتراضية أثناء الأزمة والتغيرات التي ستحدث على تقرير المدقق, ثم تم التطرق الى السيناريوهات ما بعد الكورونا.

توصلت الورقة البحثية الى مجموعة من النتائج هي:

-أدى التراجع المفاجئ للأنشطة الاقتصادية والضغط على الموارد المالية للسلطة الفلسطينية الى تعريض موارد الإيرادات لمخاطر عالية بسبب انخفاضها وزيادة النفقات العامة.

-استمرار عمل المدقق عن بعد في ظل بيئة العمل الحالية التي تتطلب تباعد جسدي، وذلك لدعم القطاعات الاقتصادية من الناحية المهنية.

-دفعت أثار جائحة فيروس كورونا المستجد الرأي العام على إعادة النظر في تقرير المدقق أثناء الأزمات وأيضا على الأحداث اللاحقة من احتمالية إضافة فقرة تأكيدية لتقرير المدقق.

- اتضح من الدراسة وجود ثلاثة سيناريوهات محتملة لتعافي اقتصاديات المنطقة العربية تمتد على جداول زمنية مختلف وهي سيناريو التعافي السريع وأخر بطيء وأخر وسطي.

خامسا: دراسة اسعد مبارك حسين، محمد بن علي بن إبراهيم الرويغ وآخرون..، تحت عنوان: اثر جائحة كورونا على مهنة المحاسبة والمراجعة بالمملكة العربية السعودية، دراسة ميدانية على عينة محاسبيين بالشركات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة حوطة ابن تميم, مقال، مجلة الدراسات الأكاديمية، مجلد04, العدد01، سنة 2022.

هدفت الدراسة لمعرفة اثأر جائحة كورونا على مهنتي المحاسبة والمراجعة بالمملكة العربية السعودية، وللخوض في هاته الدراسة أكثر وفهم ما تحمله في طياتها تم اعتماد المنهج الوصفي مع استخدام أداة الاستبيان في جمع البيانات على عينة من المحاسبيين والمراجعين بمحافظة حوطة ابن تميم ومحافظة الخرج.

حيث توصلت هاته الدراسة في الأخير الى:

-يوجد اثر لجائحة كورونا اثر في إعداد التقارير المالية وفقا لفرض الاستمرارية بما يتطلب الإفصاح عن إي مخاطر محتملة تؤثر على استمرارية الشركة.

-هناك تأثير للجائحة في عمل المراجع الخارجي, أساليب الفحص المتبعة, وطرق الحصول على أدلة إثبات.

-ضعف إجراءات الرقابة الداخلية للشركات نتيجة التحول المفاجئ للتطبيقات الالكترونية نتيجة قيود جائحة كورونا, كما واجهت الشركات خسائر مالية نتيجة تعطل الأنشطة التشغيلية وإغلاق مرافق الإنتاج, وارتفاع تكلفة البنية التحتية الرقمية.

توصلت الورقة البحثية الى مجموعة من النتائج هي:

-أدى التراجع المفاجئ للأنشطة الاقتصادية والضغط على الموارد المالية للسلطة الفلسطينية الى تعريض موارد الإيرادات لمخاطر عالية بسبب انخفاضها وزيادة النفقات العامة.

-استمرار عمل المدقق عن بعد في ظل بيئة العمل الحالية التي تتطلب تباعد جسدي، وذلك لدعم القطاعات الاقتصادية من الناحية المهنية.

– دفعت أثار جائحة فيروس كورونا المستجد الرأي العام على إعادة النظر في تقرير المدقق أثناء الأزمات وأيضا على الأحداث اللاحقة من احتمالية إضافة فقرة تأكيدية لتقرير المدقق.

– اتضح من الدراسة وجود ثلاثة سيناريوهات محتملة لتعافي اقتصاديات المنطقة العربية تمتد على جداول زمنية مختلف وهي سيناريو التعافي السريع وأخر بطيء وأخر وسطي.

المطلب الثالث: محل الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

أولا: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

1/ دراسة بن لدغم محمد، سعيداني محمد، نمشة ياسين، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة، مقال، جامعة تلمسان، سنة 2017.

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
تشابهت دراستنا مع دراسة الباحث في كل من المتغير المستقل (التدقيق الداخلي) والمتغير التابع (إدارة المخاطر) .	اختلفت الدراسة الحالية عن دراسة الباحثين من ناحية المؤسسة محل الدراسة والأداة المستخدمة لجمع البيانات المنهج المستخدم لتحليل النتائج، والسنة التي أجريت فيها الدراسة، كما اختلفا في مكان إجراء الدراسة.

2/ دراسة كلاش مريم، بهلول نور الدين، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مقال جامعة سوق أهراس، سنة 2021.

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
تشابهت دراستنا مع دراسة الباحثين في كونها مست المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة الى المنهج المعتمد والأداة المستخدمة في الدراسة.	اختلفت دراستنا عن دراسة الباحثين في المتغيرين المستقل والتابع، دراستهما تمت على مستوى مؤسسة واحدة بينما دراستنا مست مؤسستين، إضافة الى حصرها بمجال انتشار فيروس كورونا على عكس دراستهم، اختلاف المكان والزمان.

3/ دراسة قصابي إلياس، بن عمارة منصور، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، مقال، جامعة باجي مختار ولاية عنابة، سنة2023.

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
تشابهت دراستنا مع دراسة الباحثين في المتغير المستقل والتابع.	اختلفت دراستنا عن دراسة الباحثين في كل من منهج وأداة ومكان وزمان الدراسة، دراستهما تمت على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بينما دراستنا تمت على مستوى مؤسستين لهما مكانة إستراتيجية في النسيج الاقتصادي.

4/ دراسة فاطمة بوهالي، إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، مقال، ولاية الأغواط جامعة زيان عاشور بالجلفة.

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
تشابهت دراستنا مع دراسة الباحثة في متغير إدارة المخاطر، كلاهما تم في المؤسسة الاقتصادية،	اختلفا من حيث مكان وزمان وأداة ومنهج الدراسة. دراستها مست عينة من المستثمرين بولاية الأغواط بينما دراستنا مست مؤسستين لهما مكانة اقتصادية مهمة.

5/ دراسة احمد حلمي جمعة، سمير البرغوثي، دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، مؤتمر، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، سنة 2007.

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
تشابهت دراستنا مع دراسة الباحثين في كل من المتغير المستقل والتابع، كما تشابهتا في المنهج المستخدم والهدف الذي قامت عليه الدراسة.	اختلفت الدراسة الحالية عن دراسة الباحثين في كل من أداة ومكان وزمان الدراسة، فترة الدراسة، طبيعة المؤسسة التي تمت فيها الدراسة فهما ركزا على مؤسسة مالية بنكية بينما دراستنا مست مؤسستين اقتصاديتين هامتين، اختلاف الرقعة الجغرافية.

6/ دراسة شادي صلاح البيجرمي، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، سنة 2011.

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة الباحث في كل من المتغير التابع والمستقل، تشابهت في المنهج الوصفي التحليلي، كلاهما يهدف الى معرفة مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.	اختلفت الدراسة الحالية عن دراسة الباحث في كل من أداة ومكان وزمان الدراسة، فترة الدراسة، طبيعة المؤسسة التي تمت فيها الدراسة فهو ركزا على مؤسسة مالية بنكية بينما دراستنا مست مؤسستين اقتصاديتين هامتين، اختلاف الرقعة الجغرافية. دراستنا محددة بتأثير جائحة كورونا.

7/ دراسة راميار رزكار أحمد، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر التشغيلية في ضوء معيار الأداء للممارسة التدقيق الداخلي، مقال، مدينة أربيل، العراق، سنة 2021.

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة الباحث في المتغير المستقل، كلاهما اعتمد المنهج الوصفي التحليلي،	اختلفا من حيث المتغير التابع، ومكان وزمان وأداة المستخدمة في الدراسة، بالإضافة الى فترة إجراء الدراسة، دراسة الباحث مست عينة من المؤسسات المالية البنكية في العراق بينما دراستنا مست مؤسستين هامتين في النسيج الاقتصادي الجزائري.

8/ دراسة نسرين منصور، مهنة تدقيق الحسابات في ظل تأثير فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الفلسطيني، مقال، سنة 2021.

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة الباحثة في المتغير المستقل، إضافة الى مجال الدراسة الذي تم حصره في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد، كلا الدراستين تمت في المؤسسات الاقتصادية، اعتمدتا على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة.	اختلفت دراستنا عن دراسة الباحثة في المتغير التابع، اختلفتا في هدف الدراسة، إضافة الى الاختلاف الوارد في كل من مكان وزمان وأداة وفترة إجراء الدراسة، دراستها تمت على مستوى الاقتصاد الفلسطيني ككل بينما دراستنا مست المستوى الجزئي من خلال مؤسستين بارزتين في الاقتصاد الوطني الجزائري.

9/ دراسة أسعد مبارك حسين، محمد بن علي بن إبراهيم الرويغ وآخرون...، أثر جائحة كورونا على مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية، مقال، محافظة حوطة ابن تميم، سنة 2021

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة الباحثين في المنهج الوصفي التحليلي.	اختلفت الدراسة الحالية على دراسة الباحثين من ناحية المتغير التابع والمستقل ، من ناحية مكان وزمان وأداة الدراسة، اختلاف الهدف، دراستهم مست عينة من المحاسبين والراجعين في محافظتين حوطة ابن تميم والخرج بينما دراستنا مست مؤسستين اقتصاديين هامتين.

ثانيا: القيمة المضافة للدراسة الحالية

ركزت دراستنا على إسقاط الضوء حول مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بشكل عام مع التركيز على المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد، من خلال اختيار مؤسستين هامتين في النسيج الاقتصادي كعينة للدراسة، وتقديم تحليل مبني على نتائج تخص كل مؤسسة مع تبيان الدور البارز للمتغير المستقل ر في تغير المتغير التابع خلال السنوات الدراسة.

حيث أضافت الدراسة معرفة كيفية تعامل المؤسسة في ظل التحديات الخارجة عن إرادتها وكيفية تعامل المدقق الداخلي في ظل هاته التحديات، إضافة الى ذلك فقد اجتهدت الدراسة في قياس تطور المخاطر المالية المتمثلة في مخطر انخفاض السيولة ومخطر أثر الرفع المالي ومخطر المديونية خلال الفترة المدروسة وكيف ساهم التدقيق الداخلي في هذا التطور في كل مؤسسة.

وعليه يمكن القول إن هذه الدراسة بمثابة أداة مساعدة تمكن المؤسسة من معرفة الفرص والتحديات واكتشاف الثغرات التي كانت السبب للوقوع في المخاطر خاصة في ظل غياب مصلحة خاصة بإدارة المخاطر على المستوى المحلي من جهة، وأداة تمكن الطالب من فهم التحليل واكتساب مهارة المقارنة وتفسير التباين بين المؤسسات في الجانب المالي من جهة أخرى.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل مجموعة من المفاهيم والعناصر التي تخص التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والعلاقة بينهما، حيث تبين أن التدقيق الداخلي يشكل عنصر أساسي لتعزيز فعالية أنظمة الرقابة وتقليل من احتمالية حدوث المخاطر أو تفاقمها، كما يساعد في تقديم توصيات لتحسين الأداء واتخاذ القرارات المدروسة في الوقت المناسب، خاصة في بيئة تتسم بعدم الاستقرار، مثل جائحة كورونا التي كشفت أهمية هذا الدور للحفاظ على استمرارية المؤسسات وضمان امتثالها للإجراءات الوقائية والرقابية.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية (دراسة تقييمية بين مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة)

تمهيد:

بالاعتماد على ما تم عرضه في الفصل النظري من مفاهيم اقتصادية تتعلق بالتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، وكذا العلاقة التفاعلية بينهما في ظل بيئة تتسم بعد الاستقرار كالتي فرضتها جائحة كورونا، يهدف هذا الفصل الميداني الى إجراء دراسة تحليلية لواقع التدقيق الداخلي ودوره في دعم منظومة إدارة المخاطر داخل مؤسستين اقتصاديتين ذات طابع استراتيجي هما: اتصالات الجزائر وحدة ورقلة، و سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة، وقد تم تنظيم الفصل في مبحثين أساسيين، يتناول الأول المنهجية المعتمدة والأدوات التقنية لجمع البيانات، في حين يعرض الثاني تحليل المؤشرات والنتائج الميدانية ومناقشتها وفق مقاربة اقتصادية تهدف الى تفعيل آليات التدقيق الداخلي للتخفيف من حدة المخاطر المؤسسية.

المبحث الأول: منهجية وأدوات دراسة آثر وظيفة التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا

مع دخولنا في مرحلة التطبيق الميداني لهذه الدراسة، يكشف هذا المبحث عن المنهجية والأدوات التي تم استخدامها في اختبار تأثير وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا، من خلال المطلب الأول سوف نقوم بتعريف مجتمع وعينة الدراسة، مع التركيز على الخصائص الفريدة بالمؤسستين محل البحث، أما المطلب الثاني فسيعرض النتائج الميدانية التي تم جمعها ويقدم تحليلا معمقا حول كيف ساعد التدقيق الداخلي في التصدي للتحديات والمخاطر في ظل الجائحة، مما يتيح لنا رؤية واقعية لأثر هذه الوظيفة في بيئة العمل الحقيقية.

المطلب الأول: مجتمع وعينة دراسة أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا.

يتناول هذا المطلب مجمع معينة دراسة اثر وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر خلال فترة الجائحة، حيث تم اختيار مؤسستين هامتين في النسيج الاقتصادي الجزائري هما اتصالات الجزائر وحدة ورقلة و سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة، لتمثيل مجتمع محل الدراسة وتمثل العينة المختارة نموذجا ميدانيا يعكس واقع التدقيق الداخلي وتعامله مع المخاطر المحددة في سياق ظرف صحي استثنائي أثر على مختلف مستويات الأداء المؤسسي.

الفرع الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

تُعد كل من مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة، ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة، من الأعمدة الأساسية في قطاع الخدمات الاقتصادية، لما تضطلعان به من أدوار محورية في توفير خدمات حيوية تمس صميم الحياة اليومية وتُسهم في دفع عجلة التنمية المحلية. وقد وقع الاختيار عليهما كمجال للدراسة نظراً لأهميتهما الإستراتيجية، وسعياً إلى استجلاء مدى فعاليتهما في تلبية حاجات المجتمع، من خلال مقاربة علمية تجمع بين الدقة، والموضوعية، والقراءة التحليلية المتأنية.

أولا: مؤسسة اتصالات الجزائر

منذ عام 1999 دخلت الجزائر في جملة من الإصلاحات العميقة في قطاع البريد والمواصلات وذلك نتيجة للتطور المذهل الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال, حيث تجسدت هذه الإصلاحات في سن القانون الجديد للقطاع وذلك في شهر أوت 2000,بحيث جاء هذا القانون لإنهاء احتكار الدول على نشاطات البريد والمواصلات وكرس للفصل بين نشاطي التنظيم والاستغلال وتسيير الشبكات تطبيقيا ولهذا المبدأ تم إنشاء سلطة ضبطية مستقلة إداريا وماليا ومتعاملين إحداهما يتكفل بالنشاطات البريدية والخدمات المالية البريدية المتمثلة في اتصالات الجزائر ونص القرار 03/2000 المؤرخ في 05 أوت 2000 على استقلالية قطاع البريد والمواصلات حيث تم بموجب هذا القرار إنشاء بريد الجزائر المتكفل بتسيير قطاع البريد, وكذلك مؤسسة الاتصالات التي حملت على عاتقها مسؤولية تطوير شبكة اتصالات الجزائر فهي مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد وهذه الأخيرة أوكلت له مهمة المراقبة.

فقد تجلى مفهومها في كونها عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية حديثة النشأة تأسست بموجب القانون03/2000المؤرخ في 5 أوت وقد فرض هذا القانون على مؤسسة اتصالات الجزائر نظاما أساسيا كونها مؤسسة عمومية اقتصادية مسماة باتصالات الجزائر شركة ذات أسهم برأس مال قدره115.000.000.000.00د ج بدأت رسميا نشاطها منذ 1 جانفي 2003 لها مواقع متعددة ومديريات عملياتية منفصلة تشرف على نشاطاتها وتمارس في مواقع جغرافية مختلفة تعمل تحت وصايتها 13 مديرية جهوية وهي :الجزائر العاصمة، الشلف ، وهران، عنابة ،قسنطينة، سطيف، بشار، ورقلة، الأغواط ،البليدة ,تيزي وزو، تلمسان، باتنة .

لا شك أن المؤسسة نتيجة ممارسة نشاطها في بيئة الأعمال تقوم بمجموعة من الأنشطة خلال الدورة وبالمقابل تسعى الى تحقيق جملة من الأهداف، وفيما يلي عرض لكل منهما:

أ- نشاطاتها:

من أهم نشاطاتها نجد:

- ✓ توفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية لنقل وتبادل الصوت ورسائل النصية والبيانات الرقمية والمعلومات السمعية والبصرية.
- ✓ تطوير التشغيل وإدارة الاتصالات السلكية واللاسلكية في القطاعين العام والخاص.

ب- **أهدافها:**

تسهر المؤسسة على تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية التالية:

- ✓ زيادة المعروضات من الخدمات الهاتفية لتسهيل عملية الحصول على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية للوصول إلى أكبر عدد من المستخدمين لاسيما في المناطق الريفية.
- ✓ رفع نطاق ونوعية الخدمات المقدمة للوصول إلى ثقة العميل وخدمته بشكل متميز مما يسمح للمؤسسة من رفع قدرتها التنافسية.
- ✓ ضمان تبادل المعلومات بالسرعة والدقة التنافسية وتطوير الشبكة الوطنية محل الاتصالات السلكية واللاسلكية.[29]

حيث أجريت الدراسة في الوحدة العملية بورقلة والتي سميت ب"DOT OUARGLA", كانت تحتوي هذه الأخيرة على05 وكالات تجارية سابقا وهي : حي النصر ،حاسي مسعود ،تقرت، ماسين، ورقلة، لكن مع بداية سنة 2022 وبعد التقسيم الإداري الذي نص بأن تقرت باتت ولاية قائمة بذاتها، أصبحت مديرية ورقلة تحتوي على ثلاثة وكالات تجارية وهي : ورقلة ،حاسي مسعود ،حي النصر ، وتحتوي على دوائر ومصالح مختلفة، فقد بلغ عدد عمالها في الوقت الحالي حوالي 449 عامل، من بين الأقسام التي أجريت فيها الدراسة هو قسم المحاسبة والمالية والذي قمنا على مستواه بإجراء مقابلات شخصية بالإضافة الى الملاحظة المباشرة لكيفية سير العمل

[29]الموقع الالكتروني للمؤسسةwww.algerietelecom.dz ,تاريخ الاطلاع 2025/04/03 ,الساعة 18:00.

والتعرف على برنامج "**oracle**" الذي يعتمده هذا القسم في معالجة بياناته بالإضافة الى برامج أخرى مساعدة تخص المصالح الأخرى، يجدر الإشارة الى أن هذه الوحدة تقع بشارع روابح عبد الرحمان ورقلة.[30]

ثانيا: مؤسسة سونلغاز

في سنة 1947 تم إنشاء المؤسسة العمومية كهرباء وغاز الجزائر، والتي أسند إليها احتكار إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك توزيع الغاز عبر قنوات مخصصة ، حيث تضم المؤسسات السابقة للإنتاج والتوزيع، وقد كانت تندرج تحت قانون أساسي خاص ب لوبون IE BONوشركائه SAE ثم وقعت تحت مفعول قانون التامين الذي أصدرته الدولة الفرنسية سنة 1976 وبمقتضى المرسوم رقم 69/59 في 1969/07/28 أصبحت باسم EGA "الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز"، ثم تحولت بمقتضى القانون 1988/01/12-88 إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري، فمؤسسة سونلغاز هي المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر ، وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى لها أهمية بالنسبة للمؤسسة ولاسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج.

فهي أصبحت تسمى حاليا "بالشركة الجزائرية للكهرباء والغاز ذات الأسهم"، وما لبثت حتى أصبحت مؤسسة ذات حجم هام، فقد بلغ عدد العاملين فيها نحو 6000 عون، وكان الهدف المقصود من تحويل الشركة هو إعطاء المؤسسة قدرات تنظيمية وتسييريه لكي يكون في مقدورها مرافقة ومساندة التنمية الاقتصادية في البلاد والمقصود بوجه خاص هو التنمية الصناعية وحصول عدد كبير من السكان على الطاقة الكهربائية وهو مشروع يندرج في مخطط التنمية التي أعدته السلطات العمومية.

إن للمؤسسة مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها خلال دورة نشاطها ومجموعة من الالتزامات تحرص على إتباعها وتطبيقها وفيما يلي عرض لكل منها:

أ- أهدافها:

لسونلغاز أهداف عديدة لعل أهمها التي سيتم ذكرها:

- ✓ نقل وتوزيع الكهرباء في الجزائر.
- ✓ توزيع الغاز عن طريق القنوات بالجزائر وخارجها.
- ✓ التنمية بكل الوسائل وبكل النشاطات التي لها علاقة مباشرة مع تصنيع الكهرباء والغاز بشتى الطرق في الداخل والخارج بشراكة مؤسسات جزائرية وأخرى أجنبية.
- ✓ سونلغاز كشركة ذات أسهم تتضمن مهمة المصلحة العمومية طبقا للتشريعات والتنظيمات المعمول بها.

ب-التزاماتها:

[30]قنوني شمس الدين، رئيس مصلحة المحاسبة، مقابلة شخصية، معلومات حول الوحدة العملياتية، يوم 2025/04/01 على الساعة: 14:20.

بالنظر لاحتكار الشركة لهذا النشاط وجب عليها الالتزام بما يلي:

- ✓ ضمان التحكم الفعال في برامج التنمية والمنشئات الكهربائية والغازية خصوصا برامج مد الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز.
- ✓ تطبيق شروط معروفة بصرامة, والمساواة في معالجة كل ما يخص الزبون خاصة: التسعيرة المنصوص عليها بالمرسوم.
- ✓ دفتر يتضمن البنود العامة التي تحدد الشروط لتوصيل وإنشاء الطاقة.

إن مؤسسة سونلغاز كمتعامل تجاري تقوم بعدة نشاطات خلال الدورة, نذكر من أهمها:

(1)إنتاج، نقل، تصدير واستغلال الكهرباء.

(2)نقل الغاز الطبيعي عن طريق القنوات الثانوية وتوزيعه على مستوى المنازل والمنشآت الموجودة

عبر التراب الوطني, حيث أنها تخضع لقواعد القانون العام وعلاقاتها مع الدولة، وتعرف كتاجر في تعاملاتها مع المواطن.

وفي الوقت الحالي أصبحت مؤسسة سونلغاز عبارة عن مجمع يضم مديريات وفروع, هي:

- فرع إنتاج الكهرباء.
- فرع نقل الكهرباء.
- فرع نقل الغاز.
- فرع التوزيع.

وفيما يخص فرع التوزيع توزعت على :

- ➢ توزيع ناحية قسنطينة.
- ➢ التوزيع ناحية وهران.
- ➢ التوزيع ناحية بليدة.
- ➢ التوزيع ناحية العاصمة.
- ➢ التوزيع ناحية بشار.
- ➢ التوزيع ناحية ورقلة. والذي يشمل (14) ناحية، والمتمثلة في: ورقلة، غرداية، المنيعة، الأغواط، عين صالح، تمنراست، عين قزام، إليزي، جانت، تقرت، الوادي، لمغير، بسكرة، أولاد جلال[31].

[31]الموقع الالكتروني للمؤسسة www.sonalgaz.dz، تاريخ الاطلاع 2025/04/05، على الساعة: 20:15.

أجريت الدراسة الميدانية على مستوى مديرية التوزيع ورقلة التي تعتبر إحدى مديريات التوزيع التابعة لناحية التوزيع ورقلة السالف ذكرها، التابعة بدورها لفرع التوزيع، انقسمت عنها ولاية تقرت بداية 2022، بموجب التقسيم الإداري، بلغ عدد عمالها في الوقت الحالي حوالي 535 عامل، تعتمد المؤسسة مجموعة من البرامج التي تساعدها في معالجة بياناتها اليومية في إطار نشاطها التجاري، من بينها **"برنامج الحساب"** الذي يعني بمصلحة المحاسبة والمالية، فهذه المديرية تشترك كغيرها مع الشركة الأم في الأهداف والنشاطات الرئيسية والتي سبق ذكرها، إضافة الى أن هذه المديرية تلعب دورا هاما وكبير في إمداد المنطقة بالطاقة الكهربائية والغاز والعمل على تعزيز التنمية[32].

الفرع الثاني: منهج وطبيعة متغيرات دراسة وظيفة التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا.

تنطلق هذه الدراسة من منهج وصفي تحليلي، يستهدف تحليل واقع مؤسستين خدميتين اقتصاديتين من خلال متغيرين أساسيين: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. وقد تم الاعتماد على المقابلات الشخصية، الملاحظة الميدانية، والوثائق الرسمية، لتكوين رؤية متكاملة تُمكّن من فهم الممارسات وتقييمها بشكل موضوعي.

أولا: منهج الدراسة

بغية تحقيق أهداف الدراسة والوقوف على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا في مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لعرض المعلومات المتعلقة بالموضوع، وذلك بعد جمعها وتصنيفها ثم تلخيصها وفق أسس البحث العلمي بكل أمانة علمية وموضوعية ممكنة بالإضافة الى دراسة حالة التي كانت عبارة عن إسقاط لما تم تناوله في الفصل النظري على واقع الممارسة في المؤسسة من اجل استخلاص النتائج المبنية على البيانات التي تم تجميعها وتحليلها.

ثانيا: طبيعة المتغيرات

تمحورت الدراسة حول متغيرين هما:

1- **المتغير المستقل:** يتمثل في التدقيق الداخلي والذي يعتبر كأداة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها داخل المنظمة، كونه يدعم الإدارة في اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة، من خلال تقديم رؤى موضوعية حول الأداء ورصد المخاطر والتأكد من الالتزام بالأنظمة والسياسات المعتمدة.

2- **المتغير التابع:** يتمثل في إدارة المخاطر ، والتي نود معرفة اثر التدقيق الداخلي عليها خاصة في ظل جائحة كورونا.

[32] بوزيدي عبد الحفيظ، اطار دراسات في مصلحة الاستغلال، قسم المالية والمحاسبة، مقابلة شخصية، معلومات حول الفرع، يوم 2025/04/01، على الساعة: 09:00.

الفرع الثالث: مصادر معلومات دراسة اثر وظيفة التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا.

بهدف معالجة موضوع البحث تم اعتماد مصادر أولية وأخرى ثانوية لجمع المعلومات والبيانات، كالآتي:

أولا: مصادر أولية:

تمثلت في المعلومات المقدمة من طرف مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة، التي مست الجانب الميداني للدراسة.

ثانيا: مصادر ثانوية:

من اجل الإلمام بالموضوع أكثر والإحاطة بكل جوانبه تم اعتماد مجموعة من المراجع المحلية والأجنبية كمصدر ثانوي للدراسة، والتي كانت عبارة عن: كتب، مقالات، مجلات، مذكرات لإثراء الجانب النظري.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في دراسة أثر وظيفة التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا.

في هذا المطلب سنتطرق لعرض جملة من الأدوات التي تم اعتمادها من اجل جمع البيانات والمعلومات.

أولا: المقابلات الشخصية

اشتملت إجراء مقابلة مع كل من مسؤول خلية التدقيق ومجموعة موظفين داخل قسم المالية والمحاسبة في مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة، ومقابلة شخصية مع المدقق الداخلي و مسؤول دائرة المالية والمحاسب وموظفين آخرين داخل القسم في مؤسسة اتصالات الجزائر، وهذا للاستفسار وتجميع معلومات مباشرة عن الموضوع لفك عقدة الإشكالية.

ثانيا: الوثائق:

وهي تلك الأدوات المستخدمة لتدعيم موضوع الدراسة، حيث قمنا بالاستناد على مجموعة من الوثائق الداخلية التي تخص كل من مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة، المرتبطة بالتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر هذا بغرض الإجابة على التساؤلات والاستفسارات الضرورية.

ثالثا: الملاحظة:

اعتمدنا الملاحظات كذلك كأداة في هذه الدارسة بغية التأكد من المعلومات المقدمة من طرف المؤسستين.

المبحث الثاني: نتائج دراسة اثر وظيفة التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا الميدانية ومناقشتها.

تمثل نتائج الدراسة الميدانية أساسًا للتحليل، حيث تم جمع البيانات من المقابلات والملاحظات والوثائق الرسمية. وقد أسفرت الدراسة عن نتائج تحليل مخاطر التي تعرضت لها المؤسسة، حيث تم تحديد هذه المخاطر وتوثيقها في جداول دقيقة، مما ساهم في فهم أعمق للأداء المؤسسي وفقًا للمنهج العلمي.

المطلب الأول: نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة ببعض المخاطر التي واجهتها المؤسسة محل الدراسة في ظل جائحة كورونا

في ظل جائحة كورونا، تمثل نتائج الدراسة الميدانية تحليلًا للعلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في مؤسستي اتصالات الجزائر وحدة ورقلة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة. حيث يُعتبر التدقيق الداخلي أداة حيوية في تقليل المخاطر أو تفاديها، من خلال مراقبة الأداء وضمان التزام المؤسسات بالمعايير والإجراءات. وقد تم حساب وتوثيق مجموعة من المخاطر مثل مخاطر السيولة، الرفع المالي، والمديونية، وتحليل كيفية تأثير هذه المخاطر على الأداء المؤسسي في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها الجائحة.

الفرع الأول: مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة

إن مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة مؤسسة خدمية لها علاقة مباشرة مع الزبون تأثرت كغيرها من المؤسسات بجائحة كورونا، والتي مست جميع الجوانب لا سيما الجانب المالي منها، ولمعرفة وقياس أهم المخاطر المالية التي تعرضت لها هذه الأخيرة تم إجراء دراسة ميدانية شملت استعمال المقابلات الشخصية والملاحظة بالإضافة الى الحصول على البيانات اللازمة من قوائمها المالية وإعداد الجداول التالية التي تلخص نسبة كل مخطر ومدى تأثيره على الوضعية المالية لها. فيما عرض الميزانية المختصرة للمؤسسة:

جدول رقم (2-1): الميزانية المختصرة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة

- **جانب الأصول:**

البيان	2017	2018	2019	2020	2021	2022
أصول ثابتة	156.182.137.350.15	137.682.234.853.59	3.648.458.467.84	3.628.764.641.01	18.543.297.0836.26	194.403.053.296.68
أصول متداولة	132.469.355.039.03	171.059.117.419.99	3.775.175.864.16	3.975.664.392.31	177.049.540.920.02	181.680.737.315.42
قيم الاستغلال	8.770.346.056.40	103.533.814.423.42	80.623.829.24	87.382.124.63	14.341.234.386.86	12.363.788.204.10

قيم غير جاهزة	7.633.123.960 27,	117.521.200.3 49,88	3.667.471.98 2.16	263 3869805 ,18	119430527167 16.	109.838.617.9 95.83
قيم جاهزة	17.386.143.182 ,36	14.293.729.73 08, 8	27.080.052.7 6	18477004.50	18277779366	26478331115. 49
المجموع	2.888.651.492.3 18,89	308.741.352.2 58,73	7.423.634.33 2	184.770.04.5 0	362.482.511.7 56.28	376.083.790.6 12.1

من اعداد الطالبتين

- **جانب الخصوم:**

البيان	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
الموارد الدائمة	169.985.326.01	173.364.0631.6 4.1	333.415.523 .91.	683.164.421 9.08	233.810.552.50 6.25	25185462041.0 7
الأموال الخاصة	154.863.549.84 1.18	151112659318. 90	557772302. .86	6632215971. 13	189243609988. 40	205239516052. 08
ديون طويلة الاجل	151.217.762.07 83.	222.514.038.45 20.	224.3567.78 95.	199.428.247 95.	445.669.425.17 85.	462.459.459.88 99.
ديون قصيرة الاجل	118.860.557.73 4.42	135.377.289.10 9.48	671.292.208 30.	772.7848.14. 27	128.671.954.33 3.88	124.598.328.57 1.03
المجموع	288845883783. 43	308741352273. 58	337.876.684 39.	760.4429.03 3.35	362.482.506.84 0.13	376.083.790.61 2.1

من اعداد الطالبتين

أولا: بالنسبة لمخطر انخفاض السيولة

يتم قياسه من خلال حساب نسبه الثلاثة، والموضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (2-2): تطور نسب قياس مخطر السيولة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة خلال الفترة 2017-2022.

السنوات / النسب	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	النسبة المعيارية
نسبة السيولة العامة=أصول متداولة ÷ ديون قصيرة الأجل	1.11	1.26	5.62	5.14	1.37	1.45		اكبر من 1
نسبة السيولة المختصرة= القيم المحققة + القيم المتاحة ÷ ديون قصيرة الأجل	0.78	0.97	5.50	5.03	1.07	1.09		1 – 1.5
نسبة السيولة الآنية= القيم الجاهزة ÷ ديون قصيرة الأجل	0.14	0.10	0.04	0.02	0.14	0.21		0.2 – 0.5

من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم(2-1): تمثيل بياني لمؤشرات قياس مخطر السيولة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة خلال سنوات الدراسة.

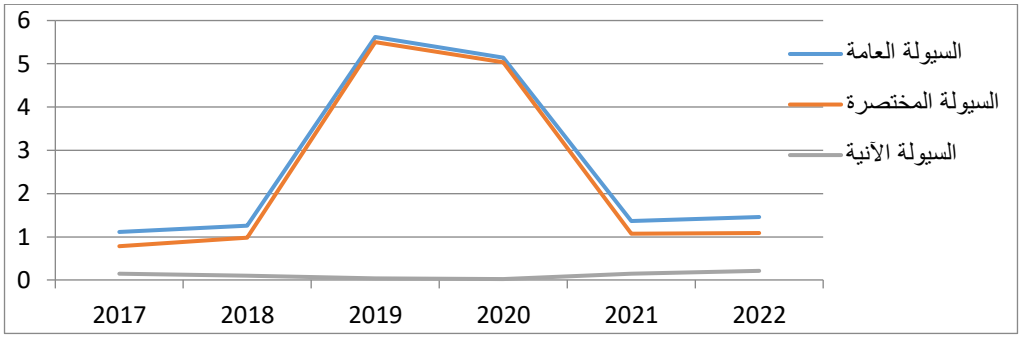

من إعداد الطالبتين.

تحليل الوضعية:

1- بالنسبة للسيولة العامة:

نلاحظ أن السيولة العامة كانت مستقرة في البداية، ثم شهدت ارتفاعا غير طبيعي في سنتي 2019،2020 وهي فترة تظهر جمود مالي غير مستغل، في سنة 2020 رغم الأزمة لم تعاني المؤسسة من نقص السيولة بل العكس، لكنها فشلت مؤقتا في توظيفها، ومن سنة 2021 الى 2023، عادت الأمور الى الوضع الطبيعي مما يدل على تحسن استراتيجي في الإدارة المالية.

2. بالنسبة للسيولة المختصرة :

قبل 2019 المؤسسة كانت تعاني من مستوى سيولة مختصرة اقل من المطلوب، بينما 2019،2020 نلاحظ ارتفاع جد ملحوظ في السيولة غير الموظفة، مما يعكس احتمالية تباطؤ اقتصادي وتجميد احترازي.

بعد سنة 2020 تحسن ملموس وعودة للتوازن في إدارة السيولة قصيرة الأجل.

3ـ بالنسبة للسيولة الآنية:

المؤسسة كانت تعاني من ضعف واضح في النقد الجاهز خلال معظم سنوات الدراسة، رغم وفرة السيولة العامة والمختصرة، إلاأن الأموال الجاهزة كانت شبه معدومة في سنتي 2019،2020.

ومن 2021 بدا تحسن تدريجي على مستواها حتى 2022 وصلت المؤسسة الى وضعية أمنة نسبيا بتجاوزها النسبة المعيارية الدنيا.

ثانيا: مخطر الرفع المالي:

يعتمد قياس هذا المخطر على حساب كل من المردودية الاقتصادية والمردودية المالية والفرق بينهما يشكل حجم المخطر الذي تتعرض له المؤسسة محل الدراسة خلال سنوات الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–3): تطور مخطر أثر الرفع المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة خلال الفترة 2017–2022.

السنوات / النسب	2017	2018	2019	2020	2021	2022	النسبة المعيارية
نسبة المردودية المالية= النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة	0.002 –	0.004 –	1	0.07 –	0.002 –	0.003 –	موجبة
نسبة المردودية الاقتصادية= النتيجة الصافية ÷ إجمالي الأصول	0.001 –	0.002 –	0.075 –	0.06 –	0.001 –	0.001 –	موجبة
اثرالرفع المالي= المردودية المالية – المردودية الاقتصادية	0.001 –	0.002 –	1.075	0.01 –	0.001 –	0.002 –	موجبة

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

تحليل الوضعية:

يستدل من فرق المردودية المالية والاقتصادية قياس أثر الرفع المالي، حيث نلاحظ أن المؤسسة لم تستفد فعليًا من التمويل الخارجي، بل ساهم في تفاقم وضعيتها، خصوصاً في السنوات ذات النتائج السلبية. الاستثناء الوحيد كان سنة 2019، حيث سجّل الأثر قيمة إيجابية وصلت الى(1.075)، ما قد يدل على استغلال مؤقت ناجح للرفع المالي. غير أن هذا الأثر الإيجابي لم يستمر،

وعادت المؤسسة لتسجل أثراً سلبياً في بقية السنوات، مما يعكس ضعف السياسة التمويلية وغياب التوازن بين مصادر التمويل والعوائد المحققة.

ثالثا: مخطر المديونية:

إن زيادة نسبة المديونية تضع المؤسسة أمام مخطر مالي حقيقي والذي يتمثل في مخطر المديونية، فهذا المخطر كغيره من المخاطر الأخرى يهدد استقرار واستمرار المنظمة وبالتالي فان قياس هذا المخطر يقوم على مجموعة من النسب، وفي هاته الدراسة تم الاكتفاء بثلاثة نسب لقياسه ومعرفة أثره على الوضعية المالية للمؤسسة. الجدول أدناه يوضح هاته النسب:

الجدول رقم (2–4): تطور نسب قياس مخطر المديونية لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة خلال الفترة 2017–2022.

السنوات / النسب	2017	2018	2019	2020	2021	2022	النسبة المعيارية
نسبة الدين= إجمالي الديون ÷ إجمالي الأصول	0.46	0.51	0.12	0.12	0.47	0.45	0.6-0.4
نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية= إجمالي الديون(القصيرة+ الطويلة) ÷ إجمالي حقوق الملكية	0.17	1.04	1.60 –	0.14	0.91	0.83	1 – 0.5
نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول = إجمالي حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول.	0.53	0.48	0.07 –	0.87	0.52	0.54	- 0.5 0.7

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم(2–2): تمثيل بياني لمؤشرات قياس مخطر المديونية لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة خلال سنوات الدراسة.

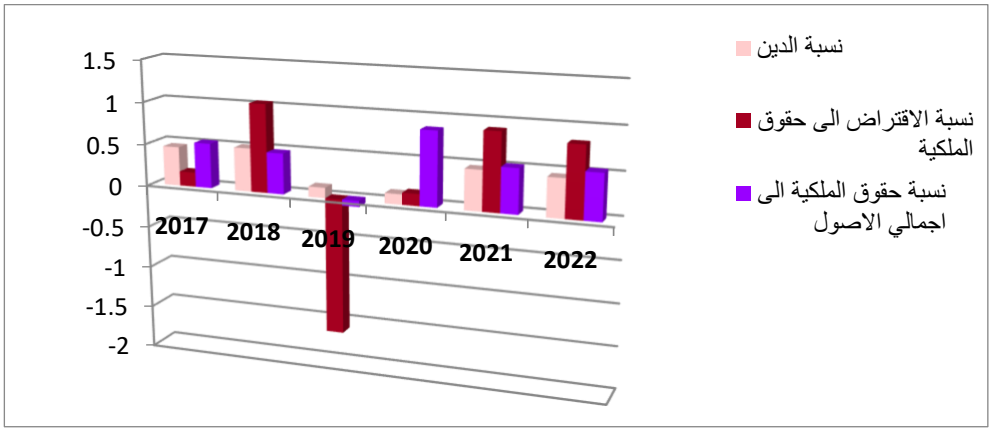

من إعداد الطالبتين.

تحليل الوضعية:

1- نسبة الدين:

يتضح أن المؤسسة تبنّت سياسة مالية مرنة تتكيف مع المتغيرات الاقتصادية، وتُظهر وعيًا إداريًا عاليًا في اتخاذ قرارات التمويل، بدأت بتوازن صحي خلال (2017، 2018)،ثم انتقلت إلى مرحلة شديدة التحفظ خلال الأزمة(2019, 2020)،لتعود بعدها إلى توازن مدروس يعكس نضجًا واستجابة إستراتيجية لما بعد الأزمة في السنوات (2021، 2022، 2023).

2- نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية:

عرفت مؤسسة اتصالات الجزائر اضطرابات واضحة في هيكلها المالي خلال فترة الدراسة، خاصة سنة 2019 التي سجلت فيها نسبة سالبة توحي عن أزمة مالية حادة. لكن بدءًا من 2020، تشير الأرقام إلى جهود واضحة لإعادة التوازن المالي، حيث أصبحت نسبة الاقتراض أكثر استقرارًا وأقل مخاطرة، ما يعكس تحسنا تدريجيا في الوضعية المالية.

3- نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول:

شهدت المؤسسة خلال الفترة المدروسة تذبذبًا ملحوظًا في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، حيث مرّت بأزمة حادة سنة 2019، إلا أنها تمكنت من التعافي السريع في السنة التالية، تلاه استقرار تدريجي في السنوات الأخيرة .ويمكن القول إن المؤسسة، اعتبارًا من 2021، تسير في منحى مالي إيجابي يدعم استقرارها واستدامتها التمويلية.

الفرع الثاني: مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة

إن مؤسسة سونلغاز وحدة ورقلة كمتعامل تجاري له علاقة مباشرة مع الزبون تأثرت كغيرها من المؤسسات بجائحة كورونا, والتي مست جميع الجوانب لا سيما الجانب المالي منها, ولمعرفة وقياس أهم المخاطر المالية التي تعرضت لها هذه الأخيرة تم الحصول على البيانات اللازمة من قوائمها المالية وإعداد الجداول التالية التي تلخص نسبة كل مخطر ومدى تأثيره على الوضعية المالية للمؤسسة.

الجدول رقم (2-5): ميزانية مختصرة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة.

- جانب الأصول:

السنوات / البيان	2017	2018	2019	2020	2021	2022
أصول ثابتة	112.320.321.9653.	226.013.9633061.	231.355.693.7800.	235.655.668.9423.	244.193.473.2787.	256.3861.2600.72
أصول متداولة	416.654.6765.87	6120308512.56	7589094104.69	9341929100.27	14168944347.30	115.3347.5135.60
قيم الاستغلال	677165.04	262.9662.33	2350447.18	70712036.29	2338824.32	584.049.47
قيم غير جاهزة	405.709.2825.72	586.590.2339.77	739.391,0956.96	8658407441.56	13759084400.94	110.7845.4730.91
قيم جاهزة	108776775.11	251,776,510.46	192,832,700.55	612809622.42	407521122.04	454.436.355.22
المجموع	15398578962.4	287.217.0484317.	30724663482.69	329.0749.5994.5	38588291675.17	371.1720.8773632.

من إعداد الطالبتين.

- **جانب الخصوم:**

السنوات / البيان	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الأموال الدائمة	138.644.165.94.36	268.674.820.52.07	28622770451.91	29992548289.51	32408868162.35	295.864.061.306..2
الأموال الخاصة	103.218.233.15.51	199.662.199.30.10	207.918.683.00.86	218.845.039.63.84	236.656.752.76.31	209.155.409.22.15
ديون طويلة الأجل	354.259.327.885.	690.126.212.197.	783.090.215.105.	810.804.432.567.	874.319.288.604.	867.086.520.991
ديون قصيرة الأجل	153.416.236.804.	185.422.279.110.	210.189.303.078.	291.494.770.499.	617.942.351.282.	758.568.160.426
المجموع	153.985.789.62.4	287.217.048.43.17	307.246.634.82.69	329.0749.599.4.5	385.882.916.75.17	371.720.877.36.32

من إعداد الطالبتين

أولا: بالنسبة لمخطر انخفاض السيولة

يتم قياسه من خلال حساب نسبه الثلاثة، والموضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (2–6): تطور نسب قياس مخطر السيولة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال الفترة 2017–2022.

النسب / السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	النسبة المعيارية
نسبة السيولة العامة=أصول متداولة ÷ ديون قصيرة الأجل	2.71	3.3	3.61	3.2	2.29	1.52	اكبر من 1
نسبة السيولة المختصرة= القيم المحققة + القيم المتاحة ÷ ديون قصيرة الأجل	2.72	3.3	3.61	3.18	2.29	1.52	بين 0.5 – 1

نسبة السيولة الآنية= القيم الجاهزة ÷ ديون قصيرة الأجل	0.07	0.14	0.09	0.21	0.07	0.06	بين 0.2 – 0.5

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم(2–3): تمثيل بياني لمؤشرات قياس مخطر السيولة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال سنوات الدراسة.

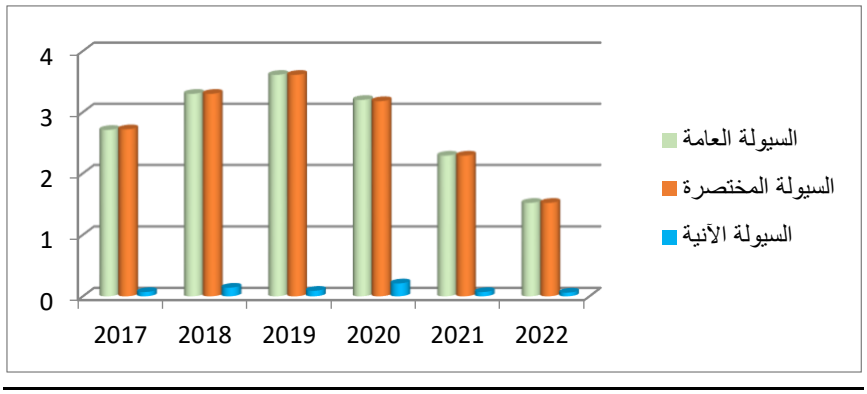

من إعداد الطالبتين.

تحليل الوضعية:

1ـ بالنسبة للسيولة العامة (اكبر 1):

يتضح أن مؤسسة سونلغاز مديرية توزيع ورقلة، انتقلت تدريجيًا من سياسة التحفظ المالي الكبير قبل الأزمة، إلى سياسة إدارة رشيدة للسيولة بعد الأزمة، حيث أصبحت أقرب للنطاق المثالي رغم الانخفاض، فإن السيولة لا تزال عند مستوى آمن (1.52) يعكس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، دون تكدس غير مبرر للسيولة، كما يعكس هذا تطورًا إيجابيًا في إدارة الأصول المتداولة ووعيًا متزايدًا بضرورة تحسين الأداء المالي واستغلال الموارد بفعالية في مؤسسة ذات طابع اقتصادي اجتماعي.

2ـ بالنسبة للسيولة المختصرة (0.5 – 1) :

رغم الانخفاض التدريجي، حافظت المؤسسة على نسب تفوق النسبة المعيارية (0.5) بكثير، وهو مؤشر إيجابي على استقرار السيولة وقدرتها على الوفاء بالالتزامات، إذ يعتبر هذا التوجه الصحي مؤشرًا على انتقال المؤسسة من سياسات التحفظ المفرط إلى سياسات

أكثر فعالية في استغلال الموارد، مع الحفاظ على الأمان المالي كون المؤسسة ذات طابع اقتصادي اجتماعي، فإن هذه السياسة تسهم في ضمان استمرارية الخدمة العمومية مع تقليل المخاطر المالية.

3ـ بالنسبة للسيولة الآنية(0.2 ـ 0.5) :

رغم استمرار السيولة الآنية بشكل يقل عن المستوى المعياري (0.2)، لم يُسجل عجز ظاهر في تغطية الالتزامات قصيرة الأجل، وذلك بفضل ارتفاع نسبة السيولة العامة والمختصرة، إلا أن انخفاض النسبة يشير إلى عدم احتفاظ المؤسسة بكميات كبيرة من النقد السائل، ما يعكس الكفاءة في استخدام الأموال ولكن يتطلب إدارة دقيقة للتدفقات النقدية، وكون المؤسسة ذات طابع اقتصادي اجتماعي، فإن هذا النهج يعكس توازنًا بين تقديم الخدمة وتحقيق الاستدامة دون تجميد موارد مالية غير مستغلة.

ثانيا: مخطر أثر الرفع المالي:

يعتمد قياس هذا المخطر على حساب كل من المردودية الاقتصادية والمردودية المالية والفرق بينهما يشكل حجم المخطر الذي تتعرض له المؤسسة محل الدراسة خلال سنوات الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–7): تطور مخطر أثر الرفع المالي لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال الفترة 2017–2022.

السنوات / النسب	2017	2018	2019	2020	2021	2022	النسبة المعيارية
نسبة المردودية المالية= النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة	-23.08	-13.38	-12.29	-17.07	-9.83	4.81	موجبة
نسبة المردودية الاقتصادية= النتيجة الصافية ÷ إجمالي الأصول	-15.47	-9.31	-8.32	-11.35	-6.02	2.71	موجبة
اثر الرفع المالي= المردودية المالية – المردودية الاقتصادية	-7.61	-4.07	-3.97	-5.72	-3.81	2.1	موجب

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

تحليل الوضعية:

بناءً على الجدول أعلاه، يمكن القول أن مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة كانت تواجه خلال سنوات الدراسة مخاطر رفع مالي مرتفعة نتيجة ضعف مردوديتها الاقتصادية والمالية، وارتفاع أعباء التمويل. غير أن سنة 2022، شكلت نقطة تحول، حيث أظهرت تحسنًا ملحوظًا في الأداء العام للمؤسسة، مما يشير إلى بداية تجاوز المرحلة الحرجة، لكن هذا التحسن لا يُعد نهائيًا بل يتطلب استمرار المراقبة والتحكم في الديون وتحسين الكفاءة التشغيلية لضمان استدامة النتائج الإيجابية وتقليل هشاشة الوضع المالي مستقبلاً.

ثالثا: مخطر المديونية:

إن زيادة نسبة المديونية تضع المؤسسة أمام مخطر مالي حقيقي والذي يتمثل في مخطر المديونية، فهذا المخطر كغيره من المخاطر الأخرى يهدد استقرار واستمرار المنظمة وبالتالي فان قياس هذا المخطر يقوم على مجموعة من النسب، وفي هاته الدراسة تم الاكتفاء بثلاثة نسب لقياسه ومعرفة أثره على الوضعية المالية للمؤسسة. الجدول أدناه يوضح هاته النسب:

الجدول رقم (2-8): تطور نسب قياس مخطر المديونية لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال الفترة 2017-2022.

السنوات / النسب	2017	2018	2019	2020	2021	2022	النسبة المعيارية
نسبة الدين= إجمالي الديون ÷ إجمالي الأصول	0.32	0.30	0.32	0.33	0.38	0.43	0.6 – 0.4
نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية= إجمالي الديون(القصيرة+ الطويلة) ÷ إجمالي حقوق الملكية.	0.49	0.43	0.47	0.50	0.63	0.77	1 – 0.5
نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول = إجمالي حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول.	0.67	0.69	0.96	0.66	0.61	0.56	0.6 – 0.4

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم(2-4): تمثيل بياني لمؤشرات قياس مخطر المديونية لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال سنوات لدراسة.

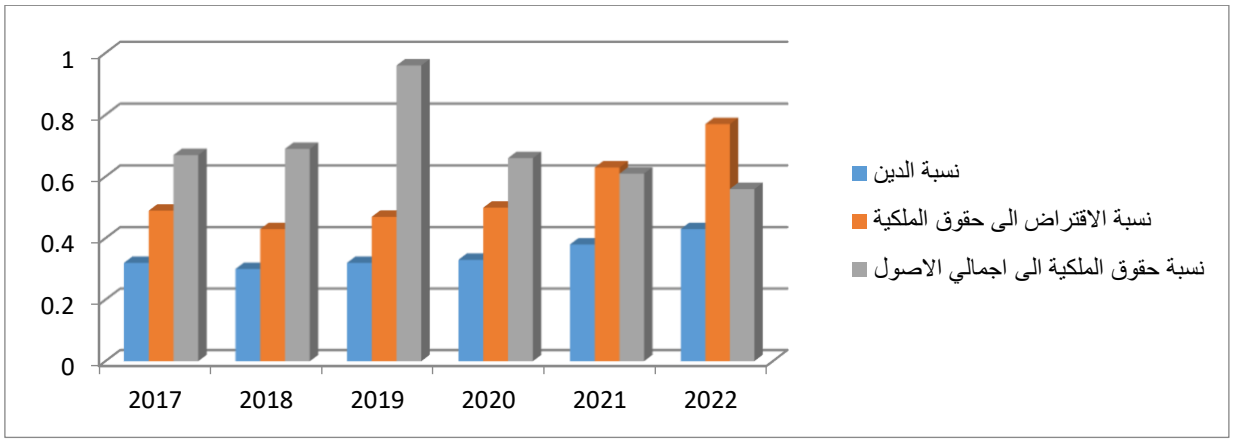

من إعداد الطالبتين.

تحليل الوضعية:

1- نسبة الدين:

سجلت مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة، خلال الفترة 2017-2019 نسب دين منخفضة تراوحت بين 0.30 و 0.32، أي أقل من الحد الأدنى للمعيار المقبول (0.6-0.4)، مما يعكس استقلالية مالية قوية واعتمادًا واضحًا على التمويل الذاتي، وهو ما يعد مناسبًا لطبيعة المؤسسة كهيئة ذات طابع اقتصادي اجتماعي. ابتداء من سنة 2020 التي شكلت سنة مفصلية بسبب تداعيات جائحة كوفيد – 19، بدأت النسبة بالارتفاع تدريجياً لتبلغ 0.43 في سنة 2022، متجاوزة بذلك الحد الأدنى للمعيار، يُعزى هذا الارتفاع إلى الضغوط المالية الناتجة عن تراجع السيولة وارتفاع الاحتياجات التمويلية، مما دفع بالمؤسسة إلى تعزيز اعتمادها على القروض، ورغم بقاء النسبة ضمن الحد المقبول، إلا أن هذا التصاعد يستدعي يقظة مالية مستقبلاً لتفادي الإفراط في المديونية وضمان استدامة التوازن المالي.

2- نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية:

تمثل نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية أحد أهم مؤشرات الهيكل المالي، إذ تعكس مدى اعتماد المؤسسة على الديون مقارنة بمواردها الذاتية، وخلال الفترة 2017-2019 حافظت المؤسسة على نسب منخفضة (أقل من 0.5)، ما يعكس تحفظا ماليا واضحا وهيكل تمويلي متوازن يجنب المؤسسة مخاطر الإفراط في الاعتماد على الديون، هذه الوضعية كانت مناسبة لطبيعة نشاطها الاجتماعي، حيث لا يفضل المخاطرة برفع حجم الاقتراض، لكنفي سنة 2020 شهدت النسبة ارتفاعًا تدريجيا نتيجة الحاجة إلى تغطية العجز في التمويل الذاتي لتبلغ ذروتها في 2022 بنسبة 0.77، ما يشير إلى تحول تدريجي في سياسة التمويل نحو مزيد من الاعتماد على الاقتراض، رغم أن هذه النسبة لا تزال ضمن المستوى المقبول للمؤسسات الكبرى إلا أن الاستمرار في هذا الاتجاه قد يؤدي إلى اختلال التوازن المالي وزيادة أعباء الفوائد مستقبلاً.

3- نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول:

شهدت مؤسسة سونلغاز خلال فترة الدراسة اعتمادًا كبيرًا على التمويل الذاتي، حيث تجاوزت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول الحد الأعلى للنسبة المعيارية (0.6) في جميع السنوات، باستثناء سنة 2022 التي سجلت 0.56 وهي النسبة الوحيدة التي تقع ضمن النطاق المعياري (0.6 – 0.4) المقبول، هذا النمط يشير إلى أن المؤسسة تتمتع باستقرار مالي واستقلالية تمويلية عالية، وهو أمر منطقي بالنظر إلى كونها مؤسسة احتكارية في السوق الجزائرية، لا تواجه أي منافسة، ما يقلل من الضغوط السوقية ويمنحها حرية في صياغة سياستها التمويلية.

غير أن الاعتماد المفرط على حقوق الملكية قد يكون مؤشرا على تحفظ مالي زائد أو ضعف في استخدام الرافعة المالية، وهو ما قد يُقيد فرص النمو والتوسع الاستثماري، لذلك، تعد سنة 2022 نقطة تحوّل إيجابية حيث دخلت فيها النسبة ضمن المعدل المعياري، ما قد يعكس إعادة توجيه استراتيجية التمويل نحو تحقيق توازن أكثر فاعلية بين التمويل الذاتي والتمويل الخارجي.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية بين مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة

في هذا المطلب قمنا بمقارنة فعلية بين مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة حيث تمت هذه المقارنة وفق مستويات مختلفة، ففي الفرع الأول قمنا بمعرفة طبيعة كل من المتغيرين (تدقيق الداخلي، إدارة المخاطر) والعلاقة بينها ميدانيا في كل مؤسسة من خلال إجراء مقابلات شخصية وطرح مجوعة من الأسئلة التي مكنتنا بدورها من معرفة أوجه الاختلاف والتشابه بين هاتين الأخيرتين، وفي الفرع الثاني تمت مقارنة نتائج المخاطر التي تم حسابها من طرف الباحثتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة وتلخيصها في جداول، بالإضافة الى البحث عن أثار فيروس كورونا المستجد على كل منهما، وكيف تم التعامل مع هذه الجائحة، حيث أن الهدف الرئيسي من هذا المطلب والدراسة ككل يتمثل في معرفة هل وظيفة التدقيق الداخلي ساهمت في إدارة المخاطر في المؤسسة محل الدراسة(مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة) وخاصة في ظل جائحة كورونا، أم أنها مجرد تكلفة ثابتة تتحملها المؤسسة، وفي الأخير قمنا بتقديم تحليل وتفسير عام بناء على ما قدمته لنا المؤسستين من أسباب موضوعية إضافة الى استعمال المكتسبات القبلية من التكوين الأكاديمي.

الفرع الأول: تحليل أداء وظيفة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في مؤسستي اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة باستخدام المقابلة.

للتعرف أكثر على المتغيرين من الناحية الميدانية تم طرح مجموعة من الأسئلة بخصوصهما على كل مؤسسة وتقييدها في جداول ثم تحليل هاته الإجابات وإسقاطها على الوضعية التي تعيشها المؤسستين خلال فترة الدراسة المختارة والتي مست سبعة سنوات من بينها سنة انتشار جائحة كورونا.

أولا: بالنسبة للمتغير المستقل (التدقيق الداخلي).

قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة تخص التدقيق الداخلي على كلتا المؤسستين بغية معرفة مدى تقارب عمل المدقق الداخلي للمتطلبات معايير التدقيق الجزائرية، وتقييد الإجابات في الجدول كما هو موضح أدناه:

الجدول رقم(2–9): تقارب وظيفة التدقيق الداخلي لمتطلبات معايير التدقيق الجزائرية لدى كل مؤسسة.

نص السؤال	أجوبة مؤسسة اتصالات الجزائر – وحدة ورقلة–	أجوبة سونلغاز مديرية التوزيع –ورقلة–
س1: ما طبيعة التدقيق الداخلي في مؤسستكم؟	التدقيق الداخلي وظيفة غير مستقلة خاضعة لأوامر المدير العام، تتم وفق معايير التدقيق الجزائرية،	التدقيق الداخلي مصلحة تابعة لطاقم المدير، مستقلة جزئيا تتم وفق التشريعات والقوانين واللوائح المعمول بها نتيجة قصور بيئة الأعمال في مواكبة الأمور الحاصلة في المعايير، لديها مهام رئيسية تتمثل في: تقييم نظام الرقابة الداخلي، رقابة دورية، حيث أن مواضيع الرقابة يختارها المدقق بموافقة المدير(مقترح برنامج دوري سنوي)، حيث أن موافقة المدير عبارة عن إجراء إداري فقط.
س2:ما مفهوم التدقيق الداخلي من وجهة نظرك كموظف في المؤسسة؟	هو عملية توجيه وتصحيح الانحرافات المرتكبة من طرف الموظفين، حيث إن التصحيح يكون فوري. عند الإقفال وفي حالة وجود خطأ فان المؤسسة تبقى على نفس الخطأ لكن يجب عليها التصحيح قدر الإمكان.	هو عملية مرافقة ومراقبة ومراجعة للعملية التسييرية هدفها تصحيح الانحرافات، تنتهي بتقارير ترفع للمسؤولين لاتخاذ القرار.
س3: فيما تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في مؤسستكم؟ وهل هي ضرورية في رأيك؟	إضافة قيمة للمؤسسة من خلال تصحيح الانحرافات وضمان البقاء في المسار الصحيح وبالتالي تقليل المخاطر. نعم ضرورية لتفادي الأخطاء التي ممكن أن تقع فيه	تضيف قيمة للمؤسسة من خلال اكتشاف الأخطاء وتصحيحها في حالة الوقوع فيها بالإضافة الى تعديل النقائص وتقييم نظام الرقابة بشكل دوري يجعله أكثر فعالية وبعيدا عن الخمول. نعم ضرورية ومهمة جدا لان التدقيق الداخلي وكأنه الهاجر أمام الوقوع في الخطر وانه حماية للعامل بالدرجة الأولى.
س4: هل التدقيق الداخلي يعنى بتدقيق مصلحة المالية والمحاسبة فقط أم جميع المصالح على حد سواء؟	التدقيق الداخلي عبارة عن أمر من المدير العام فهو الذي يحدد المصلحة والوحدة المراد تدقيقها.	يعنى بجميع المصالح على حد سواء ولكن يتم تحديد المصلحة المراد تدقيقها حسب الأولوية أي بعبارة أخرى المصلحة التي لها حصة الأسد لها الأولوية في التدقيق، علما أن طول عملية التدقيق في مصلحة معينة يجعل من المدقق يمتنع عن تدقيقها لان النتائج يكون لها وقت محدد(توقيت المعلومة) فوات اجل تقديم المعلومة يجعل منها غير مهمة للمستخدم.
س5: ماهي أهم الصعوبات التي تواجهكم في أداء مهمة التدقيق الداخلي في مؤسستكم خاصة في ظل جائحة كورونا؟	فهم الموظف لطبيعة عمله والتعامل معه كروتين فقط، التفاوت في الخبرات لدى الموظفين، قدرة الاستيعاب لدى الموظفين، نقص تكوين العاملين، الخلفية الخاطئة للموظف حول التدقيق الداخلي...الخ	عدم فهم العاملين لعملية التدقيق، الاستجابة لدى الموظفين في مختلف المصالح، نقص توفر المعلومة في المؤسسات العموميةخاصة(المعلومة تقدم من طرف العامل وبالتالي حرية التصرف متاحة له)، ثقافة بيئة العمل...الخ
س6: هل يقدم المدقق الداخلي تقرير يتضمن ملخص عمله ومجموعة من التوصيات للإدارة في المؤسسة أم للمدير العام للمدير العامة؟	يقوم المدقق الداخلي بعرض الأخطاء التي تم اكتشافها في جلسة مكونة من مدير الفرع ورؤساء المصالح وتوضيح نقاط الضعف لديهم، أما التقرير يرفع للمدير العام بالمديرية.	نعم يقدم تقرير المهمة للمدقق الداخلي لمدير الفرع، ولا يقدم للمديرية العامة. للاطلاع على شكل تقرير المدقق الداخلي انر الملحق رقم(07).

س7: هل تعمل المؤسسة على تطبيق و تصحيح وإتباع التوصيات المقدمة من طرف المدقق الداخلي أم لا؟	نعم وبكل تأكيد لأنها عبارة عن أوامر في شكل تعليمات من المدير وبالتالي إلزامي وليس محل للنقاش.	بالتأكيد، لأنها ستصبح أوامر أو تعليمات من المدير.
س8:ماهو المدى الزمني الاعتيادي للتدقيق الداخلي؟ وهل تغير أثناء أزمة كورونا؟	المدى الزمني يكون مرة في السنة بشكل فجائي. وفي غياب التدقيق خلال الدورة تكتفي مصالح المؤسسة بالرقابة الذاتية نتيجة تسلسل الأعمال فيما بينها وذلك من خلال ملأ استمارة تمر على كل المصالح تسمى بملف المراقبة ويقدم لرئيس المصلحة، للاطلاع على شكل ملف المراقبة انظر الملحق رقم (08). -في ظل الأزمة كورونا تجمدت عملية التدقيق كليا.	المدى الزمني الاعتيادي للتدقيق الداخلي يكون كل ثلاثي في الحالة العادية بمعدل أربع تقارير في السنة تصل الى ستة تقارير،وهذا راجع للمورد البشري كل ما كان اكبر كلما أدى الى نجاع عملية التدقيق. أثناء أزمة كورونا تم تجميد جزئي لعملية التدقيق الداخلي فقد اقتصر عمل المدقق على استعمال جدول المعلومات يتم إرساله للمصالح المعنية ويملئ من طرفهم بالمعلومات المطلوبة ويقوم بعملية المقارنة بين ما يملكه من بيانات وما تم الحصول عليه من الموظفين(لا يعلم الموظف انه بغرض التدقيق). سهلت العملية من ناحية الإجراءات ومن ناحية التدقيق نقص جودة التدقيق لان حوصلة العمليات تكون قليلة، ولم يتم إعداد أية تقرير.للاطلاع على شكل جدول المعلومات انظر الملحق رقم (09).
س9:ماهي آلية عمل المدقق الداخلي في البيئة الافتراضية أثناء أزمة كورونا؟	تجميد عملية التدقيق.	تجميد جزئي لعملية التدقيق، واستعمال جدول المعلومات كوثيقة رقابية.

من إعداد الطالبتين.

التعليق:

استنادا على المعلومات المتوصل إليها من خلال إجابة كل مؤسسة بخصوص ممارسة التدقيق الداخلي سنقوم بمعرفة مدى تقاربها لمتطلبات معايير التدقيق الجزائرية ومعرفة من هي المؤسسة التي كانت اقرب لتطبيق هاته المتطلبات.

1. الاستقلالية والموضوعية:

المعيار الجزائري للتدقيق 200: ينص على ضرورة تمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية والموضوعية في أداء مهامه.

بالنسبة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة: المدقق الداخلي تابع للإدارة العامة مما يعزز استقلاليته عن الوحدات التشغيلية.

بالنسبة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة: المدقق الداخلي موجود على مستوى الوحدة ويرفع تقاريره للمسؤول المباشر مما قد يؤثر على استقلاليته.

الاستنتاج: مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة تطبق هذا المعيار بشكل أفضل من حيث الهيكل التنظيمي.

2. نطاق عمل التدقيق الداخلي:

المعيار الجزائري للتدقيق 210: يحدد نطاق عمل التدقيق الداخلي بضرورة تغطية جميع الأنشطة التي تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة.

بالنسبة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة: غياب المدقق الداخلي على مستوى الوحدة يحد من نطاق التغطية.

بالنسبة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة: وجود مدقق داخلي دائم على مستوى الوحدة يسمح بتغطية أوسع للأنشطة.

الاستنتاج: مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة تطبق هذا المعيار بشكل أفضل من حيث التغطية الشاملة.

3. تقييم نظام الرقابة الداخلية:

المعيار الجزائري للتدقيق 212: يأكد على ضرورة تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية.

بالنسبة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة: عدم وجود مدقق داخلي على مستوى الوحدة قد يعيق التقييم الفعال لنظام الرقابة الداخلية.

بالنسبة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة: المدقق الداخلي يمكنه تقييم نظام الرقابة الداخلية بصفة دورية.

الاستنتاج: مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة أقرب لتطبيق هذا المعيار بفعالية.

4. التخطيط لعملية التدقيق:

المعيار الجزائري للتدقيق 300: ينص على ضرورة التخطيط المناسب لعملية التدقيق لضمان فعاليتها.

بالنسبة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة: غياب المدقق الداخلي على مستوى الوحدة يؤدي الى نقص في التخطيط المحلي.

بالنسبة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة: وجود مدقق داخلي يسمح بوضع خطة تدقيق ثانوية تغطي أنشطة الوحدة.

الاستنتاج: مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة تطبق هذا المعيار بشكل أكثر فعالية.

5. جمع الأدلة وتقييمها:

المعيار الجزائري للتدقيق 500: يأكد على أهمية جمع أدلة كافية وملائمة لدعم نتائج التدقيق.

بالنسبة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة: نقص التواجد المحلي للمدقق الداخلي قد يؤثر على جودة الأدلة المجمعة.

بالنسبة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة: المدقق الداخلي يمكنه جمع أدلة مباشرة من الأنشطة اليومية.

الاستنتاج: مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة تطبق هذا المعيار بشكل أكثر فعالية.

6. إعداد تقارير التدقيق:

المعيار الجزائري للتدقيق 700: ينص على ضرورة إعداد تقارير واضحة وموضوعية تعكس نتائج التدقيق.

بالنسبة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة: التقارير تعد على مستوى الإدارة العامة، مما قد يبعدها عن التفاصيل التشغيلية للوحدات.

بالنسبة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة: التقارير تعد على مستوى الوحدة، مما يسمح بتفصيل أكثر في النتائج والتوصيات.

الاستنتاج: مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة تطبق هذا المعيار بشكل أكثر دقة.

وعليه يتضح أن:

- اتصالات الجزائر تتميز بهيكل تنظيمي يعزز استقلالية المدقق الداخلي ولكنها تفتقر الى التغطية المحلية على مستوى الوحدات.
- سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة توفر تغطية محلية فعالة من خلال وجود مدقق داخلي دائم، مما يسمح بتطبيق معظم المعايير بشكل عملي رغم الحاجة الى تعزيز الاستقلالية التنظيمية، لذلك تعتبر سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة الأقرب لتطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق بشكل شامل مع التوصية لتحسين استقلالية المدقق الداخلي لتعزيز فعالية التدقيق

ثانيا: بالنسبة للمتغير التابع (إدارة المخاطر).

تم طرح مجموعة من الأسئلة من طرف الطالبتين على الموظفين في دائرة المحاسبة والمالية والمدقق الداخلي بخصوص إدارة المخاطر على المؤسستين محل الدراسة، وتم تقييد الإجابات في الجدول أدناه:

الجدول رقم(2–10): جاهزية المؤسسة محل الدراسة لتطبيق إدارة المخاطر.

نص السؤال	أجوبة مؤسسة اتصالات الجزائر –وحدة ورقلة–	أجوبة مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع –ورقلة–
س1:ماذا تعني كلمة مخطر بالنسبة لكم؟	هو أي شيء يهدد استقرار واستمرار المنظمة.	هو عبارة عن خطر مستقبلي

س2:مالمقصود بإدارة المخاطر؟	هي عملية معالجة المشاكل والمخاطر التي يمكن إن تواجهها المؤسسة.	هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تقوم بها مصلحة مخصصة تهتم بالتنبؤ بالمخطر ووضع حلول له وفق خطط مستقبلية تقديرية مبنية على معلومات فعلية حقيقية.
س3: هل توجد مصلحة خاصة بإدارة المخاطر في مؤسستكم؟	لا توجد مصلحة خاصة بادرة المخاطر في المؤسسة نظرا لان المؤسسة لا تعطيها أهمية كافية أي مركزية السلطة على مستوى الإدارة العامة فهي التي تحتوي على قسم الاستراتيجيك المكلف بإدارة المخاطر.	لا توجد.
س4: كيف تعاملت المؤسسة مع المخاطر التي واجهتها خاصة في ظل جائحة كورونا؟	تعاملت معها بشكل عادي لان ليس لها خيار آخر أي استمرت في نشاطها مع نقص النشاط مقارنة بالسنوات السابقة. ولان الوقوع في أي مخطر يحمل الى الخزينة العامة.	تعاملت معها من جانبين، الأول عملياتي حيث تمثل في التدقيق التقني والذي يعمل على اكتشاف المخطر قبل وقوعه من خلال الرقابة المستمرة والفعالة وبالتالي تفاديه أو التخفيف من أثاره، أما الثاني فيتمثل في الجانب التسييري والذي اهتم بشكل أساسي بشق التحصيلات خاصة في أزمة انتشار فيروس كورونا حيث كان في البداية عبارة عم مخطر حقيق وقعت فيه المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى دفع بالعملاء الى استخدام أدوات الدفع الحديثة التي يمكن القول أن لها اثر ايجابي على المؤسسة فيما بعد من جهة أخرى.
س5: هل تراجعون التقارير المقدمة من طرف الإدارة العليا للمديرية العامة بخصوص تقييم المخاطر؟	لا يتم تقديم تقارير تخص تقييم المخاطر للوحدة بل تقدم الى قسم الاستراتيجيك في المديرية العامة الذي من مهامه إدارة المخاطر ودراسة أثارها، أما المؤسسة محل الدراسة هي عبارة عن موظفين فقط مكلفون بأداء مهام مسطرة من الإدارة العليا.	المديرية العامة لا تقدم تقارير عن المخاطر بل تقوم بتوزيع نشريات تخص هاته المخاطر كمخطر الأمن المعلوماتي تلقت المؤسسة نشرية بخصوصه وقامت مصلحة الاتصال بتوزيعه على المعنيين. وكذلك نشرية بخصوص الأمن الصناعي الذي يشدد على الإجراءات والوسائل الأمنية التي يجب على العامل إتباعها في محيط عمله. المديرية لا تقدم نشريات بشكل عشوائي وإنما نتيجة دراسات ممحصة.
س6: هل البرنامج الذي تعتمد مؤسستكم يساعدها في إدارة المخاطر؟ وكيف؟	نعم حيث انه كان عامل أساسي لتقليل المخاطر والأخطاء. عن طريق انجاز الأعمال بسرعة ودقة، فسابقا كانت تعتمد المؤسسة تطبيق الاكسال لإنجاز أعمالها حيث يستغرق منها مدة طويلة، أما البرنامج الحالي **oracle**، قلل الأخطاء وبالتالي تقليل المخاطر. على سبيل المثال الاهتلاك كان يتطلب وقت كبير لإنجازه عبر تطبيق الاكسال، أما حاليا ينجز في وقت وجيز.	بالطبع. يساعد برنامج **"الحساب"** المستخدم في مصلحة المحاسبة والمالية بالإضافة الى البرامج المساعدة الأخرى المستخدمة في مختلف مصالح المؤسسة، من خلال توفير معلومات دقيقة في وقت وجيز، تقليص الجهد، إمكانية العودة للملفات المؤرشفة في أي وقت.....الخ.
س7: هل تم تدريبكم وتكوينكم للتعامل مع أي خطر؟	نعم تم تدريب وتكوين العاملين للتعامل مع أي خطر.	لدى المؤسسة نوعين من التدريب الأول تدريب ذاتي وهو عبارة عن موظف ذو كفاءة وخبرة يساعد ويوجه

		الأقل منه خبرة، والنوع الثاني تقوم به مصلحة الأمن داخل المؤسسة التي تقوم بنشر حملات توعوية وتدريبية حول كيفية التعامل مع المخطر والوقاية منه.

من إعداد الطالبتين .

تعليق:

لمقارنة جاهزية مؤسستي اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة في مجال إدارة المخاطر يمكن تحليل الأجوبة المقدمة في ضوء متطلبات إدارة المخاطر حسب المعايير المعتمدة مثل: الفهم الصحيح للمخاطر وإدارتها، وجود هيكل تنظيمي مخصص، آليات الاستجابة للازمات، توفر تقارير دورية، الاعتماد على أنظمة معلومات فعالة، وأخيرا التدريب والتوعية. كالاتي:

1- فهم المخاطر:

بالنسبة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة تعريف جيد لكن بسيط ومختصر ووصف عام لإدارة المخاطر وغير مفصل.

بالنسبة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة تعريف دقيق يشير الى النظرة المستقبلية للمخاطر، بالإضافة الى الوصف الدقيق لإدارة المخاطر الذي يوضح الإجراءات والجانب التحليلي.

2- وجود مصلحة مختصة:

بالنسبة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة لا توجد، لكن يشار الى مركزية القرار للمديرية العامة.

بالنسبة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة لا توجد مصلحة متخصصة بإدارة المخاطر.

3- الاستجابة في الأزمات (جائحة كورونا):

بالنسبة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة استجابة سطحية دون خطط واضحة أو تدابير استباقية.

بالنسبة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة استجابة مزدوجة (عملياتية وتسييرية) مع إجراءات واضحة وملاحظات تحليلية.

4- التقارير ومتابعة المخاطر:

بالنسبة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة لا توجد تقارير موجه للوحدة مباشرة.

بالنسبة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة توجد نشريات مدروسة من المديرية مع متابعة تنفيذية.

5- استخدام البرامج المعلوماتية:

بالنسبة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة استخدام **برنامج "ORACLE"**، ساهم في تقليل الأخطاء والمخاطر.

بالنسبة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة استخدام **برنامج "الحساب"** ووسائل أخرى بدقة وفعالية.

6- التكوين والتدريب:

بالنسبة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة تكوين تقليدي عام.

بالنسبة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة تكوين مزدوج (ذاتي و مؤسساتي) أكثر شمولا وتنظيما.

وعليه و انطلاقا من التحليل أعلاه يتضح أن مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة تظهر مستوى أعلى من الجاهزية لتكوين إدارة مخاطر فعالة بناء على:

- ✓ وضوح مفهوم لإدارة المخاطر واستشرافها.
- ✓ وجود استجابة مزدوجة (وقائية و تسييرية) خاصة في ظل الأزمات.
- ✓ اعتماد نظام معلومات فعال ومتعدد الاستخدام.
- ✓ وجود خطة تدريب وتوعية تشمل جميع المستويات.

بينما تبدو اتصالات الجزائر وحدة ورقلة اقل جاهزية بسبب:

- ✓ مركزية شديدة في اتخاذ القرار دون تمكين على مستوى الوحدة.
- ✓ ضعف الاستجابة للأزمات.
- ✓ غياب ثقافة المخاطر بشكل ميداني.

الفرع الثاني: مناقشة نتائج المخاطر المالية المحققة

في هذا الفرع تم عرض المخاطر المالية، كمخطر السيولة، الرفع المالي، والمديونية، التي تم حسابها بالاعتماد على بيانات مؤسستي اتصالات الجزائر وحدة ورقلة و سونلغاز مديرية التوزيع بورقلة، مع تحليل دور التدقيق الداخلي في التقليل منها خاصة خلال جائحة كورونا.

أولا: بالنسبة لمخطر انخفاض السيولة

بعدما قمنا بحساب مخطر انخفاض السيولة لدى المؤسستين، قمنا بإعداد جدول يلخص هذا المخطر بالنسبة لكل مؤسسة بغية المقارنة بينهما. الجدول أدناه يوضح ذلك:

1- السيولة العامة:

النسبة المعيارية للسيولة العامة في المؤسسات الخدمية تفوق 1، ويقارن الجدول التالي هذه النسبة بما تحقق في مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة.

الجدول رقم(2–11): تطور نسبة السيولة العامة ومعدلات نموها لكل مؤسسة خلال الفترة 2017–2022.

المؤسسة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	الملاحظة العامة
اتصالات الجزائر وحدة ورقلة	1.11	1.26	5.62	5.14	1.37	1.45	تظهر السيولة العامة تذبذبا وضعفا نسبيا، ما يعكس هشاشة في تغطية الالتزامات قصيرة الأجل.
معدل النمو= المقارنة – الأساس ÷ الأساس	–	0.13	3.46	-0.08	-0.73	0.05	
سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة	2.71	3.3	3.61	3.2	2.29	1.52	نسب السيولة العامة تظهر وضع أكثر استقرار، رغم التراجع التدريجي في معدلات النمو في السنوات الأخيرة.
معدل النمو= المقارنة – الأساس ÷ الأساس	–	0.21	0.09	-0.11	-0.28	-0.33	

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم(2–5): تمثيل تباين نسبة السيولة العامة ومعدلات نموها لكل من مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال سنوات الدراسة.

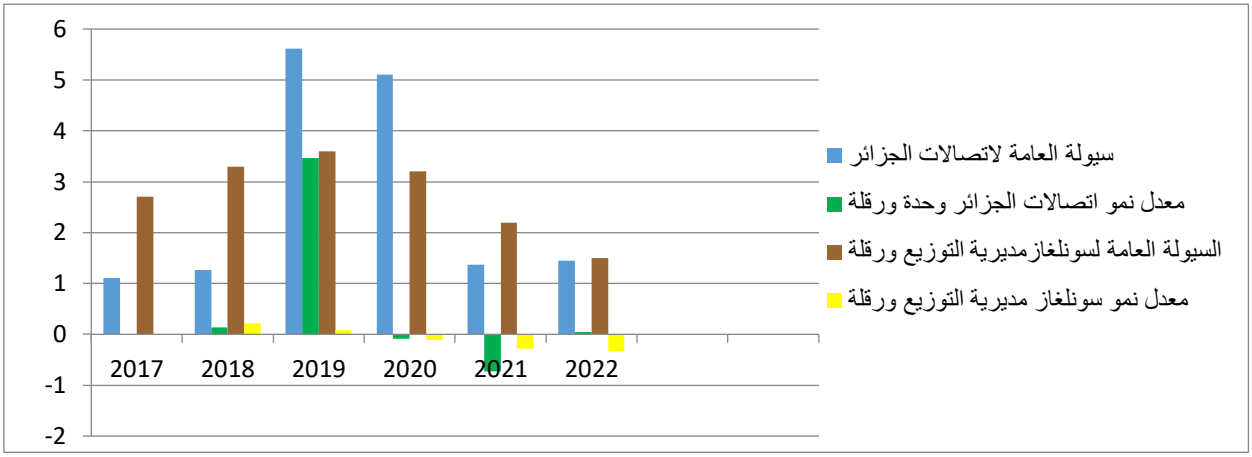

من إعداد الطالبتين.

تحليل الوضعية:

بناء على تحليل نسب السيولة العامة ومعدلات نموها خلال فترة الممتدة من 2017 الى 2022، نلاحظ وجود تباين بارز في هاته النسب بين كل من مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة، بالنسبة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة نلاحظ أنها مرت بمرحلتين، مرحلة الارتفاع المفاجئ كانت من 2017 الى 2019، حيث حققت نسب سيولة 1.11 سنة 2017، الى 1.25 سنة 2018، وهي نسب موجبة أعلى من الواحد لكنها قريبة جدا من الحد الأدنى، والذي يشير الى عدم التحكم في السيولة العامة فأي انخفاض بسيط في الأصول المتداولة أو ارتفاع طفيف فالالتزامات قد يدفع النسبة الى ما دون 1، والتي توحي بان المؤسسة بالكاد قادرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، ثم فجأة نلاحظ قفزة نوعية في هذه النسبة لتصل الى

5.62 سنة 2019، وهي تشير ظاهريا الى تحسن كبير في القدرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل لكن بالنسبة لمؤسسة خدمية فان هذه النسبة المرتفعة جدا لا تعد بالضرورة مؤشرا ايجابيا بل قد تعكس ضعفا في استثمار الأصول المتداولة ووجود سيولة غير موظفة بشكل فعال بالإضافة الى تأخر تنفيذ المشاريع في هذه الفترة وسوء تخطيط مالي وبالتالي فان هذه النسبة قد تفسر ارتفاع حجم الالتزامات قصيرة الأجل مع انخفاض الأصول المتداولة، و ذلك بمعدلات نمو متسارعة من 0.13 سنة 2018 الى 3.46 في 2019، يمكن القول أن هذه القفزة الحادة غير صحية بالنسبة لمؤسسة خدمية فهي تدل على مخزون نقدي غير موظف بشكل فعال، ما يشير كذلك الى تجميد السيولة بدلا من استثمارها في تحسين جودة الخدمات أو تطوير البنية التحتية الرقمية، ويدل هذا التذبذب الحاد في نسب السيولة على غياب الرقابة المحلية حيث لا يوجد مدقق داخلي على مستوى الوحدة بل فقط على مستوى المديرية العامة، أما بالنسبة لمرحلة التقلب والانحدار كانت من 2020 الى 2022،حيث نلاحظ استمرار الارتفاع في سنة 2020 مع انخفاض طفيف مقارنة بالسنة السابقة، إلا أنها لا تزال مرتفعة بشكل مفرط وفي سياق الأزمة الصحية العالمية يمكن تفسيرها ب:

نقص كبير في حجم الاستثمارات بسبب الحجر والتقييدات، صاحبه تراجع في الإنفاق وتعليق المشاريع ميدانيا، ما زاد من تراكم الأصول المتداولة (كالحسابات البنكية و الديون المستحقة)، بينما نلاحظ أن المؤسسة حققت نسبة منخفضة جدا وصلت الى 1.37 سنة 2021 مقارنة بالسنة السابقة، هذه النسبة مقبولة عموما، ولكنها تدل على عدم استقرار وضعية المؤسسة وتحكمها في كتلتها النقدية وبالتالي عدم استقرار هيكلها المالي، بينما نلاحظ تحسن طفيف سنة 2022 ليصل الى 1.45، وفي المقابل نلاحظ أن معدلات النمو في هذه المرحلة كانت 0.08-، 0.73-، 0.05، ما يعكس تذبذبا حادا وعدم استقرار مالي للمؤسسة.

← بينما مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة أظهرت مرحلتين هامتين الأولى: مرحلة الاستقرار الايجابي من 2017 الى 2019 ، فقد حققت المؤسسة نسبة سيولة عامة تصل الى 2.71 سنة 2017 وهي تفوق 1 ما يدل على مستوى مريح من السيولة والذي يعمل بدوره على ضخ قدرة جيدة للمؤسسة على الوفاء بالتزاماتها من جهة ويعكس إدارة فعالة للأصول المتداولة من جهة أخرى، حيث واصلت الارتفاع لتصل الى نسبة3.3 سنة 2018 ثم 3.61 سنة 2019، والتي تعتبر ذروة السيولة المحققة، يشير ذلك الى المستوى المقبول جدا ويعكس كفاءة إدارة السيولة حيث حققت هامش أمان جيد ما يدل على تحكم نسبي جيد في الموارد والمصاريف مدعوما بوجود مدقق داخلي على مستوى الفرع يعني بتقييم نظام الرقابة بشكل مستمر، لكن بالرغم من هذا الارتفاع نلاحظ تناقص في معدلات النمو من 0.21 في 2018 الى 0.09 سنة 2019،وهو ما يعكس تباطؤ نسبي في وتيرة التحسن بسبب قاعدة المقارنة المرتفعة، وهي ظاهرة طبيعية في الاستقرار المالي. إلا أن هذه النسب بدأت في التراجع خلال فترة الجائحة، لتشكل مرحلة التراجع المالي من 2020 – 2022، فقد سجلت نسبة 3.2 سنة2020 و2.29 سنة 2021، هذا الانخفاض يمكن إسناده الى ابرز الأسباب الموضوعية والمتمثلة في: تأخر تحصيل الحقوق من العملاء بسبب القرار الذي تم إصداره بخصوص إعفاء المواطنين من دفع مستحقات استهلاك الكهرباء والغاز، إضافة الى التجميد الجزئي لعملية التدقيق الداخلي مع عدم إعداد أي تقرير خلال السنة...الخ، ثم استقرت النسبة عند 1.52 سنة 2022 وهو تراجع منطقي ناتج عن عدة أسباب أهمها انفصال ولاية نقرت عن ولاية ورقلة والذي أدى بدوره الى نقص في عدة عوامل لها علاقة، رغم هذا الانخفاض لكنه لا يزال ضمن النطاق المقبول وهو ما يعكس بداية التأثر بالجائحة لكن دون انهيار ما يدل على استمرار المؤسسة في الإنفاق التشغيلي ومحاولة

تحقيق التوازن بين السيولة ومواصلة الخدمة خصوصا في ظرف عالمي استثنائي، وفي المقابل نلاحظ أن هذا الانخفاض للنسب صاحبه انخفاض في معدلات النمو بتسجيل -0.11، -0.28، -0.33، خلال 2020، 2021، 2022، على التوالي، ما يعكس نموا بطيئا للمؤسسة خلال السنوات الأخيرة من الدراسة.

2- السيولة المختصرة (0.3-0.5):

النسبة المعيارية للسيولة المختصرة في المؤسسات الخدمية ضمن نطاق المعياري0.3- 0.5ويقارن الجدول التالي هذه النسبة بما تحقق في كل من مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة وسونلغاز مديرية التوزيع ورقلة.

الجدول رقم(2-12): تطور نسبة السيولة المختصرة ومعدلات نموها لكل مؤسسة خلال الفترة 2017-2022.

المؤسسة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	الملاحظة العامة
اتصالات الجزائر وحدة ورقلة	0.78	0.97	5.50	5.03	1.07	1.09	تعاني من تذبذب واضح في نسب السيولة المختصرة ومعدلات نموها، مما يعكس حالة عدم الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة.
معدل النمو= المقارنة – الأساس ÷ الأساس	-	0.24	4.67	-0.08	-0.78	0.01	
سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة	2.72	3.3	3.61	3.18	2.29	1.52	نسب مستقرة نسبيا تفوق الحد الأدنى المقبول، رغم تسجيل بعض التذبذب في معدلات النمو، وهو ما يدل على نوع من الاستقرار المالي مع وجود تقلبات محدودة في الأداء.
معدل النمو= المقارنة – الأساس ÷ الأساس	-	0.21	0.09	- 0.11	0.27-	0.33-	

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم(2-6): تمثيل تباين نسبة السيولة المختصرة ومعدلات نموها لكل من مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال سنوات الدراسة.

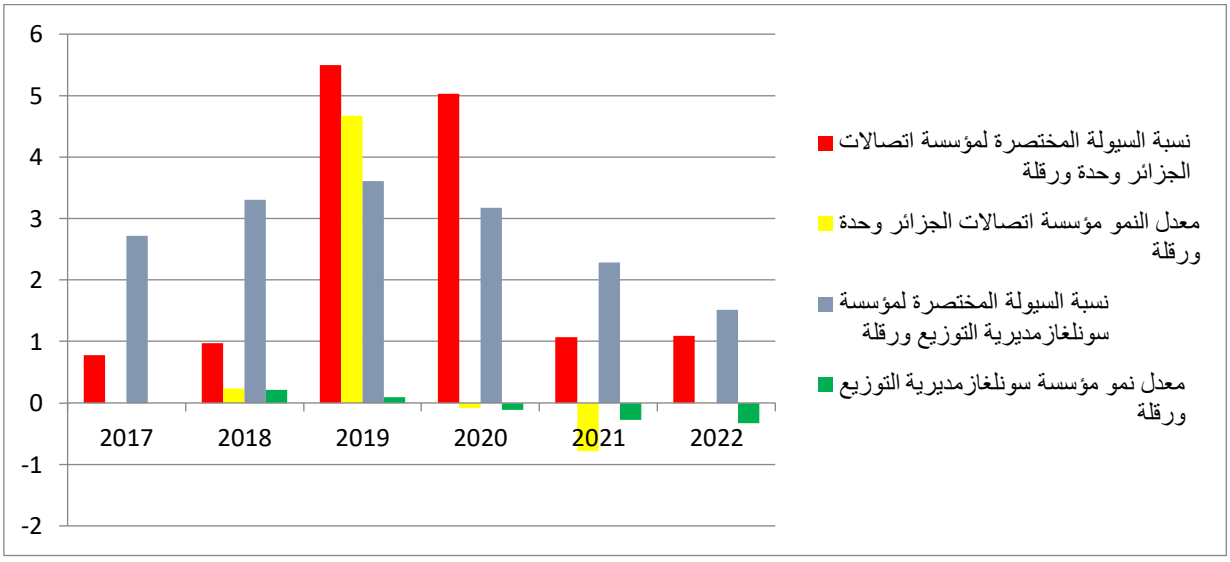

من إعداد الطالبتين

تحليل الوضعية:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها في الجدول أعلاه نلاحظ أنهناك تباين في نسب السيولة المختصرة بالنسبة لكل مؤسسة، فقد أظهرت مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة نسب متذبذبة بين ارتفاع حاد وانخفاض، فقد تم تقسيم هذه النسب خلال فترة الدراسة الى ثلاثة مراحل هي: مرحلة الاستقرار الايجابي من 2017- 2018، حيث حققت نسب 0.97،0.78 على التوالي، مع معدل نمو بلغ قدره 0.24 سنة 2018 وهي نسب تشير الى قدرة مقبولة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على المخزون، اتصالات الجزائر رغم أنها شركة عمومية تواجه: درجة من المنافسة(خاصة مع خدمات الهاتف النقال والانترنت الخاصة)، بالإضافة الى السوق الأكثر ديناميكية وتغيرا من حيث الزبائن والخدمات، فان هذه النسبة تعتبر جيدة نسبيا لكنها توحي أيضا بعدم استغلال السيولة المتاحة في فرص تطوير أو تحديث البنية التحتية أو توسعة الشبكات، رغم أن النسبة تفوق المستوى المقبول الى أنها تظهر تحفظا ماليا في مؤسسة يفترض أن تكون أكثر ديناميكية واستثمارا في ظل تطور التكنولوجيا والمنافسة الرقمية، مرحلة الارتفاع الحاد 2019 – 2020، فقد سجلت المؤسسة نسب 5.5، 5.03 على التوالي، بمعدلات النمو إيجابي بلغ قدره4.67 سنة 2019 ونمو سلبي بلغ . 0.08 سنة 2020وهي قفزة حادة جدا تدل على جمود توظيف الموارد التشغيلية، هذا النوع من الارتفاع في مؤسسة خدمية قد يكون مؤشرا سلبيا، وفي سنة 2020 رغم الجائحة إلا أن النسبة بقيت مرتفعة وهي تعكس عجز المؤسسة على توظيف سيولتها بشكل فعال حتى في وقت الحاجة. وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة في هاته الفترة تبنت سياسة التحفظ المالي خوفا من الوقوع في مخطر من مخاطر الخزينة مثل: مخطر العسر المالي وذلك راجع بشكل أساسي الى عدم توفر الوحدة على مدقق داخلي يقوم بمتابعة عملياتها وتقويم أدائها وتقديم توصيات تزيد من استثمار مخزونها النقدي وتدفعها نحو التوسع وتطوير بنيتها التحتية، ثم تليها مرحلة الانحدار والاستقرار من 2021 – 2022، وهي مرحلة التعافي من أثار الجائحة، حيث نلاحظ انخفاض ملحوظ في هذه نسبة فقد وصلت الى 1.07 بمعدل نمو سلبي بلغ . 0.78 سنة 2021 وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بالسنة السابقة، وهو تراجع واضح في السيولة المختصرة ليصبح اقرب للنطاق المعياري، مما قد يشير الى بداية تحرك المشاريع أو الارتفاع في الالتزامات نتيجة النقص الحاد الذي شهدته في السنوات السابقة، أما بالنسبة لسنة 2022نلاحظ ارتفاع طفيف جدا في النسبة ليصل الى 1.09 بمعدل نمو إيجابي بلغ 0.01 ، وهي تدل على تحسن بسيط واستقرار المالي، يعكس اجتهادات المؤسسة في محاولة استثمار مخزونها النقدي بشكل يجعلها أكثر أريحية في بيئة الأعمال.

بينما مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة مرت بمرحلتين خلال فترة الدراسة، مرحلة الارتفاع المستمر من 2017- 2019، بتحقيق نسب 2.72 سنة 2017 و 3.3 سنة2018 و 3.61 سنة 2019 بمعدلات نمو إيجابية بلغت 0.21 سنة 2018 و0.09 سنة 2019 ، وهي نسب تفوق النطاق المعياري لكنها تدل على الحذر البالغ بما أنها مؤسسة خدمية تجارية ذات طابع اقتصادي اجتماعي، وتعمل جاهدة على تحقيق التوازن بين توفير الكتلة النقدية وتقديم الخدمة، ومنه يمكن القول أن المؤسسة لا تواجه خطرا آنيا في الوفاء بالتزاماتها ويمكنها بسهولة تسيير الصدمات الطارئة(كالأزمات الاقتصادية أو تأخيرات في التحصيل)، في مؤسسة خدمية عمومية غالبا ما تكون الأولوية فيها للاستمرار والخدمة العمومية لا الربحية القصوى وبالتالي الاحتفاظ بالسيولة يعتبر خيارا مقبولا وربما مخططا له من الدولة أو التنظيم المالي الداخلي، حيث بلغت النسبة ذروتها سنة 2019 بتحقيق 3.61، وهي

نسبة مرتفعة جدا من المنظور المالي تدل على وجود فائض غير مستثمر للنقدية ولم يتم توظيف هفي المشاريع وبصيغة أخرى أن القيم الجاهزة والغير جاهزة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل بمعدل 3.61، وبالتالي ضعف واضح في استغلال الكتلة المتوفرة. لكن بما أن سونلغاز:

- ✓ تحتكر السوق الوطني لتوزيع الكهرباء والغاز.
- ✓ تعمل في قطاع عمومي مدعوم من الدولة.
- ✓ تعمل على قاعدة زبائن واسعة ومستقرة.
- فان هذا الفائض في السيولة المختصرة يفسر ك:

سياسة احترازية لضمان استمرارية الخدمة في كل الظروف، مرونة مالية مقصودة لتفادي الاعتماد المفرط على القروض أو التمويلات الخارجية. ومنه فان النسبة التي حققتها هاته الأخيرة مقبولة بل منطقية، تعكس إستراتيجية مالية محافظة ضمن طبيعة نشاط شبه احتكاري وعمومي وبالتالي يمكن القول أنها تحظى باستقرار على مستوى التدفقات النقدية. مرحلة الانخفاض من 2020- 2022، حققت المؤسسة خلال هذه الفترة نسب متفاوتة فيما بينما بميل منخفض بتسجيل 3.18 سنة 2020، 2.29 سنة 2021، 1.52 سنة 2022بمعدلات نمو سالبة بلغت . 0.11، . 0.27، . 0.33 على التوالي ،وهي تظهر تراجع تدريجي لكنه لا يزال فوق النطاق المعياري، لكنه يشير الى تحول في إدارة السيولة نحو مزيد من الواقعية وذلك من خلال استقرار النسبة عند 1.52 وهي أدنى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة مما يعني أن المؤسسة حققت هامش أمان قدر ب 0.52 وهو هامش مقبول جدا ومنطقي يعكس اتجاه المؤسسة نحو تخفيض الفوائض والعمل على تحقيق توازن أفضل..

3- السيولة الآنية (0.2-0.3):

النسبة المعيارية للسيولة الانية في المؤسسات الخدمية 0.2- 0.3، ويقارن الجدول التالي هذه النسبة بما تحقق في مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة.

الجدول رقم(2-13): تطور نسبة السيولة الآنية ومعدلات نموها لكل مؤسسة خلال الفترة 2017-2022.

المؤسسة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	الملاحظة العامة
اتصالات الجزائر وحدة ورقلة	0.14	0.10	0.04	0.02	0.14	0.21	مستوى ضعيف جدا طوال الفترة (أقل من 0.3)، مما يشير الى ضعف شديد في تغطية التزامات الفورية، مع معدلات نمو تميزت بالتذبذب الواضح.
معدل النمو	-	0.28.	0.6.	0.5.	6	0.5	
سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة	0.07	0.14	0.09	0.21	0.07	0.06	نسب دون المستوى المطلوب، رغم أنها سجلت مستويات أفضل نسبيا مقارنة بنظيرتها خاصة في 2020، معدلات نموها شهدت تذبذبا لافتا، مما يدل على غياب استقرار واضح في السيولة الفورية.
معدل النمو	-	1	0.35.	1.33	0.66.	0.14.	

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم (2–7): تمثيل تباين السيولة الآنية ومعدلات نموها لكل من مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال سنوات الدراسة.

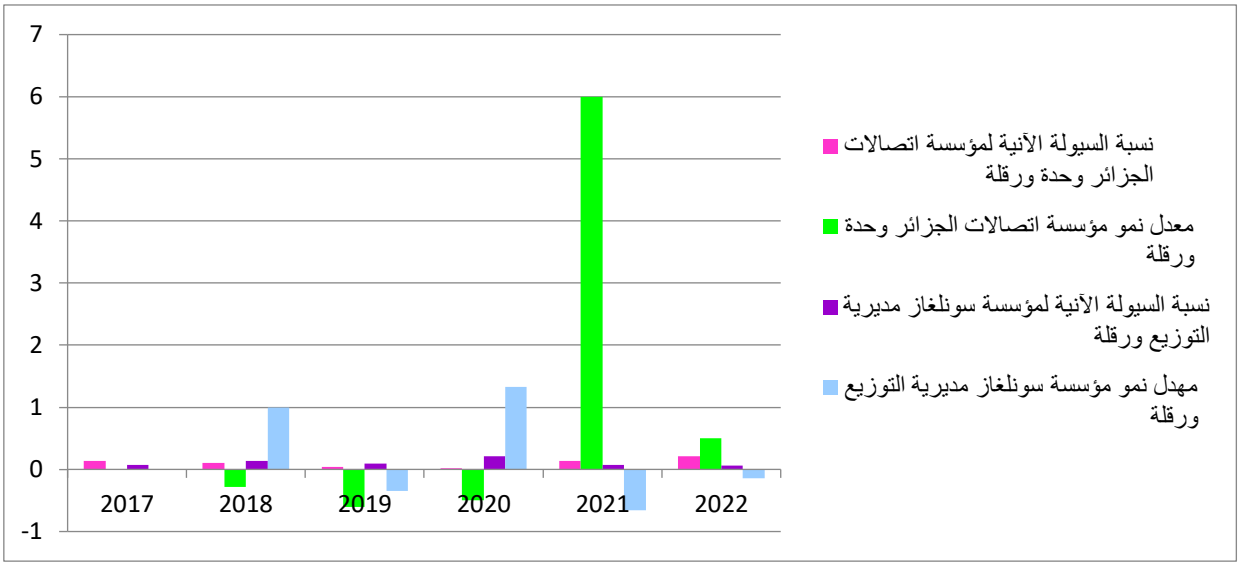

من إعداد الطالبتين.

تحليل الوضعية:

بناء على الجدول أعلاه يتضح أن مؤسسة اتصالات الجزائر حققت نسبب متذبذبة على مستوى السيولة المختصرة، حيث قسمت هذه النسب الى مرحلتين هما: مرحلة الانخفاض الحاد من 2017 – 2020، حيث نلاحظ أن المؤسسة سجلت نسب 0.14، 0.10، 0.04، 0.02 على التوالي بمعدلات نمو بلغت . 0.28 سنة 2018 و 0.6 سنة 2019 و 0.5 سنة 2020، وهي تقل عن الحد الأدنى المقبول(0.2)، هذا راجع الى انخفاض في القيم الجاهزة وغير الجاهزة و انخفاض الديون. ما يعكس نقص النقد أو ما يعادله وهو ضعف في مواجهة الالتزامات الفورية والذي يعكس بدوره تجميد السيولة النقدية أو سوء تسيير الأصول السائلة أما بالنسبة لسنة 2020(سنة الجائحة) نلاحظ أن المؤسسة حققت نسبة 0.02، وهي أدنى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة، والتي تعني أن المؤسسة تمتلك سوى 2 من النقد اللازم لتغطية التزاماتها الفورية، والتي تكشف عن غياب شبة تام للسيولة الفورية في وقت الأزمة، مما يعكس خطر مالي كبير. هذا الضعف البارز يفسر بظروف جائحة كوفيد التي أثرت على التحصيلات بشكل مباشر وزادت من حجم التكاليف ما أدى الى شح في السيولة وقد يشير أيضا الى مشاكل في إدارة النقد أو غياب احتياطي مالي لمواجهة الأزمات. مرحلة التحسن النسبي من 2021- 2022، نلاحظ أن هذه الأخيرة سجلت نسب سيولة فورية 0.14، 0.21 بمعدلات نمو إيجابية 0.14 و0.21 على التوالي، وهي

تدل على تعاف جزئي بعد الانهيار في 2020، بينما نلاحظ أنها سجلت نسبة 0.21 سنة 2022، وهي أول مرة تتجاوز النسبة المعيارية منذ بداية الفترة، ما يشير الى تحسن حقيقي في التسيير النقدي راجع الى التحسن النسبي في التحصيلات رغم هذا التحسن الطفيف مقارنة بالسنوات السابقة تبقى النسب دون المستوى المثالي، يعكس الضغط المستمر على السيولة وضعف المخزون المتاح لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل بسبب غياب إصلاحات مالية واستمرار الاعتماد على الأصول الغير سائلة.

أما بالنسبة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة أظهرت أن جميع نسب السيولة الآنية متذبذبة تتراوح بين ارتفاع وانخفاض غير متحكم فيه وأنها تقل عن المستوى المعياري (0.2)، حيث نلاحظ أنها حققت أعلى نسبة خلال سنوات الدراسة في 2020بتسجيل 0.21 بمعدل نمو إيجابي 1.33 هذا الارتفاع يعود الى انخفاض القيم الجاهزة و ارتفاع الديون قصيرة الأجل ، تزامنت مع جائحة كوفيد-19، يعزى هذا الارتفاع الى تأثيرات الجائحة التي أدت بدورها الى تقليص الإنفاق ونقص الاستثمارات وتأجيل مشاريع، فقد دفعت بالمؤسسة الى تبني نظام جديد خاص بالزبائن يعني التحصيلات الذي كان له دور ايجابي وفعال خلال الأزمة في تحصيل المستحقات من العملاء دون عناء التنقل أو خروج أعوان التحصيل ما قلل تكلفة وزاد في التحصيلات وهي من الآثار الايجابية على المؤسسة إضافة الى تقليل تكاليف التنقل لإجراء اجتماعات حضورية والاكتفاء بالاجتماعات عم بعد وبالتالي التخلص من عدة مصاريف إضافية، ما وفر بدوره سيولة مؤقتة، أما ادني نسبة فكانت في 2022 بتسجيل 0.06 بمعدل نمو سلبي بلغ .0.14 ، وهو تراجع كبير بعد الأداء الجيد في 2020، قد يعود الى استنزاف السيولة التي تم تجميعها خلال الجائحة والذي بدوره يعكس تراجعا خطيرا في القدرة على تغطية الالتزامات الفورية، ويوحي بهشاشة كبيرة في السيولة الآنية وبالتالي ينذر بوجود صعوبة في دفع المستحقات الفورية. وبين 2017و2019 بمعدلات نمو موجبة 1 سنة 2018 وسالبة . 0.35 سنة 2019، ثم من جديد بين 2021 و2022 لوحظ استقرار نسبي عند مستويات منخفضة مما يشير الى استمرار ضعف إدارة السيولة دون اتخاذ إجراءات فعالة لتحسين الوضع المالي.

وعليه:

يظهر تحليل الوضع المالي أن مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة تواجه مخاطر انخفاض السيولة، نتيجة غياب تخطيط مالي محكم وافتقارها لرقابة داخلية فعالة على المستوى المحلي، ما يضعف قدرتها على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل ويهدد استقرارها المالي. في المقابل تبدو سونلغاز مديرية توزيع ورقلة أكثر استعدادا لمواجهة تلك المخاطر، بفضل سياسة مالية تحفظية وهوامش أمان كافية، تعكس إدارتها الحذرة للسيولة بما يتماشى مع طبيعتها كمؤسسة تحتكر السوق.

ثانيا: بالنسبة لمخطر الرفع المالي.

بعدما قمنا بحساب مخطر الرفع المالي لدى المؤسستين، قمنا بإعداد جدول يلخص هذا المخطر بالنسبة لكل مؤسسة بغية المقارنة بينهما. الجدول أدناه يوضح ذلك:

1- مخطر اثر الرفع المالي

يقارن الجدول التالي هذه النسبة اثر الرفع المالي بما تحقق في مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة.

الجدول رقم(2-14): تطور مخطر اثر الرفع المالي ومعدلات نموه لكل مؤسسة خلال الفترة 2017-2022.

المؤسسة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	الملاحظة العامة
اتصالات الجزائر وحدة ورقلة	-0.001	-0.002	1.075	-0.01	-0.001	-0.002	أغلب نسب مخطر اثر الرفع المالي سالبة، ما يدل على اعتماد المؤسسة على الديون بشكل اكبر بسبب الحاجة الى الاستثمار دون تحقيق العائد المتوقع.
معدل النمو	-	1	-538.5	-1	-0.9	1	
سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة	-7.61	-4.07	-3.97	-5.72	-3.81	2.1	رغم موقعها الاحتكاري، فقد واجهت تحديات في تحقيق مردوديات ايجابية بسبب اثر رفع مالي سالب.
معدل النمو	-	-0.46	-0.02	0.44	-0.33	-1.55	

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم (2-8): تمثيل تباين مخطر أثر الرفع المالي ومعدلات نموه لكل من مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال سنوات الدراسة .

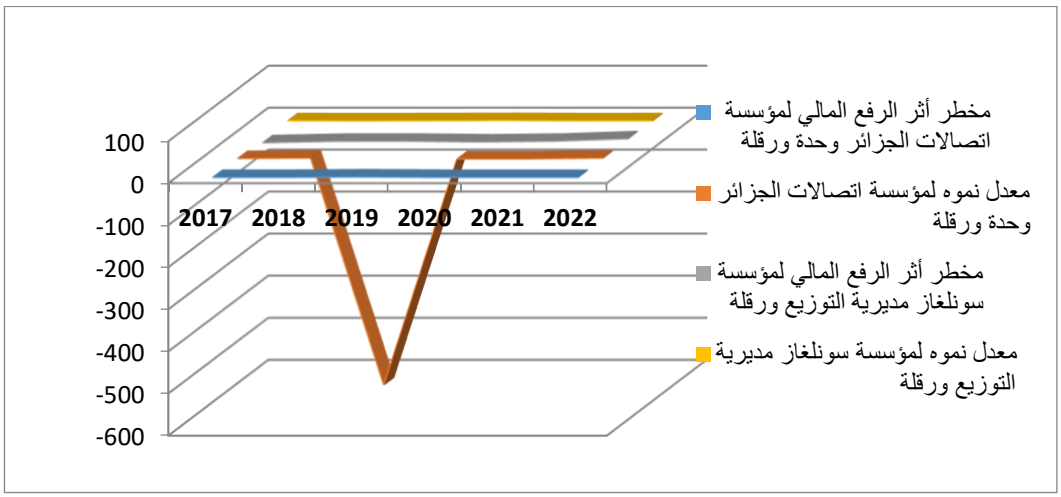

من إعداد الطالبتين.

تحليل الوضعية:

نلاحظ خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2022، أظهر مؤشر "أثر الرفع المالي تباينا واضحًا بين أداء مؤسستي اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة، فهو بدوره يعكس مدى فاعلية استغلال كل مؤسسة للتمويل بالديون في تحسين ربحيتها على مستوى الأموال الخاصة.

بالنسبة لاتصالات الجزائر – وحدة ورقلة، يتبين أن أثر الرفع المالي كان في مجمله سلبيًا طيلة الفترة، فيمكن تقسيمه الى ثلاثة مراحل، مرحلة اضطراب طفيف خلال2017-2018 بتسجيل نسب سالبة وضعيفة (0.001- و 0.002-)على التوالي، ما يشير إلى خسائر تشغيلية ، صاحبه معدل نمو طفيف (1%) يدل على استمرار الأداء السلبي دون تحسن ملحوظ، مما يشير كذلك إلى أن الاستدانة لم تلعب دورًا إيجابيًا لكن تأثيرها كان محدودًا وغير مقلق، تليها مرحلة اضطراب حاد في سنة 2019، فقد شهدت المؤسسة قفزة نوعية غير مسبوقة في هذا المؤشر حيث بلغ أثر الرفع المالي 1.075، وهي نسبة مرتفعة جدًا وتدل على أن التمويل بالدين ساهم بقوة في تحسين العائد على حقوق الملكية، و مع ذلك هذه النتيجة الاستثنائية قد تكون مرتبطة بحدث غير متكرر (مثل تحقيق ربح كبير أو تقليص مفاجئ في الالتزامات)، ولا تعكس أداء مستداما، الدليل على ذلك هو ما حدث في سنة 2020، حيث عاد المؤشر للانخفاض مسجلا -0.01، في ظل تداعيات أزمة كوفيد- 19 وتراجع الأداء العام، لكن معدل النمو كان سلبيًا جدًا بتسجيل (538.5-%)، مما يعكس تقلبا حادًا وغير طبيعي ناتجا ربما عن عملية محاسبية أو تغيير استثنائي للهيكل المالي أو الأرباح. وتليها عودة الاضطراب والانخفاض من 2020 الى 2022، والعودة إلى نسب سالبة 0.01- في 2020 – 0.001 في 2021، 0.002- في 2022)، تدل على فقدان السيطرة على التوازن المالي مجددًا بعد تحسن وهمي أو مؤقت في 2019. أما معدلات النمو في هذه الفترة كانت سالبة، مما يؤكد تراجعًا مستمرًا في الأداء المالي وعدم وجود إستراتيجية فعالة لضبط التمويل.

أما بالنسبة لمؤسسة سونلغاز – مديرية التوزيع ورقلة-، فإن الوضع كان أكثر تقلبا وخطورة خلال نفس الفترة. فقد تعكس النتائج فترة اضطراب مالي من 2017 الى 2021 بتسجيل قيم سالبة من 7.61- الى 3.81- ما يعكس وضعا غير مستقر واعتماد كبير على الديون دون تحقيق عوائد كافية، فالنسبة المسجلة في أول سنة خلال فترة الدراسة أظهرت مؤشر أثر رفع مالي سلبي حاد بلغ 7.61- وهي أدنى قيمة مسجلة خلال الفترة المدروسة، ما يشير إلى أن الديون كانت تشكل عبئا ثقيلا جدا على العائد المالي، وربما أن المؤسسة كانت تمول نشاطها بقروض دون مردودية كافية، هذا الوضع استمر في السنوات التالية حيث سجلت المؤسسة نسبا سلبية تتراوح بين 4.07- و 3.97- خلال الفترة 2018-2019، مما يعكس ضعفًا بنيويا في هيكلة التمويل وعدم الفعالية في تحويل القروض إلى نمو حقيقي في العائدات ما صاحبة تحسن طفيف في معدلات النمو بتسجيل (0.46-، 0.002-) على التوالي، مما قد يشير الى محاولة تحسين الوضع، أما سنة 2020 شهدت تدهورا مفاجئا ليصل الى 5.72- مع نمو 0.44 ما يعكس زيادة في الخطر رغم التحسن الظاهر في النمو، و في سنة 2021ورغم تسجيل تحسن نسبي، إلا أن الأثر بقي سالبا (3.81-) ما يعني أن الإشكال في استغلال الديون لا يزال قائما والذي يعكس ضعفا في القدرة على توليد أرباح تشغيلية لتغطية التكاليف الثابتة

الناتجة عن الديون ومع ذلك شكلت سنة 2022 نقطة تحول إيجابية سجلت فيها المؤسسة لأول مرة أثر رفع مالي موجب (2.1)، وهو مؤشر على أن التمويل بالديون بدأ يؤتي ثماره، وأصبح يستخدم في أنشطة تحقق عائدًا يفوق كلفته، هذا التحسن اللافت قد يعود إلى إعادة هيكلة الديون أو إلى تحسن في نتائج الاستغلال لكنه يبقى بحاجة إلى تثبيت واستمرارية، إلا أننا في المقابل نلاحظ أن معدل النمو كان في تراجع مقارنة بالسنوات السابقة, كما يجدر الإشارة الى أن تسجيل نسب مردودية سالبة لا تقلق المؤسسة لأنها تعبر عن خدمة المصلحة العامة كهدف أساسي نظير تحقيق ربح.

وعليه:

يمكن القول أن مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة تتبنى سياسة تمويلية محافظة، لا تعتمد بشكل كبير على الديون، لكنها في المقابل لا توظفها بكفاءة عندما تلجأ إليها، ويظهر ذلك في بقاء أثر الرفع المالي سالبا معظم السنوات، أما سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة فتعاني تاريخيا من آثار سلبية شديدة للاستدانة، وهو ما يشير إلى خلل في هيكلة التمويل أو ضعف في إدارة الموارد المالية، لكنها بدأت تظهر تحسنا ملحوظا منذ سنة 2022، ما قد يدل على بداية تصحيح المسار المالي، شريطة استمرار هذا النهج مستقبلاً.

ثالثا: بالنسبة لمخطر المديونية

بعدما قمنا بحساب مخطر المديونية لدى المؤسستين، قمنا بإعداد جدول يلخص هذا المخطر بالنسبة لكل مؤسسة بغية المقارنة بينهما. الجدول أدناه يوضح ذلك:

1- نسبة الدين:

النطاق المعياري لنسبة الدين في المؤسسات الخدمية تتراوح بين 0.4-0.6 ،ويقارن الجدول التالي هذه النسبة بما تحقق في مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة.

الجدول رقم(2-15): تطور نسبة الدين ومعدلات نموها لكل مؤسسة خلال الفترة 2017-2022.

المؤسسة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	الملاحظة العامة
اتصالات الجزائر وحدة ورقلة	0.46	0.51	0.12	0.12	0.47	0.45	سجلت نسب دين متقلبة خلال فترة الدراسة، مع ارتفاعات وانخفاضات حادة تعكس عدم الاستقرار في السياسة التمويلية.
معدل النمو	_	0.10	-0.76	0	2.91	-0.04	
سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة	0.32	0.30	0.32	0.33	0.38	0.43	اتسمت نسب الدين بالاستقرار والنمو التدريجي، مما يدل على

معدل النمو	_	-0.0625	0.066	0.03125	0.15	0.13	إدارة أكثر توازنا للتمويل بالاقتراض.

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم(2–9): تمثيل تباين نسبة الدين ومعدلات نموها لكل من مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال سنوات الدراسة.

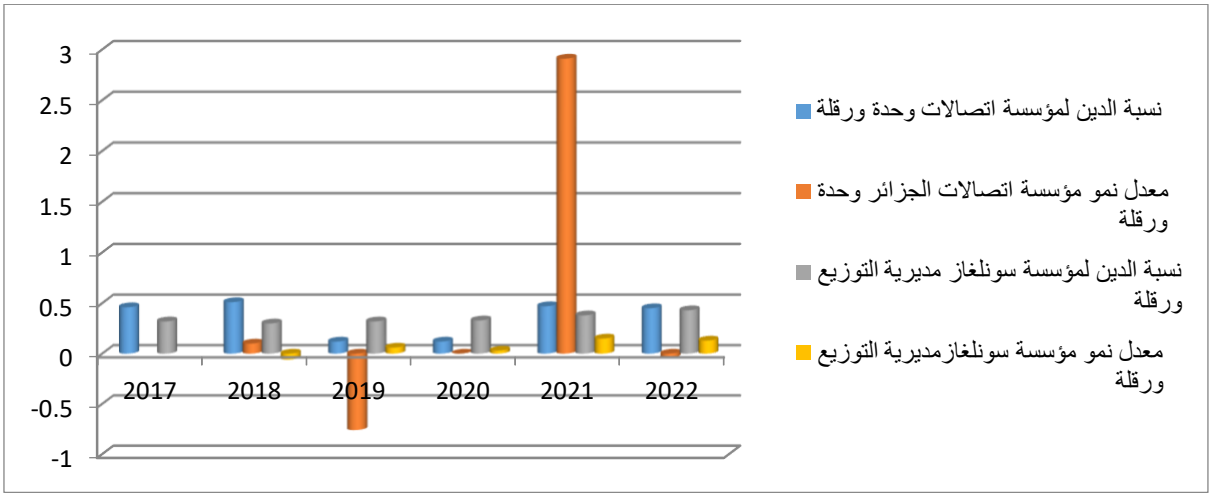

من إعداد الطالبتين

تحليل الوضعية:

خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2022، أظهرت نسبة الدين لمؤسسة اتصالات الجزائر تذبذبا حادًا وغير منتظم، حيث تراوحت بين 0.12 و 0.51، مع تسجيل ارتفاع في 2018 بمعدل نمو (10%)، يتزامن مع غياب نظام تدقيق داخلي فعال محليا، ما قد يفسر بضعف الرقابة الآنية على قرارات التمويل والتوسع،ثم نلاحظ انخفاض حاد في 2019 وذلك بتسجيل معدل نمو سالب(0.76–)، بعدما حققت في سنة 2018 نسبة دين وصلت0.51 وهي مؤشر يدل على أن نسبة الدين تغطي 51% من الهيكل المالي، قد يعود هذا الانخفاض الى توجيهات مركزية أو سياسة تقشفية، لكن غياب تدقيق داخلي محلي لا يضمن بالضرورة أن هذا الانخفاض تم وفق معايير فعالة وقد يكون مؤقتا،ثم نلاحظ استقرار النسبة سنة 2020 بمعدل نمو معدوم (0%)،نلاحظ رغم الظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد إلا أن ديون مؤسسة اتصالات الجزائر لم تظهر أي زيادة من خلال تحقيق نسبة 0.12، غير أن الرقابة غير المستمرة محليا تطرح تساؤلات حول نجاعة إدارة الموارد خلال الأزمة، ثم نلاحظ قفزة كبيرة في 2021 بمعدل نمو موجب (2.91) مقارنة بالسنة السابقة، قد يكون هذا الارتفاع انعكاسا لمشاريع متأخرة، غير أن غياب التدقيق الداخلي في الوحدة يجعل تقييم الجدوى محليا محدودا، فالتقرير المعد يقدم للمديرية العامة ولا يقدم لمدير الوحدة ما يحد من فاعلية القرار على المستوى المحلي، تلتها نسبة تراجع طفيف في 2022 بتراجع معدل نموها الى (0.04–). هذا التغير الواضح في معدلات النمو يعكس غياب استقرار في سياسة التمويل حيث لجأت المؤسسة في بعض السنوات إلى تقليص كبير للديون (كما في 2019، ثم عادت إلى الاعتماد المكثف عليها في2021) ، ما يشير إلى إدارة تمويلية رد فعلية وغير إستراتيجية، رغم هذه التذبذبات فإن نسبة

الدين في : 2022 وصلت (0.45) تكاد تعادل في نسبة سنة 2017 (0.46)، ما يعني أن المؤسسة لم تحقق تقدما فعليا في تحسين هيكلها بل عرفت فقط تحركات متباينة لم تترجم الى استقرار أو تحسن مستدام.

وفي المقابل نلاحظ أن مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة مرت بمرحلة استقرار نسبي في نسبة الدين بين 2017 و 2020 حيث أظهرت نوعا من التوازن في السياسة المالية فقد كانت تحاول الحفاظ على مستوى مقبول من المديونية دون زيادتها بشكل مفرط، وهو ما يشير إلى حرص على تمويل النشاطات الجارية دون تحميل المؤسسة أعباء مالية إضافية، أما الارتفاع المسجل في سنتي 2021 و 2022، والذي بلغ ذروته عند 0.43، فيعكس تحولا في السياسة التمويلية قد يكون ناتجا عن الحاجة لتمويل مشاريع استثمارية جديدة أو مواجهة ضغوط مالية ظرفية مثل ارتفاع التكاليف أو انخفاض الإيرادات، أما بخصوص معدلات النمو، فإن التذبذب الواضح في قيمها يعكس عدم استقرار في التوجهات المالية، فبعد تسجيل معدل نمو سلبي في بداية الفترة (0.0625-) يدل على تقليص طفيف في نسبة الدين، نلاحظ أن المؤسسة سجلت معدلا موجبا سنة 2019 (0.066)، مما يشير إلى ارتفاع نسبة الدين في تلك السنة، ربما بسبب التوسع في الإنفاق، ثم نلاحظ عودتها في تسجل معدل نمو منخفضًا موجب (0.031)، ما يعكس نوعًا من التحفظ في اللجوء إلى الدين، وأخيرًا، في سنتي 2021 و 2022، ارتفع معدل النمو تدريجيا ليستقر عند 0.13، وهو ما يدل على تسارع وتيرة الاعتماد على الدين، نتيجة التقسيم الإداري الذي نص بانفصال ولاية تقرت عن ولاية ورقلة في نهاية الفترة، بالتالي فإن هذه المؤشرات توحي بغياب سياسة تمويلية مستقرة وتبرز الحاجة إلى ضبط إستراتيجية إدارة الدين بما يتماشى مع قدرات المؤسسة على السداد وتحقيق التوازن المالي على المدى الطويل.

2- نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية:

النطاق المعياري لنسبة الاقتراض الى حقوق الملكية في المؤسسات الخدمية من 0.5-1. ويقارن الجدول التالي هذه النسبة بما تحقق في مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة.

الجدول رقم(2-16): تطور نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية ومعدلات نموها لكل مؤسسة خلال الفترة 2017-2022.

المؤسسة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	الملاحظة العامة
اتصالات الجزائر وحدة ورقلة	0.17	1.04	-1.60	0.14	0.91	0.83	نتائج متذبذبة بين انخفاض حاد وارتفاع عشوائي أدى الى وضع غير مستقر عموما ناتج عن عدم استقرار التمويل الخارجي.
معدل النمو	_	5.11	-2.53	-1.08	5.5	-0.08	
سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة	0.49	0.43	0.47	0.50	0.63	0.77	نسب متقاربة بمعدلات نمو متزايدة تدريجيا، ما يشير الى توجهها نحو تمويل توسعها عبر القروض بشكل متزايد ومتوازن.
معدل النمو	_	-0.12	0.09	0.06	0.26	0.22	

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم (2–10): تمثيل تباين نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية ومعدلات نموها لكل من مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال سنوات الدراسة.

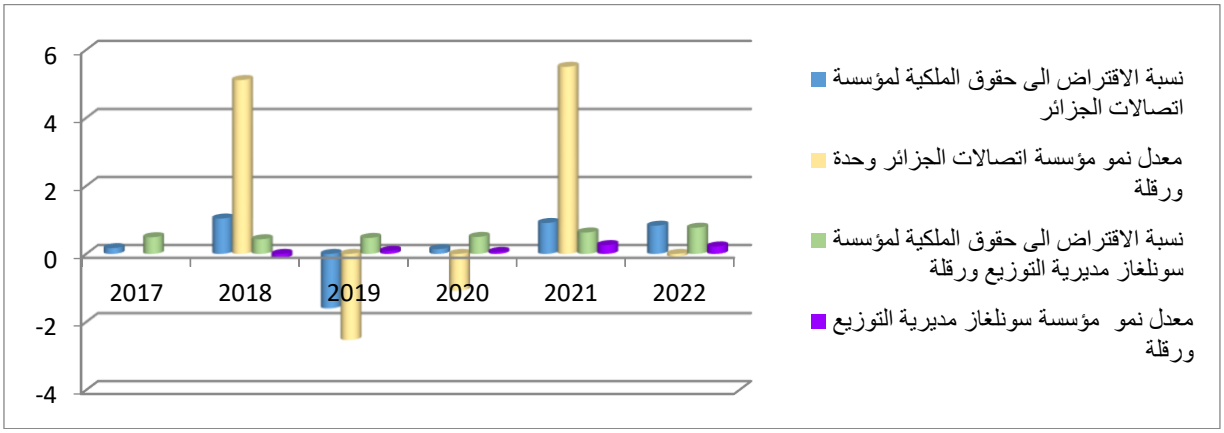

من إعداد الطالبتين.

تحليل الوضعية:

انطلاقا من نتائج الجدول أعلاه والرسم البياني نلاحظ أن مؤسسة اتصالات الجزائر حققت نسب متذبذبة بين ارتفاع حاد وانخفاض خلال فترة الدراسة، فقد سجلت ارتفاع ملحوظ خلال سنتي 2017و 2018 ب 0.17، 1.04 محققة معدل نمو إيجابي 5.11 سنة 2018، تجاوزها الواحد يدل على ارتفاع حاد في الاقتراض ما يعكس بداية دخول المؤسسة في مشاريع رقمية كبرى مثل توسعة شبكة الألياف البصرية لتصل الى المناطق النائية، إضافة الى غياب التدقيق الداخلي المحلي الذي ربما سمح بتوسع استثماري غير مدروس، بعد تحقيقها نسبة متدنية في السنة السابقة والتي تعكس اعتماد شبه كلي على التمويل الذاتي، والذي بدوره عكس الوضع المستقر للمؤسسة خاصة أنها لم تدخل في استثمارات ثقيلة في مجال الرقمنة، كونها مؤسسة خدمية فهي تتمتع بسيولة جيدة، حيث نلاحظ أن غياب مدقق داخلي داخل لم يكن له اثر واضح في هذه المرحلة. بينما في سنة 2019 نلاحظ أن مؤسسة حققت نسبة سالبة(–1.60) بمعدل نمو سلبي قدره . 2.53 ، هذا الانخفاض الحاد يدل على مؤشر خطير يعكس تسجيل خسائر كبيرة أو تآكل حقوق الملكية، قد يكون ذلك نتيجة ضعف الرقابة الداخلية مع وجود استثمارات غير محكمة في التكنولوجيا أو مشاريع لم تؤتي ثمارها علما أنها منافس قوي في السوق، يمكن القول أن غياب التدقيق الداخلي المحلي وضع المؤسسة في مستوى حرج، أما في سنة 2020 (سنة الجائحة) نلاحظ أن المؤسسة حققت نسبة 0.14 بمعدل نمو سلبي قدره .1.08 ، وهي نسبة أفضل مقارنة بالسنة السابقة إلا أنها منخفضة جدا على المستوى المعياري وهو ما دل على انخفاض في الاقتراض نتيجة تأجيل الاستثمارات الكبيرة بسبب ظروف الجائحة من جهة، ومن جهة أخرى رفعت الجائحة الطلب بشكل كبير على خدمات الانترنت نتيجة الحجر الصحي ،مما رفع من حجم الإيرادات دون الحاجة للجوء الى تمويل خارجي إضافي، إضافة الى التحول الرقمي الذي أصبح ضرورة لابد منها في كل مؤسسة والذي بدوره أعطى دفعة إيجابية للمؤسسة وخفف عليها ضغط مالي كبير، بالنسبة لسنة 2021 نلاحظ أن مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة حققت نسبة 0.91 بمعدل نمو إيجابي 5.5 ، وهي نسبة تدل على عودة المؤسسة للاقتراض لتمويل

مشاريعها الرقمية بعد الجمود الذي سببته الجائحة، الحاجة الى المنافسة دفعت بالمؤسسة الى انتهاج نمط استثماري نشط، إلا أن غياب التدقيق الداخلي داخل الوحدة لا يزال يمثل ثغرة محتملة في اتخاذ قرارات تمويلية ذات مخاطرة، أما بالنسبة لسنة 2022 نلاحظ أن مؤسسة حققت نسبة 0.83 بمعدل نمو سلبي. 0.08، وهي نسبة اقل من السابقة تدل على بداية استقرار مالي وتمويلي، أي أن استعمالها للأدوات الحديثة من وسائل دفع الكتروني وتطبيقات ذكية وتحسين البنية الرقمية بدأ يؤتي ثماره بشكل اكبر عليها بالرغم من المنافسة إلا أنها تمكنت من إدارة أفضل للسياسة التمويلية من خلال التحكم في حجم الديون.

بينما مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة نلاحظ أنها حققت نسب متقاربة ومستقرة نسبيا على مدار سنوات الدراسة، فقد حققت سنة 2017 نسبة0.49، وهي نسبة معتدلة تشير الى توازن بين التمويل الذاتي والخارجي، وكونها مؤسسة ذات طابع اقتصادي اجتماعي وتحتكر السوق الجزائرية يدفع بها الى التوسع المستمر، بالإضافة الى وجود مدقق داخلي للفرع يعزز الرقابة المستمرة على القرارات التمويلية، أما في سنة 2019 ،2018 نلاحظ أنها حققت نسب 0.47،0.43 بمعدل نمو سلبي. 0.12 سنة 2018 و2019 تحسن طفيف ب 0.09 على التوالي، وهو يشير الى حدوث انخفاض طفيف يدل على سياسة تمويلية أكثر تحفظا وبدأ محاولات إدماج أدوات رقمية مثل العدادات الذكية وخدمات الزبائن عن بعد، الرقابة المستمرة للمدقق الداخلي ساعدت على ضبط الاقتراض و تحقيق نوع من الاستقرار الناجم عن طبيعة نشاطها الاحتكاري ونتيجة وجود مدقق داخلي يعمل على مراقبة الأداء بشكل مباشر وعن كثب وينتهي بتقديم حوالي أربعة تقارير في السنة في الحالة العادية الى مدير الفرع ما يضبط اتخاذ قرارات سليمة ومناسبة تقلل من حجم المخاطر، أما في سنة 2020 حققت نسبة 0.50 بمعدل نمو إيجابي بلغ 0.06، وهي نسبة تدخل ضمن النطاق المعياري تدل على استقرار نسبي رغم صدمة الجائحة وذلك بفضل التدقيق الداخلي المحلي الذي قام بتكييف السياسات التمويلية لمواجهة تحديات انتشار الفيروس، حيث أن المؤسسة شرعت في رقمنة بعض خدماتها لتقليل الاحتكاك المباشر(فواتير الكترونية، منصات تواصل رقمية) نلتمس ذلك من خلال وضعها نظام خاص بالزبائن تحت تسمية CRMS، وهو نظام وضع لخدمة الزبائن والمؤسسة على حد سواء نتيجة الظروف الاستثنائية فهو سهل عملية التحصيل الحقوق من العملاء بشكل سلسل وفعال وبالتالي قلل حجم الضرر الذي تسببت فيه الأزمة على مستوى الاقتصاد الوطني ،والذي كان له تأثير إيجابي على المؤسسة بشكل عام، أما في سنة 2021، 2022، حققت نسب 0.63، 0.77 على التوالي بمعدلات نمو 0.22، 0.26 ، وهي نسب تدل على ارتفاع ملحوظ ناتج عن دعم مشاريع تحديث شبكات الغاز والكهرباء هذا الارتفاع يفسر أن الديون تغطي نسبة 77% من الهيكل المالي وهو مؤشر يدل على وقوع المؤسسة في مخطر مديونية ، وذلك واضح من خلال تحقيق أعلى نسبة سنة 2022خلال الفترة المدروسة.

3- نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول:

النطاق المعياري لنسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول في المؤسسات الخدمية من 0.5-0.7، ويقارن الجدول التالي هذه النسبة بما تحقق في مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة.

الجدول رقم (2–17): تطور نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول ومعدلات نموها لكل مؤسسة خلال الفترة 2017–2022.

المؤسسة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	الملاحظة العامة
اتصالات الجزائر وحدة ورقلة	0.53	0.48	-0.07	0.87	0.52	0.54	نسب متذبذبة مع معدلات نمو غير مستقرة.
معدل النمو	-	0.09.	1.14.	13.42.	0.40.	0.03	
سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة	0.67	0.69	0.96	0.66	0.61	0.56	نسب مستقرة نسبيا على مدار سنوات الدراسة صاحبها معدلات نمو متوازنة نسبيا.
معدل النمو	-	0.02	0.39	0.31.	0.07.	0.08.	

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم (2–11): تمثيل تطور نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول ومعدلات نموها لكل من مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة خلال سنوات الدراسة.

من إعداد الطالبتين.

تحليل الوضعية:

انطلاقا من النتائج المدونة في الجدول أعلاه وبالاعتماد على الرسم البياني وعلى ضوء أن نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول من المؤشرات المالية الأساسية لقياس الاستقلالية المالية للمؤسسة، التي تعكس مدى اعتماد المؤسسة على تمويل ذاتي مقابل تمويل خارجي، نلاحظ أن مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة سجلت تذبذبا كبيرا في هذه النسبة حيث تراوحت النسب بين (0.87،

-0.07)،حيث نلاحظ أن المؤسسة سجلت نسب 0.53، 0.48صاحبها معدل نمو سلبي.0.09 سنة 2018في سنتي 2017 و2018 على التوالي، وهي نسب متوازنة تشير الى الاعتماد النسبي على التمويل الذاتي، أما في سنة 2019 حققت المؤسسة نسبة سالبة قدرت ب (0.07-) بمعدل نمو سلبي.1.14،وهي أدنى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة والتي تعني أن حقوق الملكية كانت سالبة مقارنة بإجمالي الأصول وهي مؤشر مالي خطير جدا يدل على عجز مالي كبير نتيجة لتجاوز حجم الأصول الأموال الخاصة علما أنها مؤسسة خدمية ما يدل على ضعف الإدارة التسييرية، بينما نلاحظ سنة 2020 حققت المؤسسة أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة لتصل الى 0.87، أي أن حقوق الملكية قادرة على تغطية 87% من إجمالي الأصول في هذه السنة وهو ما يدل على استقلالية مالية جيدة للمؤسسة واعتمادها الشبة منعدم على التمويل الخارجي وبالتالي انخفاض المخاطر المالية المتعلقة بالتمويل الخارجي،هذا الارتفاع نتيجة الزيادة الملحوظة في الأموال الخاصة والأصول المتداولة، لكن في المقابل سجلت أدنى معدل نمو خلال الفترة ليصل الى (13.42-) ما قد يفسر الاعتماد المفرط على التمويل الذاتي والذي يحد ويقيد فرص التوسع بسبب تجنبها الاقتراض، ما يؤثر بدوره سلبا على قدرتها على الاستثمار في مشاريع جديدة تدر عليها بالأرباح،كما قد يفسر الحذر الشديد آو ضعف القدرة على تقديم ضمانات كافية للحصول على قروض، رغم امتلاكها لحجم لتمويل ذاتي كبير إلا أن استغلاله لم يكن فعال ربما بسبب سوء التسيير أو استثمارات غير مربحة أو نتيجة تأخر بيئة الأعمال لمواكبة التطورات التكنولوجية، وقد يرجع بدوره الى عدم استفادتها من الرافعة المالية التي كانت سالبة، و الذي يدل على عدم تحقيق المؤسسة لأرباح عبر استدانتها لان تكلفة الدين اكبر من العائد المحقق، هذا ما حرمها من تحقيق معدلات نمو موجبة، أما بالنسبة لسنتي 2021، 2022 نلاحظ استقرار نسبي عند (0.52، 0.54)بمعدلات نمو.0.40 و0.03 على التوالي، ما يدل على استقرار وتوازن بين التمويل الذاتي والخارجي، وهو ما يعكس توجه المؤسسة نحو التوسع وإدراكها أهمية التفاعل مع محيطها الخارجي بعد الحذر الشديد والانغلاق الذي طبقته في سنة 2019، كما يجدر الإشارة الى غياب مدقق داخلي ضمن الوحدة، قد يحد من فعالية الرقابة الداخلية ويؤثر سلبا على الاستقرار المالي المحلي وسببا رئيسيا لتذبذب وضعية المؤسسة المالية.

← بينما مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة أظهرت استقرار نسبي على مدار سنوات الدراسة، حيث نلاحظ ارتفاعا بارز في النسبة مقارنة بنظيرتها، حيث نلاحظ أنها حققت نسب 0.67، 0.69، في سنة 2017، 2018، على التوالي بمعدل نمو بلغ 0.02 سنة 2018 ، وهو ما يشير على بداية المؤسسة من وضع مالي جيد بنسبة تمويل ذاتي مقبولة تدل على اعتماد اقل على الاقتراض، وذلك بعدل نمو ضعيف جدا مما يدل على ركود في النشاط رغم غياب المنافسة ما قد يشير الى ضعف الأداء التشغيلي أو التخطيط الاستثماري، بينما سجلت أعلى نسبة سنة 2019 وصلت الى (0.96) بمعدل نمو 0.39، ما يشير الى أن حقوق الملكية غطت نسبة 96% من إجمالي الأصول وهو مؤشر يدل على قوة التمويل الذاتي،لكن في المقابل سجلت معدل نمو سلبي بقوة، ما يكشف عن خلل واضح، هذا التناقض قد يعزى الى: ضعف الإيرادات رغم التمويل الذاتي المرتفع، سوء توجيه الاستثمارات، فشل المشاريع في تحقيق العائد المتوقع.يليه انخفاض تدريجي للنسبة من ذروتها سنة 2019 الى 0.66 سنة 2020 بمعدل نمو سلبي 0.31 . ، وهو انخفاض ملحوظ نتيجة تأثير أزمة كوفيد-19، وربما زيادة الاقتراض، ومع ذلك استطاعت المؤسسة تحقيق تعافي نسبي في النمو ما يدل على مرونة التشغيل والقدرة على التكييف، قد يكون للمدقق الداخلي دور مهم في ضبط الإنفاق تقييم

المخاطر خلال الأزمة، ما يدل على التوازن النسبي بين الموارد الذاتية والمقترضة، كونها مؤسسة تحتكر السوق الجزائرية في مجال توزيع الكهرباء والغاز والمتعامل التجاري الوحيد هذا يمنحها استقرارا ماليا وهيكليا، أما بالنسبة لسنتي 2021، 2022، نلاحظ أن المؤسسة مستمرة في التراجع لتستقر عند 0.56 سنة 2022 بمدل نمو ـ 0.08، هذا التراجع في التمويل الذاتي بلغ أدنى مستوياته، ما يشير الى الاعتماد المفرط على الديون، وهو ما يرفع مستوى المخاطر المالية، رغم ذلك لا تزال تحقق نمو طفيف، كما يجدر الإشارة الى أن المديونية مرتبط بقرارات استثمارية. رغم تراجع نسبة التمويل الذاتي بعد 2019، إلا أن هذا التراجع لا يعكس بالضرورة ضعف التسيير المحلي بل هو غالبا ناتج عن توجهات إستراتيجية عليا فرضت على المديرية اعتمادا اكبر من التمويل الخارجي، في إطار مشاريع توسيع أو تجديد الشبكة خاصة في ظل غياب المنافسة ووجود نظام رقابي داخلي مستمر.

← مما سبق يمكن القول أن مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة كانت تتمتع بنسبة اكبر من الاستقلالية المالية خلال كافة سنوات الدراسة رغم القرارات الإستراتيجية التي مست المديونية والتي أظهرت تأثيرا بارزا على وضعية المؤسسة المالية، مقارنه بنظيرتها التي عانت من هشاشة مالية خاصة في سنة 2019 ما يعكس ضعف الأداء المالي نتيجة زيادة التزاماتها لم يصاحبها استثمار للأصولها، هذا التذبذب الحاد الذي شهدنه مؤسسة اتصالات الجزائر قد يكون عائق أمامها من خلال ضعف ثقة المستثمرين والممولين مقارنة بنظيرتها.

وعليه:

وبناء على التحاليل السابقة لمؤشرات قياس مخطر المديونية والرسومات البيانية يمكن القول أن: مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة تواجه خطر ارتفاع المديونية، نتيجة اعتمادها المتزايد على التمويل الخارجي خلال بعض السنوات، ما يعكس ضغوطا مالية وغياب تخطيط استراتيجي فعال لتوزيع مصادر التمويل، إضافة الى ضعف الرقابة المالية الداخلية، وهو ما يؤثر سلبا على استقلاليتها المالية. في المقابل تظهر سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة قدرة أكبر على تفادي مخاطر المديونية من خلال اعتمادها على التمويل الذاتي واستفادتها من دعم مؤسسي وسياسات مالية حذرة، مما يضمن استقرارها المالي ويعزز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية التطبيقية التي شملت مؤسستي اتصالات الجزائر وحدة ورقلة وسونلغاز مديرية التوزيع ورقلة تم تحليل مجموعة من الوثائق المالية والبيانات المحاسبية بهدف تقييم أهم المخاطر التي تواجه كلتا المؤسستين، خاصة مخاطر السيولة، الرفع المالي والمديونية كما، تم دعم هذا التحليل بجملة من الأسئلة الموجهة لموظفين وإطارات بالمؤسستين، قصد الوقوف على واقع كل من وظيفة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، حيث أظهرت نتاج هذا التحليل أن هناك تفاوتا في مستوى التكامل بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ففي مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة تعتمد على مدقق داخلي يتبع مباشرة للمدير وتمنح له صلاحيات رقابية واضحة، مما يعزز من قدراتها في مواجهة المخاطر بينما مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة تفتقر على المستوى المحلي لهذه الآلية، حيث يتمركز التدقيق الداخلي على مستوى المديرية العامة فقط، مما قد يحد من فعاليته في التعامل مع المخاطر في الوقت المناسب.

الخاتمة

الخاتمة:

على ضوء مأتم التطرق إليه خلال هذا البحث حول أثر وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا، وبالاعتماد على تحليل واقع كل من مؤسستي اتصالات الجزائر وحدة ورقلة وسونلغاز مديرية التوزيع ورقلة يمكن القول أن الأزمة الصحية العالمية كانت بمثابة اختبار حقيقي لفعالية أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي في المؤسسات الجزائرية.

فقد كشفت الجائحة عن أهمية التفعيل الحقيقي لهذه الوظيفة ليس فقط كأداة رقابية لاحقة بل كآلية استباقية لإدارة الأزمات وتقليل من أثارها السلبية على أداء المؤسسي

لقد تبين من خلال الدراسة أن مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة بفضل وجود مدقق داخلي فعال يعمل بتنسيق مباشر مع الإدارة، استطاعت أن تستجيب بسرعة للمخاطر المرتبطة بالجائحة وهو ما مكنها من ضمان استمرارية خدماتها الحيوية للمواطنين، أما اتصالات الجزائر فان غياب المدقق الداخلي على مستوى الوحدة قد حد من فعالية الرقابة الميدانية وتدخل السريع، ما يطرح إشكالية مركزية وظيفة التدقيق وضرورة إعادة توزيعها بما يخدم مصالح المؤسسة في الأوقات العادية وأوقات الأزمات

وقد أبرزت الجائحة كذلك ضرورة تطوير وظيفة التدقيق الداخلي لتتجاوز طابع التقليدي، من خلال إدماج الوسائل الرقمية، وتعزيز التنسيق مع إدارة المخاطر وضمان استقلاليتها التنظيمية، فالتدقيق الداخلي لم يعد وظيفة ثانوية بل أصبح ركيزة من ركائز الحكومة الجيدة وضمان استدامة المؤسسات خاصة في بيئات تشهد تغيرات متسارعة ومخاطر متعددة الأبعاد

وفي الأخير فان المؤسسات الجزائرية مدعوة اليوم الى إعادة تقييم مكانة التدقيق الداخلي في هياكلها التنظيمية والعمل على تطوير كفاءاته وتوسيع مجالات تدخله بما يضمن تكامله مع باقي الوظائف الرقابية والإستراتيجية ويعزز قدرتها على تكيف مع الأزمات المستقبلية بكفاءة وفعالية، وعلى هذا الأساس نسقط دراستنا للإجابة على إشكالية الدراسة و المتمثلة في:

ما مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر خاصة المخاطر المالية في ظل جائحة كورونا في المؤسسة الاقتصادية؟

وذلك من خلال الإجابة على فرضيات الدراسة وتقديم استنتاجات عن عملية التدقيق الداخلي وعملية إدارة المخاطر في ظل جائحة كورونا في مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ـ مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة، مع ذكر التوصيات وأفاق الدراسة على النحو التالي:

أولا- نتائج اختبار الفرضيات:

أ. الفرضية الأولى:

"التدقيق الداخلي وظيفة غير مستقلة في مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة".

بناء على الدراسة الميدانية وما تم تناوله وجدنا انه لا يوجد وظيفة تدقيق داخلي على المستوى المحلي في مؤسسة اتصالات الجزائر بل هي تابعة للمديرية العامة ما يعزز من استقلاليتها عن الوحدة نسبيا. وبالتالي نفي الفرضية.

أما بالنسبة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة فقد حظت وظيفة التدقيق الداخلي باهتمام اكبر حيث أن الوحدة تحتوي على مدقق داخلي يعمل بشكل دوري ويقدم تقاريره للمسؤول المباشر وبالتالي إثبات الفرضية.

ب. الفرضية الثانية:

"تتمثل إدارة المخاطر في كونها وظيفة وقائية تساعد على تجنب المخاطر".

بناء على الدراسة الميدانية وما تم تناوله وجدنا أن مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة لديها مصلحة خاصة بإدارة المخاطر تعمل على دراسة المخاطر ومحاولة التقليل من أثارها على مستوى المديرية العامة،وترسلها للوحدة في شكل تعليمات. وبالتالي إثبات الفرضية.

أما بالنسبة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة فلا تحتوى على مصلحة خاصة بإدارة المخاطر على المستويين، وبالتالي نفي الفرضية.

ت- الفرضية الثالثة:

"أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر بشكل إيجابي فكلما كان التدقيق الداخلي فعال أدى الى فعالية إدارة المخاطر خاصة في ظل جائحة كورونا في مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة ومؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة".

بناء على الدراسة الميدانية وما تم تناوله وجدنا أن التدقيق الداخلي اثر بشكل ايجابي على إدارة المخاطر في مؤسسة اتصالات الجزائر، ولكن الأثر لم يكن بارز أكثر نظرا لأنهما ليس متواجدان على المستوى المحلي للوحدة بل هما تابعان للمديرية العامة. وبالتالي إثبات الفرضية.

أما بالنسبة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة فان عدم توفرها على مصلحة إدارة مخاطر لم يؤثر عليها بشكل كبير نظرا لان المدقق الداخلي يلعب دورا هاما في وقاية المؤسسة من الوقوع في المخاطر نتيجة الرقابة المستمرة والفعالة ونتيجة البرامج المتطورة. وبالتالي نفي الفرضية.

ثانيا: نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع والدراسة الميدانية التي أجريت على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة وسونلغاز مديرية التوزيع ورقلة توصلنا الى مجموعة من نتائج أهمها:

- **بالنسبة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة:**

✓ غياب وظيفة التدقيق على المستوى المحلي في المؤسسة.

✓ غياب لمصلحة إدارة المخاطر على المستوى المحلي في المؤسسة.

- ✓ المدى الزمني للتدقيق الداخلي مرة خلال السنة ما يجعله غير كافي للإلمام بكافة البيانات وتقديم تقارير مناسبة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الرشيدة ما جعل المؤسسة أكثر عرضة للوقوع في المخاطر المدروسة.
- ✓ بالنسبة لمؤشرات قياس مخطر السيولة كانت توضح تذبذبا وعدم استقرار وضعية المؤسسة، ففي سنتي 2019، 2020، نلاحظ ارتفاع حاد في نسبة السيولة العامة والمختصرة ليصل الى 5، ظاهريا يدل على انه مؤشر ايجابي ولكن من منظور التحليل المالي فهو مؤشر سلبي يدل على عدم استثمار المؤسسة للسيولة المتاحة في تطوير من جودة الخدمات المقدمة، إضافة الى أنها سجلت معدلات نمو ضعيفة وغير متوازنة مقابل ذلك الارتفاع.
- ✓ لم تحقق المؤسسة مردوديات نتيجة ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي على العائد المحقق ما أدى الى عدم تحقيق مردودية وبالتالي أثر رفع مالي سلبي في معظم السنوات باستثناء سنة 2019 التي سجلت فيها المؤسسة آثر رفع مالي ايجابي نتيجة ارتفاع المردودية المالية أي تحقيق أرباح تفوق التكاليف.
- ✓ التقارير التي يعدها المدقق مرة فالسنة بخصوص عمليات الوحدة لم تكن كافية لحماية المؤسسة من الوقوع في المخاطر أو مساعدتها في تعزيز هيكلها المالي.
- ✓ بالرغم من توفر تدقيق داخلي وإدارة مخاطر على مستوى المديرية العامة إلا أن المؤسسة لم تستطع مجابة المخاطر المالية المدروسة خصوصا في ظل الجائحة التي كانت المؤسسة في أمس الحاجة لمدقق داخلي في حين انه تم تجميد كلي للوظيفة على مستوى الوحدة.

- **بالنسبة لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة:**

- ✓ وجود مدقق داخلي يعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري.
- ✓ غياب مصلحة خاصة بإدارة المخاطر على مستوى الوحدة والمديرية العامة نتيجة تأخر المؤسسة في مواكبة التطورات الحاصلة واستخدام الأدوات الحديثة كإدارة المخاطر.
- ✓ المدى الزمني للتدقيق الداخلي بشكل دوري بمعدل أربعة تقارير في السنة قد تصل أحيانا الى ستة في الحالة العادية، ما يجعله كافي للإلمام بكافة البيانات وتتبع العملية التسييرية والوقوف على الالتزام بتطبيق الإجراءات والسياسات المعمول بها وبالتالي وتقديم تقارير مناسبة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الرشيدة والسليمة، ما جعل المؤسسة أكثر مجابهة للخاطر المدروسة خاصة في ظل تحديات انتشار فيروس كورونا.
- ✓ بالنسبة لمؤشرات قياس مخطر السيولة كانت توضح نوعا من استقرار النسبي في وضعية المؤسسة، مع تسجيل معدلات نمو ايجابية ومتوازنة تدل على الوضعية المدروسة اتجاه السيولة والتزام تطبيق سياسة احترازية قللت من حدة المخاطر عليها خاصة في ظل الجائحة.
- ✓ تمتاز بمرونة مالية مكنتها من تفادي الاعتماد المفرط على القروض، والتمتع باستقلالية المالية جيدة في بعض السنوات.
- ✓ وقوع المؤسسة في مخطر المديونية مرتبط بقرارات استراتيجية، ومع ذلك فقد اجتهدت المديرية في التقليل من حجم هذا المخطر مقارنة بنظيرتها.

- ✓ بالرغم من عدم توفر المؤسسة على مصلحة خاصة بإدارة المخاطر إلا أن التدقيق الداخلي كان كفيل بحماية المؤسسة من الوقوع في المخاطر المالية و التقليل من حدتها، خاصة في ظل جائحة كورونا التي لم تمنعه من أداء وظيفته وتقديم تقرير خلال السنة للمسؤول المباشر.

ثالثا: التوصيات وأفاق الدراسة:

1. التوصيات:

- **توصيات خاصة بمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة:**

- ➢ إنشاء مصلحة خاصة بوظيفة التدقيق الداخلي مستقل على مستوى الوحدة بدل الاكتفاء بالهيكل المركزي، لضمان فعالية المراقبة وتقييم المخاطر على المستوى المحلي.
- ➢ تطوير برامج تدريب للموظفين حول إدارة الأزمات، بإشراف من المدققين الداخليين، لرفع الوعي والجاهزية للمخاطر.
- ➢ تفعيل تقارير دورية حول المخاطر المحلية توجه الى المديرية العامة من قبل نقطة اتصال محلية تمثل وظيفة التدقيق الداخلي.

- **توصيات خاصة بمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة:**

- ➢ تمكين المدقق الداخلي أكثر في عملية اتخاذ القرار المرتبط بالمخاطر، خاصة في فترات الأزمات.
- ➢ توسيع نطاق مهام التدقيق الداخلي لتشمل مراجعة خطط الطوارئ الجاهزية المستقبلية.
- ➢ القيام بتدقيق ما بعد الأزمة لتقييم فعالية التدابير المتخذة خلال الجائحة وتحديد الدروس المستفادة.

2. أفاق الدراسة:

إن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث فتحت أمامنا أفاق بحثية نأمل أن تكون محل دراسات مستقبلية، نوجزها في:

ـ دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة الخدمة في قطاع الخدمات: دراسة مقارنة بين سونلغاز واتصالات الجزائر

ـ اثر التدقيق الداخلي على إدارة استمرارية النشاط في ظل الأزمات الاقتصادية والصحية

ـ فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية في قطاع الخدمات: دراسة مقارنة بين اتصالات الجزائر وسونلغاز.

قائمة المراجع

أ- كتب

- خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص74.
- شقيري موسى، محمود نور واخرون...، إدارة المخاط خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص74.
- عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص521.

ب-مذكرات

- ابختي حنان، بورند فاطيمة، دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة 08 ماي 1945، 2019، ص40.
- بن خالق سعيدة، لفقير كلثوم، دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة احمد دارية، 2017، ص12.
- بوقلوط أسماء، غردة ريان، دور وظيفة التدقيق في إدارة المخاطر بالمؤسسة، مذكرة ماستر غير منشورة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2023، ص37.
- شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين سير المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2004، ص71.
- ضحوة عبد الحليم، علواني ياسمينة، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020، ص،.12،11.
- هيا مروان إبراهيم لظن، مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسلامية،2016، ص42.

ج -المجالات:

بكحيل عبد القادر، أهمية تبني المعايير الدولية للتدقيقISA في البيئة الاقتصادية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، العدد18، 2018، ص124.

- بوزرواطة أسماء، حمادي مليكة، دور اليات الحوكمة في إدارة المخاطرفي المؤسسة الاقتصادية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة جيلالي ليابس، العدد 02، 2024، ص208.
- جمال معتوق، امين عويسي، أثر الرفع المالي على الربحية المالية، مجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، جامعة عبد الحميد مهري، العدد 01، 2018، ص05.
- صافية بومصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة محمح البشير الابراهيمي، العدد 02، 2021، ص225.
- عمر عبد الحميد دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، العدد، 01، 2023، ص197.
- فاطمة بوهالي، إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور،العدد35، ص416.
- فريدة امزال، عبد الكريم شناي، التدقيق الداخلي كأداة للتحسين الأداء المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة محمد خيضر، العدد01، 2022، ص519.

- قمازي نجوم، عميروش ايمان، معايير التدقيق الجزائرية ومدى توافقها مع معايير الدولية للتدقيق، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، العدد01، 2023، ص247.
- ليلى محروس العقيلي، سلوى عبد الرحمان الدايم، أثر إدارة وحوكمة المخاطر على أداء البنوك التجارية والإسلامية في ظل الازمة المالية، مجلة البحوث المحاسبية، جامعة طنطا، العدد 01، 2015، ص17.
- محمد لمين علون، الإجراءات العملية للتدقيق الداخلي في المؤسسة العمومية، مجلة الحقيقة، جامعة محمد خيضر العدد43، 2017، ص557.
- منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة عبد الحميد مهري، العدد01، 2020، ص192.

د ـ **المداخلات:**

- خالد صلعودة، خير الدين برو، الملتقى العلمي دولي الأول حضوري، واقع تطبيق المحاسبة ومراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية، مداخلة بعنوان دور التدقيق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر على ضوء معايير التدقيق الدولية، امعة الحاج لخضر، باتنة، 2022، ص14،15.
- محمد فلاق، مداخلة بعنوان التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة الايزو 9001، جامعة 20 اوت 1955 بسكيكدة، ص 05.

و– بحوث ودراسات

- احمد حلمي جمعة، سمير البرغوثي، دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، مؤتمر، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، سنة 2007.
- أسعد مبارك حسين، محمد بن علي بن إبراهيم الرويغ وآخرون...، أثر جائحة كورونا على مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية، مقال، محافظة حوطة ابن تميم، سنة 2021
- بن لدغم محمد، سعيداني محمد، نمشة ياسين، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة، مقال، جامعة تلمسان، سنة 2017.
- راميار رزكار أحمد، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر التشغيلية في ضوء معيار الأداء للممارسة التدقيق الداخلي، مقال، مدينة أربيل، العراق، سنة 2021.
- شادي صلاح البيجرمي، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، سنة 2011.
- فاطمة بوهالي، إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، مقال، ولاية الأغواط جامعة زيان عاشور بالجلفة.
- قصابي إلياس، بن عمارة منصور، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، مقال، جامعة باجي مختار ولاية عنابة، سنة2023.
- كلاش مريم، بهلول نور الدين، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مقال جامعة سوق أهراس، سنة 2021.
- نسرين منصور، مهنة تدقيق الحسابات في ظل تأثير فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الفلسطيني، مقال، سنة 2021.

د– مواقع إلكترونية:

- الموقع الالكتروني للمؤسسةwww.algerietelecom.dz ,تاريخ الاطلاع 2025/04/03 ,الساعة 18:00.
- الموقع الالكتروني للمؤسسة www.sonalgaz.dz، تاريخ الاطلاع 2025/04/05، على الساعة: 20:15.

هـ- مقابلات:

- بوزيدي عبد الحفيظ، اطار دراسات في مصلحة الاستغلال، قسم المالية والمحاسبة، مقابلة شخصية، معلومات حول الفرع، يوم 2025/04/01، على الساعة: 09:00.
- قنوني شمس الدين، رئيس مصلحة المحاسبة، مقابلة شخصية، معلومات حول الوحدة العملياتية، يوم 2025/04/01 على الساعة: 14:20.

قائمة الملاحق

ملحق (01): جدول حسابات النتائج لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة 2017-2022

Algérie Télécom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 18083B02
IF : 000216001808337
AI : 16293838021

DRT DOT_OUARGLA

COMPTE DE RESULTAT
(Par nature)

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2018

EDITE LE :15-AVR-25 12:00:11

	Note	N	N - 1
VENTE ET PRODUITS ANNEXES		1 206 666 022.83	1 444 668 559.04
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		0.00	0.00
PRODUCTION IMMOBILISEE		22 973 605.71	20 650 637.62
SUBVENTIONS D"EXPLOITATION		0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L"EXERCICE		**1 229 639 628.54**	**1 465 319 196.66**
ACHATS CONSOMMES		- 445 805 556.28	- 298 429 182.43
SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		- 226 182 154.84	- 233 219 241.16
II - CONSOMMATION DE L"EXERCICE		**- 671 987 711.12**	**- 531 648 423.59**
III VALEUR AJOUTEE D"EXPLOITATION (I - II)		**557 651 917.42**	**933 670 773.07**
CHARGES DE PERSONNEL		- 859 549 911.70	- 902 871 998.30
IMPOTS, TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		- 24 555 076.46	- 28 891 155.26
IV EXCEDENT BRUT D"EXPLOITATION		**- 326 453 070.74**	**1 907 619.51**
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		14 106 872.96	8 700 125.80
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		- 3 499 312.77	- 2 528 297.13
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PROVISIONS		- 346 963 522.17	- 325 710 716.82
REPRISE SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		2 500 084.37	352 253.93
V RESULTAT OPERATIONNEL		**- 660 308 948.35**	**- 317 279 014.71**
PRODUITS FINANCIERS		0.00	0.00
CHARGES FINANCIERES		0.00	0.00
VI RESULTAT FINANCIER		**0.00**	**0.00**
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**- 660 308 948.35**	**- 317 279 014.71**
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES		0.00	0.00
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		174 965.51	- 135 520 160.55
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 246 246 585.87**	**1 474 371 576.39**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**- 1 906 380 568.71**	**- 1 927 170 751.65**
VII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**- 660 133 982.84**	**- 452 799 175.26**
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRECISER)		3 970 057.00	3 660 574.31
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)		0.00	0.00
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**3 970 057.00**	**3 660 574.31**
X RESULTAT NET DE L"EXERCICE		**- 656 163 925.84**	**- 449 138 600.95**
PART DANS LES RESULTATS NETS DES SOCIETES MISES EN EQUIVALENCE (1)		**0.00**	**0.00**
XI - RESULTAT NET DE L"ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0.00**	**0.00**
DONT PART DES MINORITAIRES (1)		**0.00**	**0.00**
PART DU GROUPE (1)		**0.00**	**0.00**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDES.

Algérie Télécom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 18083B02
IF : 000216001808337
AI : 16293838021

DRT DOT_OUARGLA

COMPTE DE RESULTAT
(Par nature)

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2020

EDITE LE :15-AVR-25 11:59:11

	Note	N	N - 1
VENTE ET PRODUITS ANNEXES		1 137 287 720.60	1 141 909 249.23
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		0.00	0.00
PRODUCTION IMMOBILISEE		50 349 835.60	41 927 502.45
SUBVENTIONS D"EXPLOITATION		0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L"EXERCICE		**1 187 637 556.20**	**1 183 836 751.68**
ACHATS CONSOMMES		- 122 370 020.22	- 205 439 471.56
SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		- 146 741 608.06	- 199 426 011.27
II - CONSOMMATION DE L"EXERCICE		**- 269 111 628.28**	**- 404 865 482.83**
III VALEUR AJOUTEE D"EXPLOITATION (I - II)		**918 525 927.92**	**778 971 268.85**
CHARGES DE PERSONNEL		- 1 024 598 744.48	- 962 367 881.77
IMPOTS, TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		- 22 979 254.41	- 23 083 184.98
IV EXCEDENT BRUT D"EXPLOITATION		**- 129 052 070.97**	**- 206 479 797.90**
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		39 978 841.41	62 601 807.97
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		- 1 256 930.16	- 15 721 992.13
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PROVISIONS		- 419 575 117.02	- 398 993 487.17
REPRISE SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		0.00	38 630.71
V RESULTAT OPERATIONNEL		**- 509 905 276.74**	**- 558 554 838.52**
PRODUITS FINANCIERS		0.00	0.00
CHARGES FINANCIERES		0.00	0.00
VI RESULTAT FINANCIER		**0.00**	**0.00**
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**- 509 905 276.74**	**- 558 554 838.52**
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES		0.00	0.00
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		426 093.97	187 808.56
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 227 616 397.61**	**1 246 477 190.36**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**- 1 737 095 580.38**	**- 1 804 844 220.32**
VII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**- 509 479 182.77**	**- 558 367 029.96**
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRECISER)		0.00	0.00
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)		0.00	0.00
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0.00**	**0.00**
X RESULTAT NET DE L"EXERCICE		**- 509 479 182.77**	**- 558 367 029.96**
PART DANS LES RESULTATS NETS DES SOCIETES MISES EN EQUIVALENCE (1)		**0.00**	**0.00**
XI - RESULTAT NET DE L"ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0.00**	**0.00**
DONT PART DES MINORITAIRES (1)		**0.00**	**0.00**
PART DU GROUPE (1)		**0.00**	**0.00**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDES.

Algérie Télécom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 18083B02
IF : 000216001808337
AI : 16293838021

DRT DOT_OUARGLA

COMPTE DE RESULTAT
(Par nature)

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2023

EDITE LE :15-AVR-25 11:47:16

	Note	N	N - 1
VENTE ET PRODUITS ANNEXES		1 340 501 439.90	1 336 032 679.03
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		0.00	0.00
PRODUCTION IMMOBILISEE		204 624 098.82	51 291 183.36
SUBVENTIONS D"EXPLOITATION		0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L"EXERCICE		**1 545 125 538.72**	**1 387 323 862.39**
ACHATS CONSOMMES		- 322 785 513.81	- 520 843 050.08
SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		- 236 114 349.52	- 193 501 396.80
II - CONSOMMATION DE L"EXERCICE		**- 558 899 863.33**	**- 714 344 446.88**
III VALEUR AJOUTEE D"EXPLOITATION (I - II)		**986 225 675.39**	**672 979 415.51**
CHARGES DE PERSONNEL		- 985 007 192.51	- 1 080 914 662.84
IMPOTS, TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		- 20 268 459.21	- 20 432 201.35
IV EXCEDENT BRUT D"EXPLOITATION		**- 19 049 976.33**	**- 428 367 448.68**
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		37 657 077.01	71 620 378.28
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		- 810 627.56	- 726 750.76
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PROVISIONS		- 355 473 448.78	- 390 484 950.34
REPRISE SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		248 544.00	10 762 645.11
V RESULTAT OPERATIONNEL		**- 337 428 431.66**	**- 737 196 126.39**
PRODUITS FINANCIERS		0.00	0.00
CHARGES FINANCIERES		0.00	0.00
VI RESULTAT FINANCIER		**0.00**	**0.00**
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**- 337 428 431.66**	**- 737 196 126.39**
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES		0.00	0.00
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		0.00	0.00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 583 031 159.73**	**1 469 706 885.78**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**- 1 920 459 591.39**	**- 2 206 903 012.17**
VII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**- 337 428 431.66**	**- 737 196 126.39**
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRECISER)		0.00	0.00
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)		0.00	0.00
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0.00**	**0.00**
X RESULTAT NET DE L"EXERCICE		**- 337 428 431.66**	**- 737 196 126.39**
PART DANS LES RESULTATS NETS DES SOCIETES MISES EN EQUIVALENCE (1)		**0.00**	**0.00**
XI - RESULTAT NET DE L"ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0.00**	**0.00**
DONT PART DES MINORITAIRES (1)		**0.00**	**0.00**
PART DU GROUPE (1)		**0.00**	**0.00**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDES.

ملحق (02): جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة 2017-2022

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2018

CENTRE DD OUARGLA URBAIN **DATE** 19/03/2024 10.46.04

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2018	2017
Ventes et produits annexes		13 277 793 398,54	9 565 398 839,84
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		13 277 793 398,54	9 565 398 839,84
Achats consommés		- 57 407 595,56	- 38 447 742,34
Services extérieures et autres consommations		- 410 866 043,03	- 246 352 013,88
II - Consommation de l'exercice		- 13 181 323 379,19	- 10 456 036 539,70
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		96 470 019,35	- 890 637 699,86
Charges de personnel		- 1 012 618 844,70	- 587 495 246,97
Impôts, taxes et versements assimilés		- 213 560 747,09	- 157 594 920,89
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 129 709 572,44	- 1 635 727 867,72
Autres produits opérationnels		258 452 471,91	148 345 525,79
Autres charges opérationnelles		- 226 500,00	- 102 500,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 239 935 670,79	- 760 885 799,31
Reprise sur pertes de valeur et provisions		334 055 047,82	57 648 230,76
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 777 364 223,50	- 2 312 832 725,39
Charges financières		- 899 129 466,81	- 66 826 166,40
Prestations reçues frais financiers		0,00	- 3 612 740,93
VI - RESULTAT FINANCIER		- 899 129 466,81	- 70 438 907,33
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 2 676 493 690,31	- 2 383 271 632,72
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		13 870 300 918,27	9 771 392 596,39
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 16 546 794 608,58	- 12 154 664 229,11
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 2 676 493 690,31	- 2 383 271 632,72
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	- 122 110 314,91
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 2 676 493 690,31	- 2 383 271 632,72

mardi 19 mars Page 1 / 1

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2020

CENTRE DD OUARGLA URBAIN **DATE** 19/03/2024 10.48.41

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2020	2019
Ventes et produits annexes		12 569 827 321,34	13 479 216 905,37
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		12 569 827 321,34	13 479 216 905,37
Achats consommés		- 51 704 000,29	- 67 669 267,73
Services extérieures et autres consommations		- 547 055 342,70	- 423 363 011,36
II - Consommation de l'exercice		- 12 485 127 688,93	- 13 654 498 568,67
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		84 699 632,41	- 175 281 663,30
Charges de personnel		- 1 325 955 755,22	- 1 279 731 172,99
Impôts, taxes et versements assimilés		- 224 352 598,32	- 229 351 685,01
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 465 608 721,13	- 1 684 364 521,30
Autres produits opérationnels		340 675 418,37	320 133 229,41
Autres charges opérationnelles		- 14 865 895,11	- 9 898 073,12
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 2 857 739 058,65	- 1 239 465 670,12
Reprise sur pertes de valeur et provisions		262 553 663,59	69 886 965,20
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 3 734 984 592,93	- 2 543 708 069,93
Charges financières		- 2 617 086,92	- 12 808 778,52
VI - RESULTAT FINANCIER		- 2 617 086,92	- 12 808 778,52
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 3 737 601 679,85	- 2 556 516 848,45
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		13 173 701 557,73	13 869 237 099,98
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 16 911 303 237,58	- 16 425 753 948,43
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 3 737 601 679,85	- 2 556 516 848,45
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 3 737 601 679,85	- 2 556 516 848,45

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2022

CENTRE DD OUARGLA URBAIN **DATE** 19/03/2024 10.50.01

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2022	2021
Ventes et produits annexes		11 521 651 202,13	13 777 407 719,70
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		11 521 651 202,13	13 777 407 719,70
Achats consommés		- 92 122 576,59	- 104 942 362,28
Services extérieures et autres consommations		- 307 633 453,85	- 669 752 724,75
II - Consommation de l'exercice		- 8 312 696 109,96	- 14 449 449 995,10
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		3 208 955 092,17	- 672 042 275,40
Charges de personnel		- 844 045 158,68	- 1 629 169 690,68
Impôts, taxes et versements assimilés		- 141 186 563,79	- 249 875 547,07
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		2 223 723 369,70	- 2 551 087 513,15
Autres produits opérationnels		389 705 895,19	358 949 715,28
Autres charges opérationnelles		- 35 738 651,68	- 38 021 105,29
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 774 991 102,67	- 1 521 561 181,76
Reprise sur pertes de valeur et provisions		215 685 786,28	1 425 619 581,85
V - RESULTAT OPERATIONNEL		1 018 385 296,82	- 2 326 100 503,07
Produits financiers		85 493,73	28 980,01
Charges financières		- 10 746 594,44	- 766 219,50
VI - RESULTAT FINANCIER		- 10 661 100,71	- 737 239,49
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		1 007 724 196,11	- 2 326 837 742,56
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		12 127 128 377,33	15 562 005 996,84
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 11 119 404 181,22	- 17 888 843 739,40
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 007 724 196,11	- 2 326 837 742,56
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 007 724 196,11	- 2 326 837 742,56

mardi 19 mars Page 1 / 1

ملحق(03): تقرير المدقق الداخلي في مؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة

Rapport de Contrôle et d'Assistance
S.A.G N° : 05/2020
Effectué Le 05/10/2020

Domaine De Contrôle

Gestions de service affaires générales

Intervenant :

Mr : -

Dans le cadre du programme de contrôle et d'assistance, et en application de la note **N° 112 /SDC du 08/02/2006**, une mission de contrôle a été effectue au niveau de service affaires générales le 18/11/2013.

Cette action qui a portée sur la gestion de la subdivision, a touché essentiellement les points sus énumérés :

- Gestion des carburants
- Bons de commande
- Bons des travaux
- Les registres tenus
- Les actes de propriétés et les baux de location.
- La différence d'inventaire fichier auxiliaire.
- Validation fichier central.

A/ Gestion de carburants :

Pour la gestion du carburant, une **fiche de stock** est tenue au niveau du gestionnaire du parc qui permet d'enregistrer les mouvements d'entrée, de sortie, de consommation, et de réintégration.

Les entrées : ces mouvements sont justifiés par des factures d'achat de carburant.

Les mouvements de sortie : sont justifiés par les demandes des bons de carburant formulées par les structures utilisatrices et remis au gestionnaire du parc pour satisfaction du besoin, ces bons sont énoncés une fois par mois sauf en cas de besoin.

Les consommations : pour permettre au gestionnaire du parc d'enregistrer sur fiche et sur rapport les consommations, les chefs des structures utilisatrices, chaque fin du mois sont tenues à justifier leurs consommations par un rapport détaillé adressé au gestionnaire du parc justifiant les carnets ou les bons de carburant déjà pris suite a la demande de carburant déjà introduit.

Les réintégrations : les bons de réintégration carburant sont présentés au même temps avec le rapport de consommation chaque fin du mois, ces bons représentent la différence entre les bons déjà pris et les bons consommés et sont portés sur le rapport de consommation.

La réintégration est fictive, puisqu'il n'y a pas un transfert réel des bons au service du parc, le premier de chaque mois une autre demande de bons de carburant, portant les bons qui ont fait l'objet de réintégration sera présenté au service du parc pour régulariser l'opération.

La vérification des documents de carburants du service parc qui nous ont été présenté a permit de constater ce qui suit :

ملحق رقم (04): ملف مراقبة لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة

Toujours plus proche	GESTION ET SUIVI DES ENGAGEMENTS AU NIVEAU DES DIRECTIONS OPERATIONNELLES DES TELECOMMUNICATIONS	Réf: AT-DG-DSPE-DOP-PR N° 37-2023
		Version : 1.0
		Date : 23/11/2023
		Page 20 sur 24

Annexe n°2 :

Fiche de contrôle du dossier de paiement

Demande de paiement N° :

Structures porteuse du projet :

Fournisseur :

Montant demande de paiement :

1. **Services comptabilité :**

Date de réception :
Anomalies constatées :

- .....
- .....
- .....

Date, signature et griffe du Chef de service comptabilité.

2. Service Budgets ;

Date de réception :
Anomalies constatées :

- .....
- .....
- .....

Date, signature et griffe du Chef de service budget

3. Service Trésorerie :

Date de réception :
Anomalies constatées :

- .....
- .....
- .....

Date, signature et griffe du Chef de service trésorerie

NB : Ce document est interne au Département Finance et Comptabilité.

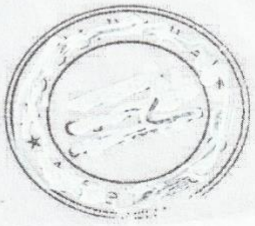

ملحق رقم (05): جدول معلومات لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة

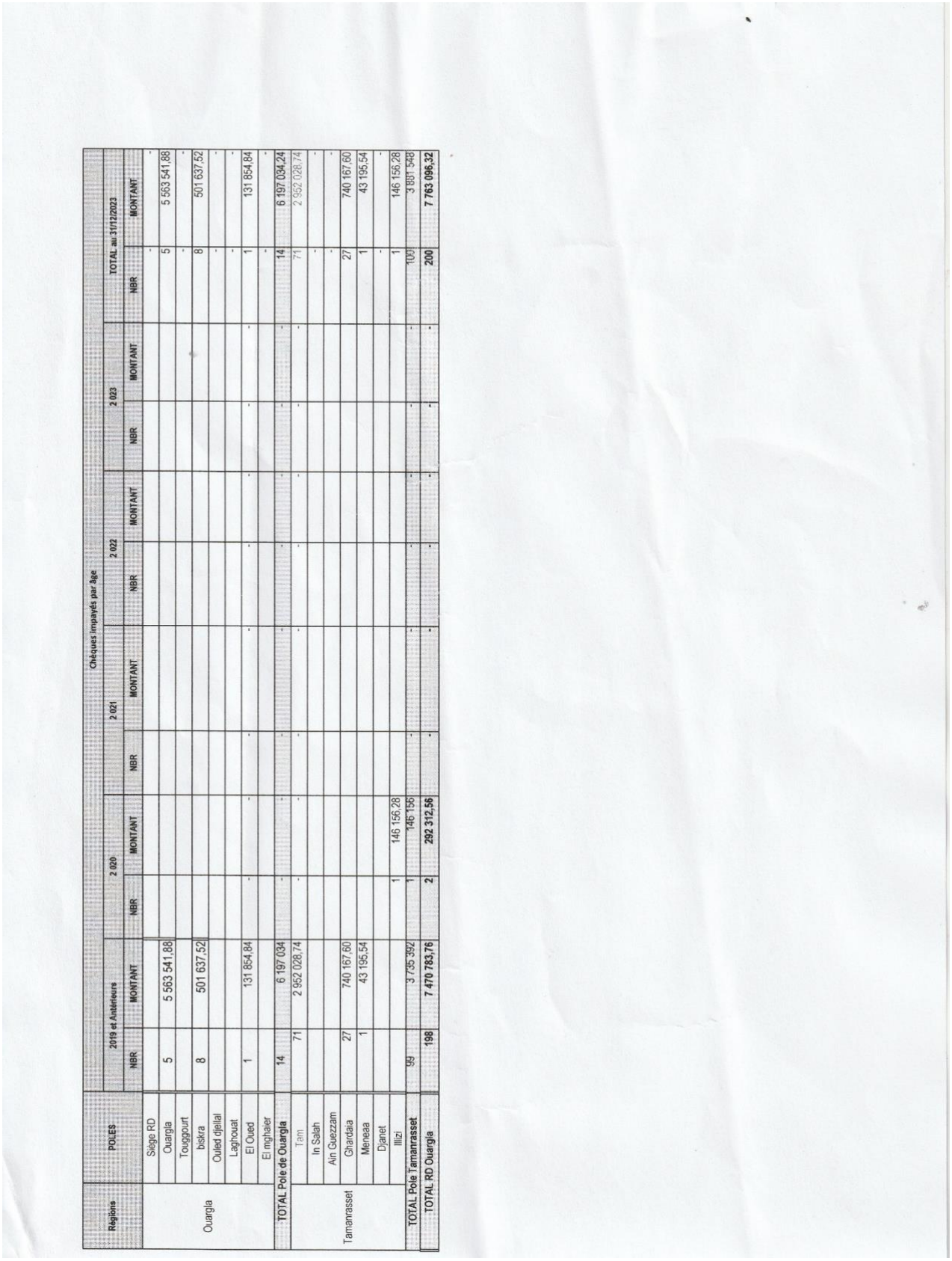

Chèques impayés par âge

Régions	POLES	2019 et Antérieurs		2 020		2 021		2 022		2 023		TOTAL au 31/12/2023	
		NBR	MONTANT	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT
Ouargla	Siège RD		-									-	-
	Ouargla	5	5 563 541,88									5	5 563 541,88
	Touggourt											-	-
	biskra	8	501 637,52									8	501 637,52
	Ouled djellal											-	-
	Laghouat											-	-
	El Oued	1	131 854,84	-	-	-	-	-	-	-	-	1	131 854,84
	El mghaier											-	-
TOTAL Pole de Ouargla		14	6 197 034	-	-	-	-	-	-	-	-	14	6 197 034,24
Tamanrasset	Tam	71	2 952 028,74	-	-	-	-	-	-	-	-	71	2 952 028,74
	In Salah											-	-
	Ain Guezzam											-	-
	Ghardaia	27	740 167,60									27	740 167,60
	Menaea	1	43 195,54									1	43 195,54
	Djanet											-	-
	Illizi			1	146 156,28							1	146 156,28
TOTAL Pole Tamanrasset		99	3 735 392	1	146 156	-	-	-	-	-	-	100	3 881 548
TOTAL RD Ouargla		198	7 470 783,76	2	292 312,56	-	-	-	-	-	-	200	7 763 096,32

ملحق (6): برنامج oracle خاص بالنظام المحاسبيالماليلمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة

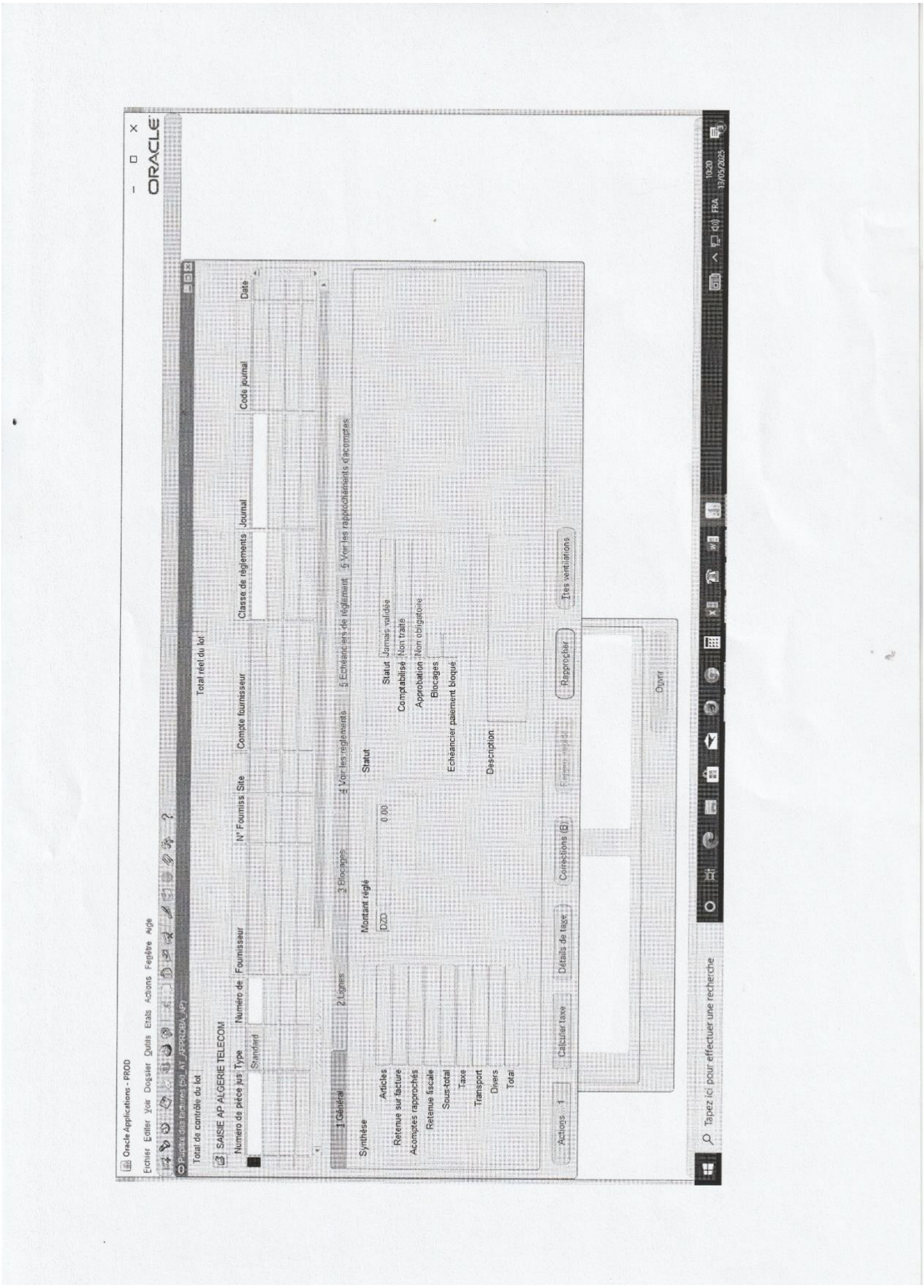

ملحق (7): برنامج حساب الخاص بالنظام المحاسبي المالي لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع ورقلة